

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

(٥٦) / كتاب العدد

[ ١ ] عدة المدخول بها التي تحيض

أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي رحمه الله عليه قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ بِتَرِيضِنَ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] قال الشافعي رضي الله عنه (٢) : والأقراء عندنا - والله أعلم - الأطهار . فإن قال قائل : ما دل على أنها الأطهار ، وقد قال غيركم الحيض؟ قيل له : دالتان : أولهما : الكتاب الذي دلت عليه السنة . والآخر : اللسان . فإن قال : وما الكتاب ؟ قيل : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [ الطلاق : ١ ] .

[ ٢٥٠٧ ] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا مالك (٣) ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ : « مره فليراجعها ، ثم ليمسكها حتى (٤) تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك (٥) بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء » .

[ ٢٥٠٨ ] قال الشافعي رضي الله عنه : أخبرنا مسلم وسعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير : أنه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضاً ، وقال (٧) : قال النبي ﷺ : « فإذا طهرت فليطلق أو ليمسك » وتلا النبي ﷺ : « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل »

(١) من ( ج ، ظ ) .

(٢) « الشافعي رضي الله عنه » : سقط من ( ب ) ، وأثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٣) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في ( ج ) : « وقد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ، ص ) .

[ ٢٥٠٧ ] سبق برقم [ ٢٤٨٤ ] في باب جماع وجه الطلاق ، وهو متفق عليه .

[ ٢٥٠٨ ] سبق برقم [ ٢٤٨٥ ] في باب جماع وجه الطلاق ، وقد رواه مسلم وهو هنا فيه اختصار .

عدتهن أوفى قبل عدتهن .

قال الشافعي رحمة الله عليه : أنا شككت .

قال الشافعي : فأخبر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض، وقرأ: « فطلقوهن لقبل عدتهن » أن تطلق طاهراً ؛ لأنها حيثئذ تستقبل عدتها . ولو طلقت حائضاً لم تكن مستقبلة عدتها إلا بعد الحيض .

فإن قال : فما اللسان ؟ قيل : القرء اسم وضع لمعنى ، فلما كان الحيض دماً يرخيه الرحم فيخرج ، والطحر دم يحتبس فلا يخرج ، كان معروفاً من لسان العرب أن القرء الحبس ؛ لقول العرب : هو يُقْرِى الماء في حوضه وفي سقائه ، وتقول العرب: هو (٢) يُقْرِى الطعام في شدقه ، يعنى يجبس الطعام في شدقه .

[ ٢٥٠٩ ] قال الشافعي : أخبرنا (٢) مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة رضي الله عنها : أنها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة . قال ابن شهاب : فذكر (٣) ذلك لعمره بنت عبد الرحمن فقالت : صدق عروة ، وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا : إن الله تبارك اسمه يقول : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾ ، فقالت عائشة رضي الله عنها : صدقتم ، وهل تدرون ما الأقراء ؟ الأقراء : الأطهار .

[ ٢٥١٠ ] أخبرنا (٤) مالك ، عن ابن شهاب ، قال : سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن

- (١) « هو » : ساقطة من ( ج ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .  
 (٢) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٣) في ( ج ، ص ) : « فذكرت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .  
 (٤) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٠٩ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢١ ) باب ما جاء في الأقراء ، وعدة الطلاق وطلاق الحائض . ( رقم ٥٤ ) .

\* بين سعيد بن منصور : ( ٢٩٣ / ١ ) كتاب الطلاق - باب الرجل يطلق امرأته فتحيض ثلاث حيض فيدخل عليها قبل أن تطهر - عن سفيان ، عن الزهري به أن عائشة قالت : بينها من زوجها إذا طعت في الحيضة الثالثة . ( رقم ١٢٢٥ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٣١٩ / ٦ ) كتاب الطلاق - باب الأقراء والعدة - عن معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر مثل قول زيد قال : إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بان ، وكانت عائشة تقول : القرء : الطهر ليس بالحيضة . رقم ( ١١٠٠٤ ) .

[ ٢٥١٠ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٧ ) الموضوع السابق . ( رقم ٥٥ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٣٢٠ / ٦ ) الموضوع السابق - عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مثل قول عائشة [ أى إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بان منه ] .

ب / ٣٩١  
ص

يقول: ما / أدركت أحداً من فقهائنا إلا وهو يقول هذا - يريد الذي قالت (١) عائشة .

[ ٢٥١١ ] أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، عن عائشة قالت: إذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه .

١ / ١٣٠  
ج

[ ٢٥١٢ ] / أخبرنا (٢) مالك ، عن نافع وزيد بن أسلم ، عن سليمان بن يسار: أن الأحوص بن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة . وقد كان طلقها ، فكتب معاوية إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ، فكتب إليه زيد : إنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه (٣) ويرئ منها ، ولا ترثه ولا يرثها .

ب / ٣٧  
ظ (٥)

[ ٢٥١٣ ] أخبرنا (٤) سفيان (٥) بن عيينة ، عن الزهري / قال : حدثنا سليمان بن يسار ، عن زيد بن ثابت ، قال : إذا طعنت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد برئت منه ويرئ منها ، ولا ترثه ، ولا يرثها (٦) .

[ ٢٥١٤ ] أخبرنا مالك عن نافع ، عن ابن عمر قال: إذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة . فقد برئت منه ويرئ منها ، ولا ترثه ولا يرثها .

[ ٢٥١٥ ] أخبرنا (٧) مالك عن الفضيل (٨) بن أبي عبد الله مولى المهري ، أنه سأل

- (١) في (ج) : « قال » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) ، وفي (ظ) : فيه تحريف .  
(٤) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
(٥ ، ٧) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
(٦) قوله : « ويرئ منها ولا ترثه ولا يرثها » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .  
(٨) في (ج) : « الفضل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

[ ٢٥١١ ] انظر تخريج رقم [ ٢٥٠٩ ] في هذا الباب .

[ ٢٥١٢ ] \* ط : (الموضع السابق) . (رقم ٥٦) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٠ ) الموضع السابق - عن معمر ، عن أيوب ، عن سليمان بن يسار نحوه . (رقم ١١٠٠٦) .

[ ٢٥١٣ ] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤ ) الموضع السابق - عن سفيان به مختصراً . (رقم ١٢٢٦) .

وعن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار به ، نحو ما هنا . (رقم ١٢٢٨) .

[ ٢٥١٤ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٨ ) الموضع السابق . (رقم ٥٨) .

وانظر تخريج [ ٢٥٠٩ ] هنا .

[ ٢٥١٥ ] \* ط : (الموضع السابق) . (رقم ٥٩) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٣٤ ) الموضع السابق - عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن سالم بن عبد الله أنه كان يقول : مثل ما قال زيد [ أى إذا دخلت في الحيضة الثالثة بانت منه ] . (رقم ١٢٢٩) .

القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن المرأة إذا طلقت فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقالا: قد بانث منه وحلت .

[ ٢٥١٦ ] أخبرنا (١) مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب أنهم كانوا يقولون: إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانث منه ، ولا ميراث .

قال الشافعي : والاقراء : الاطهار والله أعلم ، فإذا طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جماع أو بعده ، اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ، ولو كان ساعة من نهار . وتعتد بطهرين تامين بين حيضتين ، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد (٢) حلت . ولا يؤخذ أبداً في القرء الأول إلا أن يكون فيما بين أن يوقع الطلاق ، وبين أول حيض ، ولو طلقها حائضاً لم تعتد بتلك الحيضة . فإذا طهرت استقبلت القرء .

قال : ولو طلقها ، فلما أوقع (٣) الطلاق حاضت ، فإن كانت على يقين من أنها كانت طاهراً حين تم الطلاق ثم حاضت بعد تمامه بطرفة عين (٤) فذلك قرء ، وإن علمت أن الحيض وتمام الطلاق كانا معاً استأنفت العدة في طهرها من الحيض ثلاثة قروء ، وإن اختلفا فقال الزوج : وقع الطلاق وأنت حائض ، وقالت المرأة : بل وقع وأنا طاهر ، فالقول قولها مع يمينها (٥) .

[ ٢٥١٧ ] أخبرنا (٦) سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن عبيد بن عمير قال : أوتمنت

- 
- (١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) « فقد » : ساقطة من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناها من (ظ) .  
 (٣) في (ظ) : « وقع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) « عين » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .  
 (٥) في (ب) : « قولها يمينها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٦) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

---

[٢٥١٦] \* ط : ( ٢ / ٥٧٨ ) الموضوع السابق . ( رقم ٥٧ ) .

وهنا اختصار عما في الموطأ ، ولفظه فيه : « إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانث من زوجها ، ولا ميراث بينهما ، ولا رجعة له عليها » .

[٢٥١٧] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٥٢ ) كتاب الطلاق - باب المرأة تطلق تطليقة أو تطليقتين ، فترفع

حيضتها - عن سفيان به . ( رقم ١٣١٣ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ٢٠٠ ) كتاب الطلاق - ( ٢٨٠ ) من قال : أوتمنت المرأة على فرجها - عن ابن عيينة به . ولفظه : « من الأمانة أوتمنت المرأة على فرجها » . ( رقم ١٩٢٩٤ ) .

المرأة على فرجها .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فهو أحق بها ما لم تر الدم من الحيضة الثالثة ، فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت منه ، وهو خاطب من الخطاب ، لا يكون له عليها رجعة ، ولا ينكحها إلا كما نكحها<sup>(١)</sup> مبتدئاً بولي وشاهدين ورضاها . وإذا رأت الدم في وقت الحيضة الثالثة يوماً ثم انقطع ، ثم عاودها بعد أو لم يعاودها أياماً ، كثرت أو قلت ، فذلك حيضن تحل به .

قال : وتصدق على ثلاث حيض في أقل ما حاضت له امرأة قط ، وأقل ما علمنا من الحيض يوم ، وإن علمنا أن<sup>(٢)</sup> طهر امرأة أقل من خمس عشرة صدقنا المطلقة على أقل ما علمنا من طهر امرأة ، وجعلنا القول قولها . وكذلك إن كان يعلم منها أنها تذكر حيضها وطهرها وهي غير مطلقة على شيء<sup>(٣)</sup> ، فادعت مثله ، قبلنا قولها<sup>(٤)</sup> مع يمينها . وإن ادعت ما لم يكن يعرف منها قبل الطلاق ، ولم يوجد في امرأة لم تصدق ، إنما يصدق من ادعى ما يعلم أنه يكون مثله ، فأما من ادعى ما لا يعلم<sup>(٥)</sup> أنه يكون مثله فلا يصدق ، وإذا لم أصدقها فجاءت مدة تصدق في مثلها ، وأقامت على قولها : قد حضت ثلاثاً أحلفتها ، وخليت بينها / وبين النكاح حين يمكن<sup>(٦)</sup> أن تكون صدقت ؛ ومتى شاء زوجها أن أحلفها ما انقضت عدتها فعلت . ولو رأت الدم من الحيضة الثالثة ساعة أو دفعة ، ثم ارتفع عنها يومين أو ثلاثاً أو أكثر من ذلك ، فإن كانت / الساعة التي رأت فيها الدم / أو الدفعة التي رأت فيها الدم في أيام حيضها نظرنا ، فإن رأت صفرة أو كدرة ولم تر طهراً حتى تكمل يوماً وليلة فهي حيض تخلو عدتها بها<sup>(٧)</sup> من الزوج ، وإن كانت في غير أيام الحيض فكذلك ، إذا أمكن أن يكون بين رؤيتها الدم والحيض قبله قدر طهر<sup>(٨)</sup> ، فإن كان أتى عليها من الطهر الذي يلي هذا الدم أقل ما يكون بين حيضتين من الطهر كان حيضاً تنقضى به عدتها ، وتنقطع به<sup>(٩)</sup> نفقتها إن كان يملك الرجعة ، وتركت الصلاة في

١ / ٣٨  
ظ (٥)

١ / ٣٩٢  
ص  
ب / ١٣٠  
ج

(١) في (ب) : « ينكحها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢) « أن » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ج) : « وهي مطلقة على غير شيء » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ظ) : « قبلها فالقول قولها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ب) : « ما لم يعلم » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) في (ب) : « حين أن يمكن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٧) « بها » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٨) في (ظ) : « قد تطهر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٩) « به » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

تلك الساعة، وصلت إذا طهرت وتركت الصلاة إذا عاودها الدم . وإن كانت رأت الدم بعد الطهر الأول بيومين أو ثلاثاً أو أكثر مما لا يمكن أن يكون طهراً لم تحمل به من زوجها ، ولم تنقطع نفقتها ، ونظرنا أول حيض تحيضه (١) فجعلنا عدتها تنقضى به ، وإن رأت الدم أقل من يوم ، ثم رأت الطهر لم يكن حيضاً ، وأقل الحيض يوماً وليلة .

والكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض ، ولو كانت المسألة بحالها فطهرت من حيضة أو حيزتين ، ثم رأت دمًا فطبق عليها ، فإن كان (٢) . دمها ينفصل فيكون في أيام أحمر قائناً محتدماً ، وفي الأيام التي (٣) بعده رقيقاً قليلاً ، فحيضها أيام الدم المحتدم الكثير ، وطهرها أيام الدم الرقيق القليل . وإن كان دمها مشتبهاً كله ، كان حيضها بقدر عدد أيام حيضها فيما مضى قبل الاستحاضة ، وإذا رأت (٤) الدم في أول الأيام التي أجعلها أيام حيضها في الحيضة الثالثة حلت من زوجها .

قال الشافعي رحمه الله تعالى : جعل الله تبارك وتعالى عدة من تحيض من النساء ثلاثة قروء ، وعدة من لم تحض ثلاثة أشهر ، وأمر رسول الله ﷺ المستحاضة أن تترك الصلاة في أيام حيضها إذا كان دمها ينفصل ، وفي قدر عدد أيام حيضها قبل يصيبها ما أصابها . وذلك فيما نرى إذا كان دمها لا ينفصل نجعلها حائضاً تاركاً (٥) للصلاة في بعض دمها ، وطاهراً تصل في بعض دمها ، فكان الكتاب ثم السنة يدلان على أن للمستحاضة طهراً وحيضاً ، فلم يجز - والله أعلم - أن تعدد المستحاضة إلا بثلاثة قروء .

قال : فإذا أراد زوج المستحاضة طلاقها للسنة طلقها طاهراً من غير جماع في الأيام التي نامرها فيها بال غسل من دم الحيض والصلاة . فإذا طلقت المستحاضة ، أو استحيزت بعد ما طلقت ، فإن كان دمها منفصلاً فيكون منه شيء أحمر قائن ، وشيء رقيق إلى الصفرة ، فأيام حيضها هي أيام الأحمر القائن ، وأيام طهرها هي أيام الصفرة ، فعدتها ثلاث حيض ، إذا رأت الدم الأحمر القائن من الحيضة الثالثة انقضت عدتها .

(١) في (ظ) : « ونظرنا إلى أول حيض تحيض » ، وفي (ص ، ج) : « ونظرنا أول حيض تحيضها » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ج) : « فإن كانت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٣) التي : « ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ظ) : « ورأت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ظ) : « تاركة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

قال : وإن (١) كان دمها مشتبهاً غير منفصل كما وصفنا ، فإن كانت (٢) لها أيام حيض معروفة فأيام حيضها في الاستحاضة عدد أيام حيضها المعروف ، ووقتها وقتها إن كان حيضها في أول الشهر / أو وسطه أو آخره ، فتلك أيام حيضها . فإذا كان أول يوم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها ، وإن كان حيضها يختلف فيكون مرة ثلاثاً ، ومرة خمساً ، ومرة / سبباً ، ثم استحيضت ، أمرتها أن تدع الصلاة أقل أيام حيضها ثلاثاً ، وتغتسل ، وتصلى ، وتصوم ؛ لأنها أن تصلى وتصوم (٣) - وليس ذلك عليها إذا لم تستيقن أنها حائض - خير من أن تدع الصلاة وهي (٤) عليها واجب ؛ وأحب إلى لو أعادت صوم أربعة أيام ، وليس ذلك بلازم لها ، وتخلو من زوجها بدخول أول يوم من أيام حيضها الثالثة ، وليس في عدد الحيضتين الأوليين (٥) شيء يحتاج إليه إذا أتت على ثلاث وسبع وأيام طهر ، فلا حاجة بنا إلى علمها .

وإن كانت امرأة ليس لها أيام حيض ابتدئت مستحاضة ، أو كانت فنسيتهما ، تركت الصلاة أقل ما حاضت امرأة قط ، وذلك يوم وليلة ، وهو أقل ما علمنا امرأة حاضته (٦) . فإن كانت قد عرفت وقت حيضتها فمبتدأ تركها الصلاة في مبتدأ حيضتها ، وإن كانت لم تعرفه استقبلنا بها الحيض من أول هلال يأتي عليها بعد وقوع الطلاق ، فإذا استهل الهلال الثالث انقضت عدتها منه ، ولو طلقت امرأة فاستحيضت ، أو مستحاضة فكانت تحيض يوماً وتطهر يوماً ، أو تحيض (٧) يومين وتطهر يومين ، أو ما أشبه هذا ، جعلت عدتها تنقضي بثلاثة أشهر ، وذلك / المعروف من أمر النساء أنهن يحضن في كل شهر حيضة فأنظر أي وقت طلقها فيه فأحسبها شهراً . ثم هكذا حتى إذا دخلت في الشهر الثالث حلت من زوجها ، وذلك أن هذه مخالفة للمستحاضة التي لها أيام حيض كحيض النساء ، فلا أجد معنى أولى بتوقيت حيضتها (٨) من الشهور ؛ لأن حيضها ليس بين . ولو كانت تحيض خمسة عشر متتابعة (٩) ، أو بينها فصل وتطهر خمسة عشر متتابعة (١٠) لا فصل بينها (١١) ،

(١) في (ظ) : « وإذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ب) : « كان » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٣) « لأنها أن تصلى وتصوم » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ظ) : « وهو » وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ج) : « الأولتين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) في (ب) : « حاضت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٧) « تحيض » : ساقطة من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناها من (ظ) .

(٨) في (ج ، ظ) : « حيضها » وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(١١) في (ظ) : « بينهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

جعلت عدتها بالطهر ثلاثة قروء .

قال: وعدة التي تحيض الحيض وإن تباعد ، كأنها كانت تحيض في كل سنة أو ستين ، فعدتها الحيض . وهكذا إن كانت مستحاضة ، فكانت لها أيام حيض تحيضها كما تكون تطهر في أقل من شهر ، فتخلو بدخول الحيضة الثالثة ، فكذلك لا تخلو إلا بدخول الحيضة الثالثة وإن تباعدت ، وكذلك لو أرضعت فكان حيضها يرتفع للرضاع اعتدت بالحيض .

قال: وإذا كانت تحيض في كل شهر أو شهرين فطلقت ، فرفعتها حيضتها سنة ، أو حاضت حيضة ثم رفعتها حيضتها سنة ، أنها لا تحمل للأزواج إلا بدخولها في الدم من الحيضة (١) الثالثة ؛ وإن تباعد ذلك وطال ، وهي من أهل الحيض حتى تبلغ أن تياس من المحيض ، وهي لا تياس من المحيض حتى تبلغ السن التي من بلغت (٢) من نساها لم تحض بعدها . فإذا بلغت (٣) ذلك خرجت من أهل الحيض (٤) ، وكانت من المؤسات من المحيض (٥) اللاتي جعل الله عز وجل عددهن ثلاثة أشهر ، واستقبلت ثلاثة أشهر من يوم بلغت سن المؤسات من المحيض ، لا تخلو إلا بكمال الثلاثة الأشهر . وهذا يشبه - والله أعلم - ظاهر القرآن؛ لأن الله تبارك وتعالى جعل على الحيض الأقراء ، وعلى المؤسات وغير / البواغ الشهور . فقال: ﴿ وَاللَّائِي يَسْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [ الطلاق : ٤ ] .

١/٣٩  
ظ (٥)

١٣١/ب  
ج

فإذا كانت / تحيض فإنها تصبر إلى الإياس (٦) من المحيض بالسن التي من بلغت (٧) من نساها أو أكثرهن ، لم تحض (٨) فينقطع عنها الحيض في تلك المدة . وقد قيل: إن مدتها أكثر الحمل وهو أربع سنين ولم تحض كانت مؤسة من المحيض فاعتدت ثلاثة أشهر ، وقيل : تربيص تسعة أشهر - والله أعلم - ثم تعدد ثلاثة أشهر .

قال : والحيض يتباعد ، فعدة المرأة تنقضى بأقل من شهرين إذا حاضت ثلاث حيض ،

- (١) « من الحيضة » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢) في (ظ) : « بلغها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) في (ظ) : « بلغه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٤) في (ظ) : « للمحيض » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٥) في (ص) : « الحيض » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٦) في (ظ) : « الإياس » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) في (ص ، ظ) : « بلغها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .
- (٨) في (ظ) : « لم يحضن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

ولا تنقضي إلا بثلاث سنين وأكثر إن كان حيضها يتباعد ؛ لأنه إنما جعل عليهن الحيض فيعتدن به وإن تباعد . وإن كانت البراءة من الحمل تعرف بأقل من هذا ، فإن الله عز وجل حكم بالحيض فلا أحيله إلى غيره . فلهذا قلنا : عدتها الحيض حتى تؤيس من الحيض بما وصفت : من أن تصير إلى السن التي من بلغها من أكثر نساها لم تحض . وقد يروى عن ابن مسعود وغيره مثل هذا القول (١) .

[ ٢٥١٨ ] أخبرنا (٢) مالك ، عن محمد بن يحيى بن حبان أنه كان عند جده (٣) هاشمية وأنصارية ، فطلق الأنصارية وهي ترضع ، فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحض ، فقالت : أنا أرثه لم أحض ، فاختمتموا إلى عثمان فقضى للأنصارية بالميراث ، فلامت الهاشمية عثمان ، فقال : هذا عمل ابن عمك هو أشار علينا بهذا - يعني علي بن أبي طالب عليه السلام .

[ ٢٥١٩ ] أخبرنا (٤) سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عبد الله بن أبي بكرة أخبره : أن رجلاً من الأنصار يقال له : حبان بن منقذ (٥) طلق امرأته وهو صحيح وهي

(١) انظر رقم [ ٢٥٢٥ ] الآتي في هذا الباب - إن شاء الله تعالى - وتخريجه .

(٢) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ظ) : « كانت عند جده » ، وفي (ج) : « كان عنده حرة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ظ) : « حبان بن سعد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٥١٨ - ٢٥٢٠ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٢ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ١٦ ) باب طلاق المريض . ( رقم ٤٣ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٤٠ - ٣٤٢ ) كتاب الطلاق - باب تعدد أقراءها ما كانت - عن ابن عينة ، عن يحيى بن سعيد وأيوب بن موسى ، عن محمد بن يحيى بن حبان قال : كان عند جدى امرأتان : هاشمية وأنصارية ، فطلق الأنصارية ، ثم مات على رأس الحول ، وكانت ترضع ، فلما مات قالت : إن لى ميراثاً وإنى لم أحض ، فرفع ذلك إلى عثمان فقال : هذا أمر لى به علم . ارفعه إلى على ابن أبى طالب ، فرأى على أن يحلفها عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن حلفت أنها لم تحض ثلاث حيض ورثت ، فحلفت ، فقال عثمان للهاشمية - كأنه يعتذر إليها : هذا قضاء ابن عمك - يعنى علياً . ( رقم ١١١٠٢ ) .

وعن معمر ، عن الزهرى : أن رجلاً من الأنصار يقال له : حبان بن منقذ طلق امرأته وهي ترضع ، وهو يوم طلقها صحيح ، فمكثت سبعة أشهر لا تحيض ، يمنعها الرضاع الحيضة ، ثم مرض حبان بعد أن طلقها بأشهر ، فقيل له : إن امرأتك تركت إن مت ، فقال لهم : احملونى إلى عثمان ، فحملوه ، فذكر شأن امرأته ، وعنده على بن أبى طالب وزيد بن ثابت ، فقال لهما عثمان : ما تريان ؟ قالا : نرى أنها ترثه إن مات ... فذكر نحو ما هنا . ( رقم ١١١٠٠ ) .

وعن ابن جريج عن عبد الله بن أبى بكرة ، ثم ذكر مثل حديث الزهرى . قال ابن جريج : وبلغنى عن عمر بن عبد العزيز مثله فى شأن حبان . ( رقم ١١١٠١ ) .  
وهذه مراسلات يقوى بعضها بعضاً .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠ ) كتاب الطلاق - باب المرأة تطلق تطلقه ، أو تطليقتين فترتفع حيضتها فتتوت يرثها زوجها - عن سفيان به كما عند عبد الرزاق . ( رقم ١٣٠٥ ) .

ترضع ابنته ، فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض ، يمنعها الرضاع أن تحيض ، ثم مرض حبان بعد أن طلقها بسبعة أشهر أو ثمانية ، فقلت له : إن امرأتك تريد أن ترث ، فقال لأهله : احمولوني إلى عثمان ، فحملوه إليه ، فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبي طالب وزيد بن ثابت ، فقال لهما عثمان : ما تريان ؟ فقالا : نرى أنها ترثه إن مات ، ويرثها إن ماتت ، فإنها ليست من القواعد اللاتي قد (١) يشن من المحيض وليست من الأبكار اللاتي لم يبلغن المحيض ؛ ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير فرجع حبان إلى أهله فأخذ ابنته ، فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ، ثم حاضت حيضة أخرى ، ثم توفي حبان من قبل / أن تحيض الثالثة ، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته .

١ / ٣٩٣  
ص

[ ٢٥٢٠ ] أخبرنا (٢) سعيد ، عن ابن جريج : أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز في امرأة (٣) حبان مثل خبر عبد الله بن أبي بكر .

[ ٢٥٢١ ] أخبرنا (٤) سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : المرأة تطلق وهم يحسبون أن يكون المحيض قد أدبر عنها ، ولم بين لهم ذلك ، كيف تفعل ؟ قال : كما قال الله عز وجل : إذا يئست اعتدت ثلاثة أشهر . قلت : ما ينتظر بين ذلك ؟ قال : إذا يئست اعتدت ثلاثة أشهر كما قال الله تبارك وتعالى .

[ ٢٥٢٢ ] أخبرنا (٥) سعيد ، عن ابن جريج أنه قال لعطاء : أنتد أقرأها ما كانت إن تقاربت وإن تباعدت ؟ قال : نعم ، كما قال الله تبارك وتعالى .

[ ٢٥٢٣ ] أخبرنا (٦) سعيد ، عن المثني ، عن عمرو بن دينار في امرأة طلقت / فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها ، فقال : أما أبو الشعثاء فكان يقول : / أقرأؤها حتى يعلم أنها قد يئست من المحيض .

ب / ٣٩  
ظ (٥)  
١ / ١٣٢  
ج

- (١) « قد » : ساقطة من ( ج ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .  
(٢) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
(٣) في ( ظ ) : « أمر » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
(٤ - ٦) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٢١ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٣٨ - ٣٣٩ ) كتاب الطلاق - باب المرأة يحسبون أن يكون الحيض قد أدبر عنها - عن ابن جريج به . ( رقم ١١٠٩٤ ) .

[ ٢٥٢٢ ] المصدر السابق : ( ٦ / ٣٤٤ ) كتاب الطلاق - باب التي تحيض وحيضتها مختلفة - عن ابن جريج نحوه . ( رقم ١١١١٤ ، ١١١١٧ ) .

[ ٢٥٢٣ ] المصدر السابق : ( ٦ / ٣٤٤ ) الموضوع السابق - عن ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء قال : عدتها الحيض وإن لم تحض في سنة إلا مرة . ( رقم ١١١١٨ ) .

[ ٢٥٢٤ ] أخبرنا (١) مالك ، عن ابن شهاب : أنه سمعه يقول : عدة المطلقة الأقراء

وإن تباعدت .

قال الشافعي رحمته : وإن طلقت فارتفع محيضها (٢) ، أو حاضت حيضة أو حيزتين لم تَحُلْ (٣) إلا بحيضة ثالثة ؛ وإن بَعُدَ ذلك ، فإذا بلغت تلك السن (٤) استأنفت (٥) ثلاثة أشهر من يوم تبلغها .

[ ٢٥٢٥ ] أخبرنا (٦) مالك ، عن يحيى بن سعيد ويزيد بن عبد الله بن قُسيط ، عن

ابن المسيَّب أنه قال : قال عمر بن الخطاب: أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيزتين (٧) ثم رفعتها حيزتها فإنها تنتظر تسعة أشهر ، فإن بان بها حمل فذلك ، وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت .

(١) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) في ( ظ ) : « حيضة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣-٧) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) في ( ص ) : « تلك السنين » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) والإشارة إلى سن اليأس كما في أثر أبي الشعثاء السابق .

(٥) في ( ظ ) : « استقبلت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٦) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

[ ٢٥٢٤ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٨ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢١ ) باب ما جاء في الأقراء . ( رقم ٦٠ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٤٥ ) الموضع السابق - عن معمر ، عن الزهري قال : إذا كانت تحيض فعدتها على حيزتها ، تقاربت أو تباعدت . ( رقم ١١١٢٥ ) .

[ ٢٥٢٦ - ٢٥٢٥ ] \* ط : ( ٢ / ٥٨٢ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢٥ ) باب جامع عدة الطلاق . ( رقم ٧٠ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٣٩ ) كتاب الطلاق - باب المرأة يحسبون أن يكون الحيض قد أدرج عنها - عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيَّب قال : قال عمر بن الخطاب : أيما رجل طلق امرأته ، فحاضت حيضة أو حيزتين ، ثم قعدت ، فلتجلس تسعة أشهر ، حتى يستين حملها ، فإن لم يستين حملها في التسعة أشهر فلتعتد ثلاثة أشهر بعد التسعة التي قعدت من الحيض . ( رقم ١١٠٩٥ ) .

وعن ابن جريج ، عن عبد الكريم ، عن أصحاب ابن مسعود ، عن ابن مسعود : أن المرأة إذا طلقت ، وهم يحسبون أن الحيضة قد أدرجت عنها ، ولم يتبين لها ذلك أنها تنتظر سنة ، فإن لم تحض فيها اعتدت بعد السنة ثلاثة أشهر ، فإن حاضت في الثلاثة أشهر اعتدت بالحيض ، وإن حاضت فلم يتم حيزها بعدما اعتدت تلك الثلاثة الأشهر التي بعد السنة ، فلا تعجل عليها ، حتى تعلم أينم حيزها أم لا . ( رقم ١١٠٩٨ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٤٨ ) كتاب الطلاق - باب المرأة تطلق تطليقة أو تطليقتين فترتفع حيزتها - عن سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم : أن علقمة طلق امرأته فمكثت ستة عشر شهراً ، أو سبعة عشر شهراً ، أو ثمانية عشر شهراً فماتت ولم تكمل العدة ، فسأل علقمة عبد الله ، قال : رد الله عليك ميراثها . ( رقم ١٣٠٠ ) .

[ ٢٥٢٦ ] قال الشافعي رحمة الله عليه : قد يحتمل قول عمر أن يكون في (١) المرأة قد بلغت السن التي من بلغها من نساها يشن (٢) من المحيض ، فلا يكون مخالفاً لقول ابن مسعود ، وذلك وجهه عندنا . ولو أن امرأة يشن من المحيض طلقت فاعتدت بالشهور ، ثم حاضت قبل تكمل الشهور ، فسقطت عدة الشهور واستقبلت الحيض ، فإن حاضت ثلاث حيض فقد قضت عدتها ، وإن لم تحضها حتى مرت عليها بعد الحيضة الأولى تسعة أشهر استقبلت العدة بالشهور ، وإن جاءت عليها ثلاثة أشهر قبل تحيض فقد أكملت عدتها ؛ لأنها من اللائى يشن من المحيض ؛ فإن حاضت قبل تكمل الثلاثة الأشهر فقد (٣) حاضت حيزتين ، فتستقبل تسعة أشهر ، فإن حاضت فيها أو بعدها في الثلاثة الأشهر فقد (٤) أكملت ، وإن لم تحض فيها اعتدت ، فإذا مرت بها تسعة أشهر ثم ثلاثة بعدها حلت . ولو حاضت بعد ذلك لم تعد بعد بالشهور .

قال : والذي يروى عن عمر عندى يحتمل أن يكون إنما قاله فى المرأة قد بلغت السن التى (٥) يؤيس مثلها من المحيض فأقول بقول عمر على هذا المعنى ، وقول ابن مسعود على معناه فى اللائى لم يؤيسن من المحيض ، ولا يكونان مختلفين عندى . والله أعلم .

قال الله عز وجل فى الآية التى ذكر فيها المطلقات ذوات الاقراء: ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ الآية [ البقرة : ٢٢٨ ] .

(١) فى : « ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب) ، ج ، ظ .

(٢) فى (ج) : « يشن » ، وما أثبتناه من (ب) ، ص ، ظ .

(٣-٤) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب) ، ج ، ظ .

(٥) فى (ج ، ص) : « الذى » ، وما أثبتناه من (ب) ، ظ .

= وعن أبى عوانة عن منصور نحوه . (رقم ١٣٠١) .

وعن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم مثله . (رقم ١٣٠٢) .

وعن هشيم ، عن أشعث بن عبد الملك ، عن ابن سيرين أن ابن مسعود كان يقول : تعدد

بالحيض - إن كانت تحيض . رقم (١٣٠٨) .

قال البيهقى فى المعرفة (٣٤/٦ - ٣٥) : فى الجامع عن الثورى ، عن حماد والأعمش ومنصور ،

عن إبراهيم ، عن علقمة : أنه طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم حاضت حيضة أو حيزتين ، ثم

ارتفع حيضها سبعة عشر شهراً أو ثمانية عشر شهراً ، ثم ماتت ، فجاء إلى ابن مسعود ، فسأله ،

فقال : حبس الله عليك ميراثها ، فورثه منها . وفى رواية محمد بن سيرين قال : قال عبد الله بن

مسعود : وعدة المطلقة بالحيض وإن طالت .

قال البيهقى : وعلى قول ابن مسعود اعتمد الشافعى فى الجديد . وقال عقب روايته لأثر عمر :

والى هذا كان يذهب الشافعى فى القديم فيمن ارتفع حيضها بغير عارض ، ثم رجع عنه فى الجديد

إلى ما بلغه فى ذلك عن ابن مسعود .

قال الشافعي رحمهما من المحيض (١) ، وذلك أن يحدث للزوج عند خوفه انقضاء عدتها رأى فى ارتجاعها أو يكون طلاقه إياها أدباً لها ، لا إرادة أن تبين منه فتعلمه (٢) ذلك لثلاث تنقضى عدتها ، فلا يكون له سبيل إلى رجعتها ، وكان ذلك يحتمل الحمل مع الحيض ؛ لأن الحمل مما خلق الله فى أرحامهن . وإذا سأل الرجل امرأته المطلقة: أحامل هى ، أو هل حاضت ؟ فبين عندى ألا يحل لها أن تكتمه واحداً منهما ، ولا أحداً رأت أنه يعلمه إياه ، وإن لم يسألها (٣) ، ولا أحد يعلمه إياه (٤) ، فأحب إلى لو أخبرته به وإن لم يسألها ؛ لأنه قد يقع اسم الكتمان على من ظن أنه يخبر الزوج لما له فى إخباره من رجعة (٥) أو ترك ، كما يقع الكتمان على من كتم شهادة لرجل عنده ، ولو كتمته بعد المسألة الحمل والاقراء حتى خلت عدتها كانت عندى آئمة بالكتمان إذ سئلت وكتمت ، وخفت (٦) عليها الإثم إذا كتمته (٧) . وإن لم تسأل ، ولم يكن له عليها رجعة ؛ لأن الله عز وجل إنما جعلها له حتى تنقضى عدتها / فإذا انقضت عدتها فلا رجعة له عليها .

١/٤٠  
ظ (٥)

ب/٣٩٣  
ص

[ ٢٥٢٧ ] أخبرنا (٨) سعيد بن سالم (٩) عن ابن جريج: أنه قال لعطاء: ما قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] قال: الولد لا تكتمه ليرغب فيها، وما أدرى لعل الحيضة معه .

ب/١٣٢  
ج

[ ٢٥٢٨ ] أخبرنا (١٠) سعيد ، عن ابن جريج أن عطاء / سئل (١١) : أيحق عليها أن

- (١) فى (ج ، ص) : « الحيض » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٢) فى (ب) : « فلتعلمه » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٣) فى (ظ) : « وإن لم يسألها إياها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٤) « إياه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٥) فى (ظ) : « الرجعة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٦) فى (ج ، ص ، ظ) : « وحقت » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٧) فى (ظ) : « كتمت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٨) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٩) « بن سالم » : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .
- (١٠) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (١١) فى (ب) : « أنه سأل عطاء » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

[ ٢٥٢٨ - ٢٥٢٧ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٣٠ ) كتاب الطلاق - باب الرجل يطلق المرأة وهى بارض

أخرى من أى يوم تعتد - عن ابن جريج قال: قلت: أرأيت قوله: ﴿ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ؟ قال: الولد ، لا تكتمه ؛ ليرغب فيها . وما أدرى لعل الحيضة معه .

فأمرت إنساناً فسأله وأنا أسمع : أيحق عليها أن تخبره بحملها ، ولم يسألها عنه ؛ ليرغب ؟ قال: تظهره ، وتخبر أهلها ، فسوف يبلغه . ( رقم ١١٠٥٨ ) .

تخبره بحملها وإن لم يرسل إليها يسألها عنه ليرغب فيها . قال: تظهره وتخبر به أهلها فسوف يبلغه .

[ ٢٥٢٩ ] حدثنا (١) سعيد بن سالم (٢) ، عن ابن جريج : أن مجاهداً قال في قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ : المرأة المطلقة لا يحل لها أن تقول : أنا حبلى وليست بحبلى ، ولا لست بحبلى وهي حبلى ، ولا أنا حائض وليست بخائض ، ولا لست بخائض وهي حائض .

قال الشافعي رحمته : وهذا - إن شاء الله - كما قال مجاهد لمعان منها : ألا يحل الكذب ، والآخر: ألا تكتمه الحمل والحيض (٣) لعله يرغب فيراجع ، ولا تدعيهما (٤) لعله يراجع وليست له حاجة بالرجعة لولا ما ذكرت من الحمل والحيض ، فقترة ، والغرور لا يحل (٥) .

[ ٢٥٢٩ م ] أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : أرايت إن أرسل إليها فأراد ارتجاعها ، فقالت: قد انقضت عدتي وهي كاذبة ، فلم تزل تقوله حتى (٦) انقضت عدتها؟ قال: لا، وقد خرجت .

قال الشافعي رحمه الله عليه : هذا كما قال عطاء - إن شاء الله - وهي آئمة إلا أن يرتجعها ، فإن ارتجعها وقد قالت: قد انقضت عدتي ثم أكذبت (٧) نفسها فرجعته عليها ثابتة ، ألا ترى أنه لو (٨) ارتجعها فقالت: قد انقضت عدتي ، فأحلفت ، فنكلت ، فحلف ، كانت له عليها الرجعة ؛ ولو أقرت أن (٩) لم تنقض عدتها ، كانت له عليها الرجعة ؛ لأنه حق له جحدته ثم أقرت به .

- (١) في ( ب ) : « أخبرنا » ، وما أثبتاه من ( ج ، ص ، ظ ) .  
 (٢) « بن سالم » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتاه من ( ظ ) .  
 (٣) في ( ظ ) : « والحیضة » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٤) في ( ج ) : « ولا تدعيها » ، وفي ( ظ ) : « ولا تدعيها » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ) .  
 (٥) في ( ب ) : « لا يجوز » ، وما أثبتاه من ( ج ، ص ، ظ ) .  
 (٦ - ٧) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٨) في ( ب ، ج ، ص ) : « إن » ، وما أثبتاه من ( ظ ) .  
 (٩) في ( ظ ) : « أنه » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٢٩ ] المصدر السابق (الموضع نفسه) : عن ابن جريج به نحوه . (رقم ١١٠٦٠) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٧٨ ) كتاب الطلاق ( ٢٢٠ ) - قوله : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ - عن شبابة ، عن ورقاء ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد نحوه . رقم ( ١٩١٠٥ ) .

[ ٢٥٢٩ م ] لم أعثر عليه .

## [ ٢ ] عدة التي يئست من المحيض والتي لم تحض

[ ٢٥٣٠ ] قال الشافعي رحمته الله : سمعت من أرضى من أهل العلم يقول : إن أول ما أنزل الله عز وجل من العدد : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] ، فلم يعلموا ما عدة المرأة التي لا أقراء لها وهي التي لا تحيض ولا الحامل ، فأنزل الله عز ذكره : ﴿ وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٤ ] ، فجعل عدة المؤيسة والتي لم تحض (١) ثلاثة أشهر ، وقوله : ﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ ﴾ فلم تدرؤا ما تعتد غير ذات الأقراء .

وقال : ﴿ وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٤ ] قال : وهذا - والله أعلم - يشبه ما قالوا . وإذا أراد الرجل يطلق (٢) التي لا تحيض (٣) للسنة طلقها أية ساعة شاء ، ليس (٤) في وجه طلاقها سنة ، إنما السنة في التي تحيض ، وكذلك ليس في وقت طلاق الحامل سنة . وإذا طلق الرجل امرأته وهي ممن لا تحيض من صغر أو كبر ، فأوقع الطلاق عليها في أول الشهر أو آخره ، اعتدت شهرين بالأهلة . وإن كان الهلالان معاً / تسعا وعشرين ، تسعاً وعشرين (٥) ، و شهراً ثلاثين ليلة في أى الشهر طلقها ، وذلك أنا نجعل عدتها من ساعة وقع الطلاق عليها ، فإن طلقها قبل الهلال بيوم عددنا لها ذلك اليوم ، فإذا أهل الهلال عددنا لها هلالين بالأهلة ، ثم عددنا لها تسعاً وعشرين ليلة حتى تكمل ثلاثين يوماً وليلة باليوم الذى كان قبل الهلالين . وكذلك لو كان قبل الهلال بأكثر

- (١) في ( ظ ) : « اللائى لم يحضن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٢) في ( ب ) : « أن يطلق » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .  
 (٣) في ( ظ ) : « لم تحض » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٤) في ( ص ، ظ ) : « ليست » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .  
 (٥) « تسعا وعشرين » : سقط من ( ب ) ، وأثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

[ ٢٥٣٠ ] \* المستدرك : ( ٢ / ٤٩٢ ) كتاب التفسير - من طريق جرير ، عن مطرف بن طريف ، عن عمرو بن سالم ، عن أبى بن كعب رضي الله عنه قال : لما نزلت الآية التي في سورة البقرة في عدد من عدد النساء قالوا : قد بقى عدد من عدد النساء لم يذكرن ؛ الصغار والكبار ولا من انقطع عنهن الحيض ، وذوات الاحمال ، فانزل الله عز وجل الآية التي في سورة النساء : ﴿ وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

وقال : صحيح الإسناد ، وواقفه الذهبى . وتعقبه ابن حجر في إتخاف المهرة فقال : لكنه منقطع ( ١ / ٢٥٥ ) أى منقطع بين عمرو بن سالم ، وأبى - رضى الله تعالى عنه .

من يوم وعشر أكملنا ثلاثين بعد هلالين وحلت ، وأى ساعة طلقها / من ليل أو نهار انقضت عدتها بأن تأتى عليها تلك الساعة من اليوم الذى يكمل ثلاثين يوماً بعد الشهرين بذلك اليوم ، فتكون قد أكملت ثلاثين يوماً عدداً وشهرين بالأهلة ، وله عليها الرجعة فى الطلاق الذى ليس ببائن ، حتى تمضى جميع عدتها .

ولو طلقها ولم تحض فاعتدت بالشهور حتى أكملتها ثم حاضت مكانها ، كانت عدتها قد انقضت ، ولو بقى من إكمالها طرفة عين فأكثر خرجت من اللائى لم (١) يحضن ؛ لأنها لم تكمل ما عليها من العدة بالشهور حتى صارت ممن له الأقرء ؛ واستقبلت الأقرء وكانت من أهلها ، فلا تنقضى عدتها إلا بثلاثة قروء .

[ ٢٥٣٠ م ] أخبرنا (٢) سعيد بن سالم ، عن ابن جرّيج ؛ أنه قال لعطاء: المرأة تطلق ولم تحض فتعدت بالأشهر فتحيض بعدما يمضى شهران من الثلاثة الأشهر . / قال: لتعدت حيثئذ بالحيض ، ولا يعدت بالشهر الذى قد (٣) مضى .

قال الشافعى رحمة الله عليه : ولو ارتفع عنها الحيض بعد أن حاضت كانت فى القول الأول لا تنقضى عدتها حتى تبلغ أن تؤيس من المحيض ، إلا أن تكون بلغت السن التى يؤيس مثلها فيها من المحيض ، فتتربص تسعة أشهر ، ثم تعدت بعد التسعة ثلاثة أشهر .

قال : وأعجل من سمعت به من النساء حضن (٤) نساء تهامة يحضن لتسع سنين ، فلو رأت امرأة الحيض قبل تسع سنين فاستقام حيضها اعتدت به ، وأكملت ثلاثة أشهر فى ثلاث حيض ، فإن ارتفع عنها الحيض وقد رأته فى هذه السنين ، فإن رأته كما ترى الحيضة - ودم الحيضة (٥) بلا علة إلا كعلل الحيضة ودم الحيضة (٦) - ثم ارتفع لم تعدت إلا بالحيض حتى تؤيس من المحيض ، فإن رأت دمأ يشبه دم الحيضة (٧) لعله فى هذه السن اكتفت بثلاثة أشهر إذا لم يتابع عليها فى هذه السن ولم تعرف أنه حيض ، لم يكن حيضاً

(١) « لم » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) فى ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) « قد » : ساقطة من ( ج ، ص ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٤) فى ( ص ) : « حيض » ، وفى ( ظ ) : « يحضن » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .

(٥) « ودم الحيضة » : سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٦ - ٧) ما بين الرقعين سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

إلا أن ترتاب ، فستبرئ نفسها من الرية ؛ ومتى رأت الدم بعد التسع سنين فهو حيض ، إلا أن تراه (١) من شيء أصابها في فرجها من جرح أو قرحة أو داء ، فلا يكون حيضاً وتعتد بالشهور . ولو أن امرأة بالغاً بنت عشرين سنة (٢) أو أكثر لم تحض قط ، فاعتدت بالشهور فأكملتها ، ثم حاضت كانت منقضية العدة بالشهور ، كالتى لم تبلغ تعتد بثلاثة أشهر ثم تحيض ، فلا يكون عليها عدة مستقبلة وقد أكملتها بالشهور ، ولو لم تكملها حتى حاضت استقبلت الحيض وسقطت الشهور .

### [ ٣ ] باب لا عدة على التي لم يدخل بها زوجها

قال الشافعى رضي الله عنه : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ / فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [ الاحزاب : ٤٩ ] .

١/٤١  
ظ (٥)

قال الشافعى رحمه الله : فكان بيننا في حكم الله عز وجل : أن لا عدة على المطلقة قبل أن تمس ، وأن المسيس هو (٣) الإصابة ولم أعلم في هذا خلافاً . ثم اختلف بعض المفتين في المرأة يخلو بها زوجها فيغلق باباً ويرخي ستراً وهى غير محرمة ولا صائمة . [ ٢٥٣١ ] فقال ابن عباس وشريح وغيرهما : لا عدة عليها إلا بالإصابة نفسها ؛ لأن الله عز وجل هكذا قال .

- (١) فى ( ظ ) : « ترى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
(٢) « سنة » : ساقطة من ( ج ، ص ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
(٣) « هو » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٣١ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٩٠ - ٢٩١ ) كتاب النكاح - باب وجوب الصداق - عن ابن جريج ،

عن ليث ، عن ابن عباس قال : لا يجب الصداق حتى يجامعها ، لها نصفه . ( رقم ١٠٨٨٢ ) .  
وعن الثورى ، عن طاوس ، عن ابن عباس : لها النصف [ أى إذا طلقها قبل أن يجامعها ، وإن أرخى عليها ستراً ] . ( رقم ١٠٨٨٣ ) .

وعن جعفر بن سليمان ، عن عطاء بن السائب أنه شهد شريحاً ، ورفع إليه رجل دخل بامرأة فقال : لم أصبها . وقالت : صدق ، ف قضى لها نصف الصداق ، فعاب الناس عليه . فقال : قضيت بينهما بكتاب الله .

قال عبد الرزاق : وقال معمر ، عن شريح : تصدق بإقرارها على نفسها فى الصداق ، ولها نصفه ، والعدة واجبة عليها . ( رقم ١٠٨٨٥ ) .

وعن الثورى ، عن إسماعيل ، عن الشعبي ، عن شريح أنه قال فى امرأة دخل بها رجل فمكثت عنده زماناً ، فلم يستطعها ، ف قضى لها بالنصف ، وعليها العدة .

[ ٢٥٣٢ ] أخبرنا (١) مسلم بن خالد (٢) ، عن / ابن جُرَيْج ، عن لَيْث بن أبي سليم (٣) عن طاوس ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في الرجل يتزوج المرأة فيخلو بها ولا يمسه ثم يطلقها: ليس لها إلا نصف الصداق ؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [ البقرة : ٢٣٧ ] .

قال الشافعي رضي الله عنه : وبهذا أقول ، وهو ظاهر كتاب الله عز ذكره .

(١) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) « بن خالد » : سقط من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناه من ( ظ ) .

(٣) « بن أبي سليم » : سقط من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناه من ( ظ ) .

وعن ابن التيمي ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن عامر الشعبي قال : جاء عمرو بن نافع إلى شريح يخاصم امرأة له طلقها ، فادعت أنه دخل بها ، وأنكر أنه لم يفعل ، فأمره يميناً فحلف بالله ما دخل بها قط ، فقال: أعطها نصف الصداق .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٢٣٤ - ٢٣٦ ) كتاب النكاح - باب فيما يجب به الصداق - عن هشيم ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس أنه كان يقول في الرجل إذا أدخلت عليه امرأته ، ثم طلقها ، فزعم أنه لم يمسه . قال : عليه نصف الصداق . ( رقم ٧٧٢ ) .

وعن هشيم ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن شريح في رجل أدخلت عليه امرأته ، فزعم أنه لم يمسه . فقال شريح : لم أسمع الله عز وجل يذكر في القرآن باباً ولا ستراً ، لها نصف الصداق ، وعليها العدة . ( رقم ٧٦٦ ) .

وعن هشيم ، عن إسماعيل بن أبي خالد بمثل أثر عبد الرزاق . ( رقم ٧٦٧ ) .

وعن هشيم ، عن سيار ، عن الشعبي ، عن شريح بمثله . ( رقم ٧٦٨ ) .

وعن هشيم ، عن حصين بن عبد الرحمن أن عمرو بن نافع تزوج بنت يحيى بن الجزار فطلقها ، وزعم أنه لم يقربها ، فخاصموه إلى شريح فاستحلفه ، وقضى عليه بنصف الصداق . ( رقم ٧٦٩ ) .

وعن هشيم ، عن داود بن أبي هند ، عن عذرة ، عن شريح ، أنه قال لها : لا ، لا أصدقك لنفسك ، وأنهمك لنفسك .

قال هشيم : يقول : فعليك العدة ، ولا تزوجي حتى تعتدي . ( رقم ٧٧٠ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٢٠ - ٥٢١ ) كتاب النكاح - ( ١١١ ) من قال: لها نصف الصداق [ أي إذا أغلق الباب وأرخصي الستر ] .

عن ابن فضيل ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس قال: إذا طلق قبل أن يدخل فلها نصف الصداق وإن كان قد خلا بها . ( رقم ١٦٧٠٥ ) .

وعن وكيع ، عن سفیان ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس قال : لها نصف الصداق .

وعن ابن علية ، عن ليث ، عن الشعبي أن رجلاً قال لشريح : إنني تزوجت امرأة فمكثت عندي

ثمان سنين ، ثم طلقها وهي عذراء . قال : لها نصف الصداق .

[ ٢٥٣٢ ] انظر التخریج السابق .

قال الشافعي : فإن ولدت المرأة التي قال زوجها : لم أدخل بها إلى أربع سنين لسته أشهر فأكثر ، من يوم عقد عقدة نكاحها ، لزم الزوج الولد ، إلا بأن يلتعن ، فإن لم يلتعن حتى مات ، أو عرض عليه اللعان وقد أقر به أو نفاه ، أو لم يقر به ولم ينفه ، لحق نسبه بأبيه وعليه المهر تاماً ، إذا ألزماه الولد حكماً عليه بأنه مصيب لها .

قال الربيع : وفيه قول آخر: أنه إذا لم يلتعن ألحقنا به الولد ولم نغرمه إلا نصف الصداق ؛ لأنها قد تستدخل نطقته (١) فتحيل ، فيكون ولده من غير ميسر بعد أن يحلف بالله (٢) ما أصابها .

قال الشافعي رحمة الله عليه : فإن التعن نفينا عنه الولد ، وأحلفناه ما أصابها ، وكان عليه نصف المهر، ولو أقر بالخلوة بها فقال: لم أصبها ، وقالت: أصابني ولا ولد ، فالقول قوله مع يمينه إذا جعلته إذا طلق لا يلزمه إلا نصف الصداق ، إلا أن يصيب وهي مدعية بالإصابة عليه نصف الصداق ، لا يجب إلا بالإصابة ، فالقول قوله فيما يدعى عليه مع يمينه ، وعليها (٣) البينة ؛ فإن جاءت بيينة (٤) بأنه أقر بإصابتها أخذته بالصداق كله . وكذلك إن جاءت بشاهد أحلفتها (٥) مع شاهدها ، وأعطيتها الصداق ، فإن جاءت بشاهد وامرأتين قضيت لها بلا يمين . وإن جاءت بامرأتين لم أحلفها ، أو بأربع لم أعطاها بهن ، لا أجزى شهادة النساء وحدهن إلا / على ما لا يراه الرجال من عيوب النساء خاصة ، وولادهن (٦) أو مع رجل . وقد قال غيرنا : إذا خلا بها فأغلق باباً ، وأرخصى ستراً ، وليس بمحرم ولا هي صائمة ، جعلت لها المهر تاماً وعليها العدة تامة ، ولو صدقته أنه لم يمسه ؛ لأن العجز جاء من قبله . وقال غيره : لا يكون لها المهر تاماً إلا بالإصابة ، أو بأن يستمتع منها حتى يحلق ببابها (٧) ونحو هذا .

(١) في (ب ، ج ، ص) : « نطقه » ، وما أثبتناه من (ظ) .

(٢) « بالله » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ج) .

(٣) في (ظ) : « وعليه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ظ) « بشاهدين » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ظ) : « أحلفناها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ظ) : « وولادتهن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ج ، ظ) : « يحلق ثيابها » ، وفي (ب) : « يخلق ثيابها » ، وما أثبتناه من (ص) .

## [ ٤ ] عدة الحرة من أهل الكتاب عند المسلم والكتابي

قال الشافعي رحمته الله : والحرة الكتابية يطلقها المسلم ، أو يموت عنها ، مثل الحرة المسلمة في العدة (١) والنفقة والسكنى ، لا يختلفان في شيء من العدة ولا النفقة ولا السكنى (٢) ، وجميع ما لزم المسلمة لازم لها من الإحداد (٣) وغير ذلك . وإن أسلمت في العدة قبل تكملها لم تستأنف / وبنت على عدتها . وهكذا إن طلقها الكتابي ، أو مات عنها ، وإن أرادت أن تخرج في العدة ، كان للزوج حياً وورثته ميتاً (٤) من منعها الخروج ، ما لهم من منع المسلمة لا يختلفان في شيء غير أنها لا تراث المسلم ولا يرثها .

ب/٤١  
ظ (٥)

## [ ٥ ] العدة من الموت والطلاق والزواج غائب

قال الشافعي رحمته الله : قال الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَنكُم وَيَدْرُونَ أَرْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [ البقرة : ٢٣٤ ] ، وقال : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] وقال عز ذكره : ﴿ وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ / وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٤ ] : قال فكان بيناً في حكم الله عز وجل : أن العدة من يوم يقع الطلاق وتكون الوفاة .

١/١٣٤  
ج

قال : وإذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه بينة تقوم لها على موته أو طلاقه ، أو أى علم صادق ثبت عندها ، اعتدت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة (٥) وإن لم تعتد حتى تمضي عدة الطلاق والوفاة لم يكن عليها عدة ؛ لأن العدة إنما هي مدة تمر عليها ، فإذا مرت فليس (٦) عليها مقام مثلها .

قال : وإذا خفي ذلك عليها وقد استيقنت بالطلاق أو الوفاة ، اعتدت من يوم استيقنت أنها اعتدت منه .

(١) في العدة : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتتها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٢) في ( ب ) : « والنفقة والسكنى » ، وفي ( ظ ) : « ولا في النفقة ولا في السكنى » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

(٣) في ( ج ، ص ، ظ ) : « لها والإحداد » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٤) في ( ص ) : « وكان للزوج ميتاً وورثته أحياء » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٥) في « ظ » : « والوفاة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) في ( ب ) : « فإذا مرت عليها فليس » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

[ ٢٥٣٣ ] وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنه قال : « تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة » .

[ ٢٥٣٤ ] أخبرنا (١) سعيد بن سالم (٢) ، عن ابن جُرَيْج ، أنه قال لعطاء : الرجل يطلق امرأته (٣) أو يموت عنها وهو بمصر وهي بمصر (٤) آخر ، من أى يوم تعتد ؟ قال : من

(١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) « بن سالم » : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .

(٣) في (ج ، ص) : « المرأة » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٤) « وهي بمصر » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٥٣٣ ] روى ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٢٨ - ٣٢٩ ) كتاب الطلاق - باب الرجل يموت عن المرأة بأرض غربة .

عن أبي الأحوص ، عن أبي إسحاق ... عن عبد الله قال : إذا مات الرجل عن امرأته وهو غائب ، أو طلق وهو غائب فإن العدة تقع عليها من يوم يموت أو يطلقها . ( رقم ١١٩٥ ) .  
وعن هشيم ، عن أشعث ومحمد بن سالم ، عن الشعبي أن ابن مسعود قال : العدة من يوم مات أو طلق ( ١٢٠٧ ) .

وعن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن مجاهد وسعيد بن جبير ، عن ابن عمر قال : تعتد من يوم مات أو طلق . ( رقم ١١٩٧ ) .

وعن حماد بن زيد ، عن نافع عن ابن عمر : تعتد من يوم توفى . ( رقم ١١٩٨ ) .

وعن حماد بن زيد ، عن أيوب قال : سألت سعيد بن جبير ومجاهداً وعطاء وأبا قلابة ، ومحمد ابن سيرين ، وعكرمة فقالوا : من يوم توفى . قال : وقال جابر بن زيد وابن عباس : من يوم توفى .  
\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ) كتاب الطلاق - باب الرجل يطلق المرأة ، وهي بأرض أخرى من أى يوم تعتد - عن الثوري ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر مثله ، أحاله على ما سبقه وفيه : « تعتد من يوم طلقها ، أو مات عنها » . ( رقم ١١٠٤٢ ) .

وعن معمر ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : تعتد من يوم طلقها أو مات عنها . ( رقم ١١٠٤٣ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٦٠ - ١٦١ ) كتاب الطلاق - ( ١٨٢ ) ما قالوا في المرأة يطلقها زوجها ، ثم يموت عنها ، من أى يوم تعتد - عن إسماعيل بن عليّة عن أيوب ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ابن زيد - يحسبه عن ابن عباس قال : من يوم يموت . ( رقم ١٨٩١٦ ) .

وعن أبي معاوية ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : عدتها من يوم طلقها ، ومن يوم يموت عنها . ( رقم ١٨٩١٧ ) .

وعن وكيع ويحيى بن آدم ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن زيد ، عن عبد الله قال : العدة من يوم يموت أو يطلق .

[ ٢٥٣٤ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٨ ) الموضوع السابق - عن ابن جريج ، عن عطاء قال : تعتد من يوم مات أو طلقها . ( رقم ١١٠٤٦ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٦٠ ) الموضوع السابق - عن ابن عليّة ، عن أيوب قال : سألت سعيد ابن جبير ومجاهداً وعطاء عن المتوفى عنها زوجها ، من أى يوم تعتد ؟ فقالوا : من يوم يموت . قال : وسمعت عكرمة ، ونافعاً ، ومحمد بن سيرين يقولون : عدتها يوم يموت ، وقال طلق بن حبيب : من يوم يموت . ( رقم ١٨٩١٥ ) .

يوم مات أو طلقها تعتد .

[ ٢٥٣٥ ] أخبرنا (١) سعيد بن سالم ، عن ابن جُرَيْج ، عن داود بن أبي عاصم ، قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : إذا قامت بيته فمن يوم طلقها أو مات عنها .

[ ٢٥٣٦ ] أخبرنا (٢) سعيد ، عن ابن جُرَيْج (٣) ، عن ابن شهاب : أنه قال في رجل طلق امرأته قال : تعتد من يوم طلقت .

[ ٢٥٣٧ ] أخبرنا سعيد ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري قال : المتوفى عنها تعتد من يوم مات ، والمطلقة من يوم طلقت .

### [ ٦ ] عدة الأمة

قال الشافعي رحمه الله عليه : ذكر الله عز وجل العدد من الطلاق بثلاثة قروء وثلاثة أشهر ، ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشر ، وذكر الله الطلاق للرجال (٤) باثنتين وثلاثة ، فاحتمل أن يكون ذلك كله على الأحرار والحرائر والعبيد والإماء ، واحتمل أن يكون على (٥) بعضهم دون بعض . وكان الله (٦) عز وجل قد فرق في حد الزانين (٧) المالك والأحرار فقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢] وقال في الإماء : ﴿ فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ

(١ - ٢) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) من هنا إلى قوله : « ابن أبي ذئب » سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ظ) : « وذكر الطلاق للرجل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ب) : « أن يكون ذلك على » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) لفظ الجلالة ليس في (ب) ، وأثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٧) في (ب) : « حد الزاني بين » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

[٢٥٣٥] \* مصنف عبد الرزاق : ( الموضع السابق ) - عن ابن جريج والثوري ، عن داود بن أبي هند ، عن سعيد به . ( رقم ١١٠٤٨ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٣٠ ) الموضع السابق - عن هشيم ، عن داود ، عن سعيد مثل ذلك [ العدة من يوم مات أو طلق ] . ( رقم ١٢٠٩ ) .

[٢٥٣٦] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٨ ) الموضع السابق - عن ابن جريج مثله . ( رقم ١١٠٤٤ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٦١ ) كتاب الطلاق - الباب السابق - عن معتمر بن سليمان عن برد ، عن مكحول والزهري قالوا : تعتد المرأة من يوم مات أو طلق .

[٢٥٣٧] انظر التخریج السابق .

العَذَاب ﴿ النساء : ٢٥ ﴾ ، وقال في الشهادات : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] ، فلم يختلف من لقيت أنها على الأحرار دون العبيد (١) ، وذكر الموارث فلم يختلف أحد لقيته في أن الموارث للأحرار دون العبيد (٢) . ورجم رسول الله ﷺ الثيب الحر الزاني ، ولم يختلف من لقيت أن لا رجم على عبد ثيب .

قال : وفرض الله عز وجل العدة ثلاثة قروء ، أو ثلاثة أشهر ، وفي الموت أربعة أشهر وعشراً ، وسن رسول الله ﷺ أن تستبرأ الأمة / بحيضة ، ففرق بين استبراء الأمة والحررة ، وكانت العدة في الحرائر / استبراء وتعبداً ، وكذلك (٣) الحيضة في الأمة استبراء وتعبد .

١/٣٩٥  
ص  
١/٤٢  
ظ (٥)

قال الشافعي رضي الله عنه : فلم أعلم مخالفاً من حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة الحرة (٤) فيما كان له نصف معدود ما لم تكن حاملاً ، فلم يجز إذا وجدنا ما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحررة ، إلا أن تجعل عدة الأمة نصف عدة الحرة (٥) فيما له نصف ، وذلك الشهر . فأما الحيض فلا يعرف له نصف ، فتكون عدتها فيه أقرب الأشياء من النصف إذا لم يسقط من النصف / شيء ، وذلك حيضتان . ولو جعلناها حيضة أسقطنا نصف حيضة ، ولا يجوز أن يسقط عنها من العدة شيء . فأما الحمل فلا نصف له ، قد يكون يوماً من يوم وقع عليها الطلاق ، وسنة وأكثر . كما لم يكن للقطع نصف ، فيقطع الحر والعبد والأمة والحررة . وكان للزنا حدان ، أحدهما : الجلد فكان له نصف فجعل عليها النصف ، ولم يكن للرجم نصف فلم يجعل عليها ، ولم يبطل عنها حد الزنا . وحدت (٦) بأحد حديه على الأحرار . وبهذا مضت الآثار عن رويها عنه من أصحاب رسول الله ﷺ .

ب/١٣٤  
ج

قال الشافعي : فإذا تزوجت الأمة الحر أو العبد ، فطلقها أو مات عنها ، فسواء والعدة بها ؛ تعتد (٧) إذا كانت ممن تحيض حيضتين ، إذا دخلت في الدم من الحيضة الثانية حلت . وتعتد في الشهر خمساً وأربعين ليلة (٨) إذا كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر ،

- (١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب) ، ج ، ظ .  
(٣) في (ظ) : « وكانت » ، وما أثبتناه من (ب) ، ج ، ص .  
(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب) ، ج ، ص .  
(٦) في (ظ) : « وأخذت » ، وما أثبتناه من (ب) ، ج ، ص .  
(٧) في (ظ) : « لعبد » ، وما أثبتناه من (ب) ، ج ، ص .  
(٨) « ليلة » : ساقطة من (ب) ، ج ، ص ، وأثبتناها من (ظ) .

وتعتد في الوفاة شهرين وخمسة ليال ، وفي الحمل أن تضع حملها متوفى عنها ، أو كانت مطلقة .

قال : ولزوجها في الطلاق إذا كانت (١) يملك الرجعة عليها ما على الحرة في عدتها ، وكذلك عليه من نفقتها في العدة ما عليه من نفقة الحرة . ولا يسقط ذلك عنه إلا أن يخرجها سيدها فيمنعها العدة في منزله ، فتسقط النفقة عنه كما تسقط لو كانت له زوجة فأخرجها عنه إلى بلد غير بلده . وكذلك إن كانت مطلقة طلاقاً لا يملك (٢) الرجعة ، كانت عليه نفقتها حاملاً ما لم يخرجها سيدها من منزله ؛ لأن الله عز وجل يقول في المطلقات: ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] ولم نجد أثراً لازماً ولا إجماعاً بالألا ينفق على الأمة الحامل . ولو ذهبنا إلى أن نزع من أن النفقة على الحامل إنما هي للحمل ، كانت نفقة الحمل لا تبلغ بعض (٣) نفقة أمه ، وكما يكون لو كان مولوداً لم تبلغ نفقته (٤) بعض نفقة أمه ، ولكنه حكم الله علينا اتباعه تعبداً .

وقد ذهب بعض الناس إلى أن جعل للمطلقة لا يملك زوجها رجعتها النفقة قياساً على الحامل ، فقال: الحامل محبوسة بسببه ، وكذلك (٥) المعتدة بغير الحمل محبوسة بسببه (٦) عن الأزواج ، فذهبنا (٧) إلى أنه غلط ، وإنما أنفقنا على الحامل بحكم الله عز وجل ، لا بأنها محبوسة بسببه ، وقد تكون محبوسة بسببه بالموت ولا نفقة لها . واستدلنا بالسنة على أن لا نفقة للتي لا يملك زوجها رجعتها إذا لم تكن حاملاً .

قال : والأمة في النفقة بعد الفراق والسكنى ما كانت في العدة كالحرة ، إلا ما وصفت من أن يخرجها سيدها .

[ ٢٥٣٨ ] أخبرنا (٨) سفيان ، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة (٩) ، عن

- (١) في (ج) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) في (ظ) : « طلاقاً يملك » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) في (ظ) : « لا تبلغ نفقته بعض » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٤) في (ص) : « نفقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٧) في (ظ) : « فذهبت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٨) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٩) في (ب ، ج) : « أبي طلحة » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) ، والبيهقي في الكبرى ٧ / ٤٢٥ .

[ ٢٥٣٨ ] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٤٤ ) كتاب الطلاق - باب الأمة تطلق فتعتق في العدة - عن سفيان

- وفيه أن الشك في آخره من سفيان . ( رقم ١٢٧٧ ) .  
 \* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٢٢١ ) أبواب العيب والإماء - باب عدة الأمة - عن ابن عيينة به .  
 وفي السنن والمصنف مولى آل طلحة .

سليمان بن يسار ، عن عبد الله بن عتبة ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه قال : ينكح العبد امرأتين ، ويطلق تطليقتين ، وتعتد الأمة حيزتين ، فإن لم تكن تحيض فشهريين ، أو شهراً ونصفاً . قال سفيان : وكان ثقة .

ب/٤٢  
ظ (٥)

[ ٢٥٣٩ ] أخبرنا (١) سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن أوس الثقفي ، عن رجل من ثقيف ، أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : لو استطعت لجعلتها حيزة ونصفاً ، فقال رجل : فاجعلها شهراً ونصفاً ، فسكت عمر .

١/١٣٥  
ج  
ب/٣٩٥  
ص

قال : وإذا طلق الحر أو العبد الأمة طلاقاً يملك فيه الرجعة ، فعدتها عدة أمة ، وإذا مضت عدتها ، ثم عتقت لم تعد لعدة ، ولم تزد على عدتها الأولى . وإن (٢) أعتقت قبل مضى العدة (٣) بساعة أو أقل ، أكملت عدة حرة ؛ لأن العتق وقع وهي في معاني الأزواج في عامة أمرها . فإن مات بعد الطلاق الذي يملك فيه الرجعة / قبل العتق لم ترثه ، وكذلك لو ماتت لم يرثها . وإن مات أو ماتت وقد عتقت قبل مضى عدتها عدة الأمة ، وقبل مضى عدة الحرة توارثا ، ويقع عليها إيلاؤه ، وطلاقه ، وظهاره ، وما يقع بين الزوجين .

قال : وإذا كان طلاقه وإيلاؤه وظهاره يقع عليها إذا طلقت طلاقاً يملك فيه الرجعة إلى أن تنقضى (٤) عدتها ، فعتقت قبل تنقضى عدتها ، لم يجز - والله أعلم - إلا أن تعتد عدة حرة ، ويتوارثان قبل انقضاء عدتها التي لزمها بالحرية . ولو كانت الأمة عند عبد فطلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة ، فلم تنقض عدتها حتى عتقت ، فاختارت فراقه ، كان ذلك لها ، وكان اختيارها فراقه فسحاً بغير طلاق . وتكمل منه (٥) عدة حرة من الطلاق الأول ؛ لأنها صارت حرة قبل تنقضى عدتها من طلاق يملك فيه الرجعة ، ولا تستأنف عدة ؛ لأنه لو كان أحدث لها رجعة ثم طلقها ولم يصبها ، بنت على العدة الأولى ، لأنها مطلقة لم تمس (٦) ، فأما عليها من العدة الأولى إكمال عدة حرة . ولو كان طلاق الأمة طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ثم عتقت في العدة ، ففيها قولان :

(١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « وإذا » ، وما أثبتناه من (ص ، ج ، ب) .

(٣) في (ج) : « عدتها » ، وما أثبتناه من (ظ ، ب ، ص) .

(٤) في (ج) : « تمضى » ، وما أثبتناه من (ظ ، ب ، ص) .

(٥) في (ظ) : « فيه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ج) .

(٦) في (ب) : « تمس » ، وما أثبتناه من (ص ، ج ، ظ) .

[ ٢٥٣٩ ] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٤٣ ) الموضع السابق - عن سفيان به . ( رقم ١٢٧٢ ) .  
وعن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن أوس أن عمر ... فذكر نحوه . ( رقم ١٢٧١ ) .

وعن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن أوس أن عمر ... فذكر نحوه مختصراً . ( رقم ١٢٧٠ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٢٢١ ) الموضع السابق - عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار نحوه . ( رقم ١٢٨٧٤ ) .

أحدهما : أن تبنى على العدة الأولى وأن لا خيار لها ؛ لأنها غير زوجة ، ولا تستأنف عدة ؛ لأنها ليست بزوجة ولا فى معانى الأزواج ، لا يقع عليها طلاقه ، ولا إيلاؤه ولا ظهاره ، ولا يتوارثان لو كانا فى تلك الحال حرين .

والقول الثانى : أن عليها أن تكمل عدة حرة ، ولا تكون حرة. تكمل عدة أمة ، ومن ذهب إلى هذا ذهب إلى أن يقيسه على العدة فى الطلاق الذى يملك فيه الرجعة . وقال : المرأة تعتد بالشهور ثم تحيض تستقبل الحيض ، ولا يجوز أن تكون فى بعض عدتها عن تحيض وهى تعتد بالشهور ، فيقول : وهكذا لا يجوز أن تكون فى بعض عدتها حرة وهى تعتد عدة أمة . وقال فى المسافر : يصلى ركعة ثم ينوى المقام ، يتم أربعاً ، ولا يجوز أن يكون فى بعض صلاته (١) مقيماً يصلى صلاة مسافر . وهذا أشبه القولين - والله أعلم - بالقياس .

قال : والأمة من الأزواج ، فإذا اجتمعت عليها عدتان قضت كما تقضيها الحرة ، وهى فى النكاح الفاسد والإحداد كالخرة ، يثبت عليها ما يثبت على الحرة ، ويرد عنها (٢) ما يرد عنها .

### [ ٧ ] استبراء (٣) أم الولد

[ ٢٥٣٩ م ] أخبرنا مالك عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه قال فى أم الولد يتوفى عنها سيدها قال : تعتد بحيضة .

قال الشافعى رضي الله عنه : وإذا ولدت الأمة من سيدها فأعتقها ، أو مات عنها ، استبرأت / بحيضة ؛ ولا تحل من الحيضة للأزواج حتى ترى الطهر ، فإذا رآته حلت وإن لم تغتسل (٤) . وإن أعتقها أو مات عنها وهى حائض لم يعتد بتلك الحيضة . وإن أعتقها أو مات عنها وهى لا تعلم فاستيقنت أنها قد حاضت بعد العتق حلت ، وإن لم تستيقن استبرأت نفسها بحيضة من ساعة يقينها ، ثم حلت .

قال : وإن كانت حاملاً فأجلها (٥) أن تضع حملها . وإن استبرأت لم تنكح حتى

(١) فى (ج) : « صلواته » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٢) فى (ج) : « عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٣) الاستبراء : طلب براءة الرحم من الحمل .

(٤) فى (ج) : « ولم تغتسل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) فى (ظ) : « فأجلها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٥٣٩ م ] \* ط : ( ٢ / ٥٩٣ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٣٢ ) باب عدة أم الولد . ( رقم ٩٢ ) .

\* سنن سعيد بن منصور ( ١ / ٤٣٦ ) - باب ما جاء فى عدة أم الولد - عن أبى معاوية عن الحجاج ، عن نافع نحوه . ( رقم ١٢٨٩ ) .

تستبرأ، وهي كالخرة في الاستبراء من / العدة سواء. وإذا ولدت جارية الرجل منه أحببت له ألا يزوجها وإن استبرأها، ثم زوجها فالتكاح ثابت عليها رضيت أو لم ترض. فإن مات سيدها ولم يطلقها زوجها ولم يمّت فلا استبراء عليها من سيدها، وإن طلقها زوجها طلاقاً يملك فيه الرجعة، أو طلاقاً بائناً، فلم تنقض عدتها حتى مات سيدها لم يكن عليها استبراء من سيدها؛ لأن فرجها ممنوع منه بشيء أباحه لغيره بنكاح وعدة من نكاح. وكذلك لو مات عنها زوجها فلم تنقض عدتها منه حتى يموت سيدها، لم تستبرئ من سيدها؛ لأن فرجها ممنوع منه بعدة من نكاح. ولو مات زوجها أو طلقها، فانقضت عدتها منه، ثم مات سيدها استبرأت من سيدها بحيضة.

قال: ولو مات زوجها وسيدها، ويعلم أن أحدهما مات قبل الآخر بيوم أو شهرين وخمس ليال أو أكثر، ولا يعلم أيهما مات قبل، اعتدت من حين مات الآخر منهما أربعة أشهر وعشراً تاتياً<sup>(١)</sup> فيها بحيضة، وإنما قلنا: تدخل إحدى العديتين في الأخرى أنهما لا يلزمانها معاً، وإنما يلزمها إحداهما. فإذا / جاءت بهما معاً على الكمال في وقت واحد فذلك أكثر ما يلزمها، إن كان سيدها مات قبل زوجها فلا استبراء عليها من سيدها، وعليها أربعة أشهر وعشر. وإن كان زوجها مات قبل سيدها ولم تستكمل شهرين وخمس ليال فلا استبراء عليها من سيدها. وإن كان سيدها مات بعد مضي شهرين وخمس ليال فعليها أن تستبرئ من سيدها بحيضة، ولا تترث زوجها حتى تستيقن أن سيدها مات قبل زوجها. ولو كان زوج هذه طليقة يملك الرجعة ثم مات سيدها، ثم مات زوجها وهي في العدة، وكان الزوج حراً اعتدت عدة الوفاة من يوم مات زوجها أربعة أشهر وعشراً، وورثت زوجها، ولم تبال ألا تاتى بحيضة؛ لأنه لا استبراء عليها من سيدها إذا كانت في عدة من زوجها. ولو كان زوجها عبداً فطلقها تطليقة يملك الرجعة، ثم مات سيدها وهي في عدتها من الطلاق، أو أعتقها، فلم تختر فراق الزوج حتى مات الزوج حراً، كان لها منه الميراث، وتستقبل منه عدة أربعة أشهر وعشراً من يوم مات<sup>(٢)</sup> الزوج، ولا استبراء عليها من سيدها. ولو اختارت فراقه حين عتقت قبل يموت كان الفراق فسخاً بغير طلاق، ولم يكن عليها عدة وفاة، ولم ترثه، وأكملت عدة الطلاق، ولم يكن له عليها رجعة بعد اختيارها فراقه قبل موته ولا استبراء لسيدها.

قال: وإذا جاءت أم ولد رجل بعد موته بولد لأكثر ما تلد له / النساء من آخر ساعات حياته، فالولد لاحق به وهكذا في الحياة. لو أعتقها إذا لم يدع أنه استبرأها، ولو جاءت به لأكثر مما تلد<sup>(٣)</sup> له النساء من يوم مات أو أعتق<sup>(٤)</sup> لم يلزمه.

(١) في (ج): «عشر ليال تاتياً»، وما أثبتناه من (ب، ص، ظ).

(٢) «مات»: ساقطة من (ج)، وأثبتناها من (ب، ص، ظ).

(٣) في (ص، ج): «لأكثر ما تلد»، وما أثبتناه من (ب).

(٤) في (ج، ص): «أو عتق»، وما أثبتناه من (ب، ظ).

قال : وعدة أم الولد إذا كسنت حاملاً أن تضع حملها ، وإن لم تكن حاملاً فحيضة (١).

قال : وإذا مات الرجل عن مدبرة له كان يطؤها ، أو أمة كان يطؤها ، استبرأت بحيضة. فإن نكحت هي أو أم الولد قبلها فسخ النكاح، وإن كانت أمة لا يطؤها فلا استبراء عليها، وأحب إلى لو لم تنكح حتى تستبرئ نفسها. وإذا كانت للعبد امرأة ثم كاتب فاشتراها للتجارة (٢) فالشراء جائز ، كما يجوز شراؤه لغيرها ، والنكاح فاسد؛ إذا جعلته يملكها ، لم أجعل له نكاحها ، وتعدت من النكاح حيضتين (٣) ، فإن لم تكن تحيض فشهراً ونصف ، وليس له أن يطأها بالملك ؛ لأنه لا يملك ملكاً تاماً ، وإن عتق قبل مضي عدتها كان له أن يطأها ، وهي تعدت من مائه ، إنما تحرم على غيره في عدتها منه ولا تحرم عليه ، ولا أكره له وطأها في هذه الحال ، إنما أكره له ذلك في الماء الفاسد ، ولا أحرمه عليه ، ولا أفسد النكاح . ولو وقع وهي تعدت من الماء الفاسد ، ولو مات المكاتب قبل أن يؤدي ، أكملت بقية عدتها من انفساخ نكاحه وكانت مملوكة للسيد ترك وفاء أو لم يتركه ، أو ولدأ كانوا معه في الكتابة ، أو أحراراً ولم يدعهم (٤) . ولو رضى السيد أن يزوجه إياها فزوجه إياها، لم يجز لأنها ملك للمكاتب كما يملك ماله. ولو رضى أن يتسراها لم يكن ذلك له ، ولو تسراها المكاتب فولدت له (٥) ألحقت به الولد ومنعته الوطء. وفيها قولان :

أحدهما : لا يبيعها بحال ؛ خاف العجز أو لم يخفَه (٦) لاني قد حكمت لولدها بحكم الحرية إن عتق أبوه .

والثاني : أن له بيعها إن خاف العجز، ولا يبيعها إن لم يخفَه (٧)، وإذا (٨) مات استبرأت بحيضة كما تستبرئ الأمة. وكذلك إذا منعته وطأها ، أو أراد بيعها ، استبرأت بحيضة لا تزيد عليها . وإذا تزوج المكاتب امرأة حرة ثم ورثته ، فسد النكاح واعتدت منه عدة مطلقة ، وإن مات حين ملكته (٩) حراً أو مملوكاً فسواء ، النكاح يفسخ وعدتها عدة مطلقة ، لا عدة متوفى عنها زوجها ، ولا ترث منه إن كان حراً؛ لأن النكاح انفسخ ساعة وقع عقد الملك . وهكذا لو كانت بنت سيده زوجها إياها بإذنها ، فالنكاح ثابت ، ومتى

(١) في (ج ، ص) : « بحيضة » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٢) في (ج ، ص) : « لتجارة » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٣) في (ب) : « بحيضتين » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٤) في (ج ، ص) : « أو لم يدعهم » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٥) « له » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) « خاف العجز أو لم يخفَه » : ليست في (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) هنا في (ج ، ص ، ظ) زيادة تجعل الكلام متناقضاً ولذلك لم نثبتها ، وليست في (ب) .

(٨) في (ب) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٩) في (ب) : « تمكته » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

ورثت منه شيئاً كان كما وصفت .

ب/٣٩٦  
ص

وإذا مات الرجل وجاءت امرأته بولد لأكثر ما تلد له النساء، ألزمت (١) الميت / الولد، أقرت بانقضاء العدة أو لم تقر بها ، ما لم تنكح زوجاً يمكن أن يكون منه . ولو جاءت بولد فإنكر الورثة أن تكون ولدته ، فجاءت بأربع نسوة يشهدن على أنها ولدته لزم الميت . وهكذا كل زوج جحد وولد (٢) امرأته ولم يقذفها (٣) ، فقال : لم تلدى هذا الولد، لم يلزمه إلا بأن يقر به . أو بالحمل به ، أو تأتي المرأة بأربع نسوة يشهدن على ولادها فيلزمه، إلا أن يفييه بلعان (٤) .

١/٤٤  
ظ (٥)

وإذا نكح الرجل المرأة فلم يقر بالدخول بها ، ولا ورثته ، وجاءت بولد لسته أشهر من يوم نكحها أو أكثر لزمه . / وكذلك لو طلقها لزمه لأكثر ما تلد له النساء ، إلا أن يفييه بلعان .

وإذا مات الصبي الذى لا يجمع مثله عن امرأته دخل بها أو لم يدخل بها حتى مات، فعدتها أربعة أشهر وعشر؛ لأن الحمل ليس منه، ولا يلحق به إذا أحاط العلم أن مثله لا ينزل بعد موته ولا فى حياته . وإن وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشر أكملت أربعة أشهر وعشرًا ، وإن مضت الأربعة الأشهر والعشر (٥) قبل وضع الحمل حلت منه ، وتحدّ فى الأربعة الأشهر والعشر (٦) ، ولا تحدّ بعدها .

ب/١٣٦  
ج

وإذا نكح الخصى غير المجهوب ، والخصى المجهوب ، وعلمت زوجتهما قبل النكاح فرضيتا ، أو بعد النكاح فاخترتا المقام ، فالنكاح جائز . وإذا أصاب الخصى غير المجهوب فهو كالرجل غير الخصى يجب المهر بإصابته ، / وإذا كان أبقَى (٧) للخصى شيء يغيب فى الفرج فهو كالخصى غير المجهوب ، وإن لم يبق شيء وكان والخصى ينزلان لحقهما الولد كما يلحق الفحل ، واعتدت زوجتهما منهما كما تعتد زوجة الفحل من الطلاق والوفاء ، وطلاقهما بكل حال إذا كانا بالغين كطلاق الفحل (٨) البالغ .

ولا يجوز طلاق الصبي حتى (٩) يستكمل خمس عشرة أو يحتلم قبلها ، ولا طلاق المعتوه ، ولا طلاق المجنون الذى يُجنّ ويُفَيِّق إذا طلق فى حال جنونه ، وإن طلق فى حال صحته جاز .

(١) فى ( ج ، ص ) : « ألزم » ، وفى ( ظ ) : « لزم » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٢) فى ( ظ ) : « ولادة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) فى ( ظ ) : « ينفها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٤) « بلعان » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من ( ج ، ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٧) فى ( ظ ) : « بقى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٨) فى ( ظ ) : « الرجل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٩) فى ( ج ) : « حين » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

قال : ويجوز طلاق السكران . ومن لم يجز طلاقه فالمرأة امرأته حتى يموت ، أو يصير إلى أن يجوز طلاقه . وكل بالغ مغلوب على عقله يلزمه الولد كما يلزم الصحيح ، ولا يكون له أن ينفي الولد بلعان ؛ لأنه ليس بمن يعقل لعاناً (١) ، ولا تبين منه امرأته .

## [ ٨ ] عدة الحامل

قال الله عز وجل في المطلقات : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾

[ الطلاق : ٤ ]

قال الشافعي رحمته الله : فأى مطلقة طلقت حاملاً فأجلها أن تضع حملها . قال : ولو كانت تحيض على الحمل تركت الصلاة واجتنبها زوجها ، ولم تنقض عدتها بالحيض ؛ لأنها ليست من أهله ، إنما أجلها أن تضع حملها .

قال : فإن كانت ترى أنها حامل وهى تحيض فارتابت ، أحصت الحيض ، ونظرت فى الحمل ، فإن مرت لها ثلاث حيض (٢) فدخلت فى الدم من الحيضة الثالثة وقد بان لها أن ليس بها حمل ، فقد انقضت عدتها بالثلاث الحيض ، فإن ارتجعها زوجها فى حال ارتيابها بعد ثلاث حيض وقفنا الرجعة ، فإن بان بها حمل فالرجعة ثابتة ؛ وإن بان أن ليس بها حمل فالرجعة باطلة (٣) ، وإن عجل فأصابها فلها المهر بما أصاب منها وتستقبل عدة أخرى ، ويفرق بينهما وهو خاطب . وهكذا المرأة المطلقة التى لم تحض ترتاب من الحمل ، فتمر بها ثلاثة أشهر لا تخالف حال التى ارتابت من الحمل وهى تحيض ، فحاضت ثلاث حيض ، إن برئت من الحمل برئت من العدة فى الثلاثة الأشهر التى مرت بها بعد الطلاق فى حال ريبه مرت بها أو غير ريبه ، وإن لم تبرأ من الحمل وبان بها الحمل فأجلها أن تضع حملها ، وإن راجعها زوجها فى الثلاثة الأشهر ثبتت الرجعة ، كانت حاملاً أو لم تكن . فإذا (٤) راجعها بعد الثلاثة الأشهر وقفت الرجعة ، فإن برئت من الحمل فالرجعة باطلة (٥) . وإن كان الطلاق / يملك الرجعة أنفق عليها فى الحيض أو الشهر ، وإن أنفق عليها وهو يراه حملاً بطلت النفقة من يوم أكملت الحيض والشهور ، ويرجع عليها بما أنفق بعد مضى العدة بالشهور والحيض ، ويرجع عليها (٦) بما أنفق حين

ب/٤٤  
ظ (٥)

(١) فى (ج) : « لعاناً » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٢) فى (ظ) : « لها حيضتان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) فى (ج ، ص) : « باطل » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٤) فى (ج ، ظ) : « وإن » ، وفى (ص) : « فإن » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) فى (ج ، ص) : « باطل » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٦) « عليها » : ساقطة من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناها من (ظ) .

كان يراها حاملاً . فإن كانت حاملاً فالرجعة ثابتة ولها النفقة ، فإن دخل بها فأبطلت الرجعة جعلت لها الصداق بالميسر ، واستأنفت / العدة من يوم أصابها وكان خاطباً ، فإن راجعها وهي ترى أنها حامل بعد الثلاثة الأشهر ثم أنفست ما في بطنها فعلم أنها غير حامل ، فالرجعة باطلة (١) .

قال الربيع : أنفست : ذهب (٢) .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولا تنكح المرتابة من المطلقات ولا المتوفى عنها زوجها من الحمل (٣) وإن أوفين عددهن ؛ لأنهن لا يدرين ما عددهن ؟ الحمل أو ما اعتدن به ؟ وإن نكحن لم يفسخ (٤) النكاح / ووقفناه ، فإن برئن من الحمل فالنكاح ثابت ، وقد أسان حين نكحن وهن مرتبات ، وإن كان الحمل منعاهن الدخول حتى يتبين أن ليس بهن (٥) حمل ، فإن وضعن أبطلنا النكاح ، وإن بان أن لا حمل خلينا بينهن وبين الدخول .

قال : ومتى وضعت المعتدة ما في بطنها (٦) كله (٧) فقد انقضت عدتها مطلقة كانت أو متوفى عنها . ولو كان ذلك بعد الطلاق أو الموت بطرفة عين . وإن كانت حاملاً بائنين أو ثلاثة (٨) فوضعت الأول ، فلزوجها عليها الرجعة حتى تضع الثاني . فإن راجعها بعد وضع الأول وهي تجد حركة ولد أوقفنا (٩) الرجعة فإن ولدت ولداً آخر ، أو أسقطت سقطاً تبين له من خلق آدميين شيء ، فرجعته ثابتة ؛ وإن لم تضع شيئاً إلا ما يخرج من النساء مما يتبع الولد ، أو ما لا يتبين فيه شيء من خلق آدميين ، فالرجعة باطلة (١٠) . وكذلك هذا لو وضعت الأولين وبقي ثالث أو شيء تجده تراه ثالثاً . أو ثلاثة وبقي رابع ، لا تخلو أبداً من زوجها إلا بوضع آخر حملها ، وليس ما يتبع الحمل من (١١) المشيمة وغيرها مما لا يتبين فيه (١٢) خلق آدمي حملاً .

(١) في ( ج ، ص ) : « باطل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(٢) « قال الربيع : أنفست : ذهب : سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) في ( ج ، ص ) : « ولا المتوفى عنها من الحمل » ، وفي ( ظ ) : « ولا المتوفى عنهن في الحمل » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٤) في ( ص ) : « وإن نكحن لم يفسخ » ، وفي ( ظ ) : « وإن ينكحن لم يفسخ » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .

(٥) « بهن » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .

(٦) في ( ج ، ص ، ظ ) : « المعتلة ذا بطنها » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٧) « كله » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٨) « أو ثلاثة » : سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٩) في ( ظ ) : « وقفنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(١٠) في ( ج ، ص ) : « باطل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(١١) « الحمل من » : سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٢) في ( ب ، ص ، ظ ) : « مما لا يبين له » ، وما أثبتناه من ( ج ) .

قال : ولو ارتجمها وقد خرج بعض ولدها وبقي بعضه ، كانت له عليها الرجعة (١) ، ولا تخلو منه حتى يفارقها كله خارجاً منها فإذا فارقها كله فقد انقضت عدتها ، وإن لم يقع في طست ولا غيره .

قال : وأقل ما تخلو به المعتدة من الطلاق والوفاة من وضع الحمل أن تضع سقطاً قد بان له من خلق بني آدم شيء ؛ عين ، أو ظفر ، أو إصبع ، أو رأس ، أو يد ، أو رجل ، أو بدن ، أو ما إذا رثي علم من رآه أنه لا يكون إلا خلق آدمي ، لا يكون دماً في بطن ولا حشوة ولا شيئاً لا يبين خلقه . فإذا وضعت ما هو هكذا (٢) حلت به من عدة الطلاق والوفاة .

قال : وإذا ألفت شيئاً مجتمعاً شك فيه أهل العدل من النساء ، أخلق هو أم لا ؟ لم تحل به ، ولا (٣) تخلو إلا بما لا يشككن فيه . وإن اختلفت هي وزوجها فقالت : قد وضعت ولداً أو سقطاً قد بان خلقه ، وقال زوجها : لم تضعي ، فالقول قولها مع يمينها ؛ وإن لم تحلف ردت اليمين على (٤) زوجها . فإن حلف على البت ما وضعت كانت له الرجعة ، وإن لم يحلف لم يكن له الرجعة .

قال : ولو قالت : وضعت شيئاً أشك فيه ، أو شيئاً لا أعقله ، وقد حضره نساء / فاستشهدت (٥) بهن ، وأقل من يقبل في ذلك أربع نسوة حرائر عدول مسلمات لا يقبل أقل منهن ، ولا يقبل فيهن والده ولا ولد ، وتقبل أخواتها وغيرهن من ذوى قرابتها ، والأجنبيات ، ومن أرضعها من النساء . ولو طلق رجل امرأته وولدت فلم تدّر هي أوقع الطلاق عليها قبل ولادها أو بعده ؟ وقال هو : وقع بعد ما ولدت فلي عليك الرجعة ، وكذبتُهُ ، فالقول قوله وهو أحق بها ؛ لأن الرجعة حق له . والخلو من العدة حق لها . فإذا لم تدّع حقها فتكون أملك بنفسها ؛ لأنه فيها دونه لم يزل حقه ، إنما يزول بأن تزعم هي أنه زال .

قال : ولو لم يدر هو ولا هي أوقع الطلاق قبل الولاد (٦) أو بعده ؟ بأنه (٧) كان عنها

(١) في (ظ) : « رجع » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « كذا » ، وما أثبتاه من (ب ، ص ، ظ) .

(٣) « تحل به ولا » : سقط من (ظ) ، وأثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ظ) : « إلى » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ظ) : « واستشهد » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ج ، ص) : « الولادة » ، وما أثبتاه من (ب ، ظ) .

(٧) في (ب) : « بأن » ، وما أثبتاه من (ج ، ص ، ظ) .

غائبا حين طلقها بناحية من مصرها أو خارج منه ، كانت عليها العدة ؛ لأن العدة تجب على المطلقة ، فلا نزيلها عنها إلا بيقين أن تأتي بها ، وكان الورع ألا يرجعها ؛ / لأنى لا أدرى لعلها قد حلت منه . ولو ارتجعها لم أمنعه ؛ لأنه لا يجوز لى منعه رجعتها ، إلا بيقين أن قد حلت منه .

قال : والحرة الكتابية تكون تحت المسلم أو الكتابى فى عدد الطلاق أو الوفاة ، وما يلزم المعتدة من ترك الخروج والإحداد وغير ذلك ، ويلزم لها بكل وجه سواء لا يختلفان فى ذلك . وكذلك الحرة المسلمة الصغيرة ، وكذلك / الأمة المسلمة ، إلا أن عدة الأمة فى غير الحمل نصف عدة الحرة ، وأن لسيد الأمة أن يخرجها ، وإذا أخرجها لم يكن لها نفقة على مُطَلِّق يملك الرجعة ولا حَمَل .

قال : وتجتمع العدة من النكاح الثابت والنكاح الفاسد فى شىء ، وتفترق فى غيره . وإذا اعتدت المرأة من الطلاق ، والمنكوحه نكاحاً فاسداً بالفرقة ، فعدتها سواء لا يختلفان فى موضع الحمل والأقراء والشهور ، غير أن لا نفقة لمنكوحه نكاحاً فاسداً فى الحمل ولا سكنى ، إلا أن يتطوع المصيب لها بالسكنى ليحصنها ، فيكون ذلك لها بتطوعه (١) وله بتحسينها .

وإذا نكح الرجل المرأة نكاحاً فاسداً فمات عنها ، ثم علم فساد النكاح بعد موته أو قبله ، فلم يفرق بينهما حتى مات ، فعليها أن تعتد عدة مطلقة ، ولا تعتد عدة متوفى عنها ، ولا تحمى فى شىء من عدته (٢) ، ولا ميراث بينهما ؛ لأنها لم تكن زوجة ، وإنما تُستبرأ بعدة مطلقة ؛ لأن ذلك أقل ما تعتد به حرة . فتعتد إلا أن تكون حاملاً فتضع حملها ، فتحل للأزواج بوضع الحمل .

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها ، فلم يحدث لها الزوج رجعة ولا نكاحاً حتى ولدت لأكثر من أربع سنين من يوم طلقها الزوج ، وأنكر الزوج الولد ولم يقر بالحمل فالولد منفى عنه بلا لعان ؛ لأنها ولدت بعد الطلاق لما لا تلد له النساء .

وإن كان الطلاق لا يملك فيه الرجعة ردت نفقة الحمل إن كانت أخذتها . وإن كان يملك الرجعة فلم تُقرَّ (٣) بثلاث حيض مضت ، أو تكون ممن تعتد بالشهور فتقر بمضى ثلاثة أشهر ، فلها النفقة فى أقل ما تحيض له ثلاث حيض ، وذلك أنى أوجعها طاهراً

(١) فى ( ج ، ص ) : « تطوعاً » ، وما أثبتته من ( ب ، ظ ) .

(٢) فى ( ظ ) : « عدتها » ، وما أثبتته من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) فى ( ظ ) : « تقرر » ، وما أثبتته من ( ب ، ج ، ص ) .

حين طلقها ، ثم تحيض من يومها ، ثم أحسب لها أقل ما كانت تحيض فيه ثلاث/ حيض فأجعل لها فيه النفقة إلى أن تدخل في الدم من الحيضة الثالثة ، ابتدئ ذلك بما وصفت من أن أجعل طهرها قبل حيضها من يوم طلقها ، وأقل ما تحيض وتطهر ، وإن كان حيضها يختلف فيطول ويقصر لم أجعل لها إلا أقل ما كانت تحيض ؛ لأن ذلك اليقين ، وأطرح عنه الشك وأجعل العدة منقضية بالحمل ؛ لأنها مفسدة للحيضة وواضحة للحمل<sup>(١)</sup> . فلو كانت عدتها الشهور جعلت لها نفقة ثلاثة أشهر من يوم طلقها ، وبرئت من العدة بوضع الحمل ، وإن لم يلزمه الولد كان من غيره .

قال: ولو أقر به الزوج ، كان ابنه ؛ لأنه قد يرنجح وينكح نكاحاً جديداً ، ويصيب بشبهة في العدة فيكون ولده .

ولو لم يقر<sup>(٢)</sup> به الزوج ، ولكن المرأة ادعت أنه راجعها في العدة ، أو نكحها إذا كان الطلاق باتناً وأصابها ، وهي ترى أن له عليها الرجعة ، وأنكر ذلك كله ، أو مات ولم يقر<sup>(٣)</sup> ، لم يلزمه الولد في شيء من هذا ، وعليه اليمين على دعواها إن كان / حياً ، وعلى ورثته على علمهم إن كان ميتاً ، وسألت أيمانهم .

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة أو لا يملكها ، فأقرت بانقضاء العدة أو لم تقر<sup>(٤)</sup> بها حتى ولدت ولداً لم يجاوز أربع سنين من الساعة التي وقع فيها الطلاق أو أقل ، فالولد أبداً لاحق بالأب لأكثر ما يكون له حمل النساء من يوم طلقها<sup>(٥)</sup> كان الأب حياً أو ميتاً ، لا ينفي الولد عن الأب إلا بأن تأتي به لأكثر<sup>(٦)</sup> مما تحمل النساء من يوم طلقها ، أو يلتعن فينفيه بلعان<sup>(٧)</sup> ، أو تزوجت زوجاً<sup>(٨)</sup> غيره فيكون فراشاً .

وإذا تزوجت زوجاً غيره وقد أقرت<sup>(٩)</sup> بانقضاء العدة ، وأقر بالدخول بها أو لم يقر ، حتى جاءت بولد لسته أشهر من يوم وقعت عقدة النكاح ، فالولد له ، إلا أن ينفيه بلعان .

(١) في (ج ، ص ، ظ) : « الحمل » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢-٣) في (ظ) : « يقرر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ظ) : « تقرر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) « من يوم طلقها » : سقط من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) « لأكثر » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « باللعان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ج) : « بزواج » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٩) في (ظ) : « أقر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

وكذلك لو قالت : كذبت في قولي : انقضت العدة ، لم تصدق على الزوج الأول .  
ولو ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم وقعت عقدة نكاح<sup>(١)</sup> الآخر وتمام أربع سنين أو أقل  
من يوم فارقتها الأول كان للأول .

قال (٢) الربيع : القياس في هذه المسألة أن يلحقه الولد الثاني وتنقضى به العدة ؛  
لأنه إذا أمكن أن يكون في بطنها ولد من أربع سنين فيلحقها ، أمكن أن تكون تلد واحداً  
وتنفي الآخر كما ينفي الاثنان أربع سنين (٣) . ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم  
فارقتها الأول كان للأول . ولو وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها الآخر ، وأكثر  
من أربع سنين من يوم طلقها الأول ، لم يكن ابن واحد منهما ؛ لأنها وضعت من طلاق  
الأول لما لا تحمل له / النساء ، ومن نكاح الآخر لما لا تلد له النساء .

١/٣٩٨  
ص

وإذا قال الرجل لامرأته : كلما ولدت فأنت طالق ، فولدت ولدين في بطن واحد  
وقع الطلاق بالولد الأول ، وانقضت عدتها بالولد الآخر ، ولم يقع به طلاق ، لأن  
الطلاق وقع ولا عدة عليها . ولو ولدت ثلاثة في بطن ، وقعت تطليقتان بالولدين  
الأولين ؛ لأن الطلاق وقع وهو يملك الرجعة ، وانقضت / عدتها بالثالث ، ولا يقع به  
طلاق . ولو كانت المسألة بحالها وولدت أربعة في بطن ، وقع الثلاث بالثلاث الأوائل ،  
وانقضت العدة بالولد الرابع .

١/٤٦  
ظ (٥)

ولو قال رجل لامرأته : كلما ولدت ولداً فأنت طالق ، فولدت ولدين بين كل واحد  
منهما سنة ، وقع الطلاق بالأول ، وحلت للأزواج بالآخر ، وإن كان الطلاق لا يملك  
فيه (٤) الرجعة فلا نفقة فيه (٥) ، وإن كان يملك الرجعة فلها النفقة كما وصفت في أقل ما  
كانت تحيض فيه ثلاث حيض حين (٦) تدخل في الدم من الحيضة الثالثة .

قال : وإنما فرقت بين هذا والمسائل قبله ؛ لأن الزوج ابتداء الطلاق ، كما يقع على  
الحائض بكلام تقدم قبل وضع حملها وقع بوضع حملها منه ، ثم لم يحدث نكاحاً ولا  
رجعة فيلزمه بواحد منهما ، ولم يقر (٧) به فيلزمه إقراره ، وكان الولد منفياً عنه بلا لعان ،

(١) في (ب) : « النكاح » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢ - ٣) ما بين الرقمين سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .

(٤) فيه : « ساقطة من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) فيه : « ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ب) : « حتى » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٧) في (ظ) : « ولم يقر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

وغير ممكن أن يكون أبداً في الظاهر منه .

فإن قال قائل : فكيف لم ينف الولد إذا أقرت أمه بانقضاء العدة ثم ولدته لأكثر من ستة أشهر بعد إقرارها ؟ قيل : لما أمكن أن تكون تحيض وهي حامل ، فقرر بانقضاء العدة على الظاهر والحمل قائم ، لم تقطع حق الولد بإقرارها بانقضاء العدة ، وألزمناه الأب ما أمكن أن يكون حملاً منه ، وذلك أكثر ما تحمل له النساء من يوم طلقها ، وكان الذي يملك (١) الرجعة والذي (٢) لا يملكها في ذلك سواء . ولما كان هذا هكذا . كانت إذا لم تقر بانقضاء العدة وجاءت (٣) بولد لأكثر ما تلد له النساء من يوم وقع الطلاق ، لم أجعل الولد / ولده في واحد منهما .

ب/١٣٨

ج

فإن قال : فإن التي يملك عليها (٤) الرجعة في معاني الأزواج ما لم تقر بانقضاء العدة ، ففي بعض الأمر دون بعض . ألا ترى أنها تحمل بالعدة لغيره ، وليس هكذا امرأته ، وقيل له : أيحل له إصابتها بعد الطلاق بغير رجعة ؟ فإن قال : لا . ولكنه لو أصابها جعلتها رجعة ؟ قيل : فكيف يكون عاصياً بالإصابة مراجعاً بالمعصية؟ ويقال له : أرايت لو أصابها في عدة من طلاق بائن ، فجاءت بولد فادعى الشبهة ؟ فإن قال : يلزمه . قيل : فقد ألزمته الولد بالإصابة في العدة من طلاق بائن إلزامه الولد في العدة من طلاق يملك فيه الرجعة ، فكيف نفيت عنه في أحدهما وأثبتته عليه في الآخر (٥) ، وحكهما في إلحاق الولد عندك سواء ؟

## [ ٩ ] عدة الوفاة

[ ٢٥٤٠ ] قال الشافعي رحمته الله : قال الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ ﴾

- (١) في ( ج ، ص ، ظ ) : « وكانت التي تملك » ، وما أثبتناه من ( ب ) .
- (٢) في ( ج ، ص ، ظ ) : « وكان الذي » ، وما أثبتناه من ( ب ) .
- (٣) في ( ج ، ص ، ظ ) : « كانتا إذا لم تقرا بانقضاء العدة وجاءتا » ، وما أثبتناه من ( ب ) .
- (٤) « عليها » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٥) في ( ظ ) : « الأخرى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٤٠ ] \* خ : ( ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ) ( ٦٥ ) كتاب التفسير (٢) سورة البقرة - ( ٤١ ) باب : ﴿ وَالَّذِينَ ﴾

يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿ إلى ﴿ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا ﴾ - عن أمية بن بسطام ، عن يزيد بن زريع ، عن حبيب ، عن ابن أبي مليكة قال ابن الزبير : قلت لعثمان بن عفان =

أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴿ الآية [ البقرة : ٢٣٤ ] .

قال الشافعي رحمه الله عليه : حفظت عن (١) غير واحد من أهل العلم بالقرآن أن هذه الآية نزلت قبل نزول آي (٢) الموارث وأنها منسوخة ، وحفظت أن بعضهم يزيد على بعض فيما يذكر مما أحكى من معاني قولهم ، وإن كنت قد أوضحت بعضه بأكثر مما أوضحوه به ، وكان بعضهم يذهب إلى أنها نزلت مع الوصية للوالدين والأقربين ، وأن وصية المرأة محدودة بمتاع سنة وذلك نفقتها وكسوتها وسكنها ، وأن قد حظر على أهل زوجها إخراجها ولم يحظر عليها أن تخرج ، ولم يخرج زوجها (٣) ولا وارثه بخروجها/ إذا كان غير إخراج منهم لها ولا هي ؛ لأنها إنما هي تاركة لحق لها ، وكان مذهبه أن الوصية لها بالمتاع إلى الحول والسكن منسوخ (٤) بأن الله ورثها الربع إن لم يكن لزوجها ولد ، والثلث

ب/٤٦  
ظ (٥)

(١) في (ظ) : « من » ، وما أثبتته من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « أمر » ، وما أثبتته من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ظ) : « أن يخرج زوجها » ، وما أثبتته من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ب) : « والسكنى منسوخة » ، وما أثبتته من (ج ، ص ، ظ) .

﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ قال: قد نسختها الآية الأخرى ، فلم تكتبها أو تدعها ؟ قال :

يبين أخى ، لا أغير شيئاً منه من مكانه . ( رقم ٤٥٣٠ ) .

وعن إسحاق ، عن روح ، عن شبل ، عن ابن أبي نجيح عن مجاهد : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ قال : كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها واجب . فأنزل الله : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴾ قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية ، إن شاءت سكنت في وصيتها ، وإن شاءت خرجت ، وهو قول الله تعالى : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ فالعدة كما هي واجب عليها ، زعم ذلك عن مجاهد . وقال عطاء : قال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها ، فتعتد حيث شاءت ، وهو قول الله تعالى : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ قال عطاء : إن شاءت اعتدت عند أهله وسكنت في وصيتها ، وإن شاءت خرجت ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ ﴾ قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكني ، فتعتد حيث شاءت ولا سكنى لها . وعن محمد بن يوسف حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا . وعن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال : « نسخت هذه الآية عدتها في أهلها فتعتد حيث شاءت لقول الله : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ نحوه » . ( رقم ٤٥٣١ ) .

وعن حبان ، عن عبد الله ، عن عبد الله بن عوف ، عن محمد بن سيرين قال : « جلست إلى مجلس فيه عظم من الأنصار وفيهم عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فذكرت حديث عبد الله بن عتبة في شأن سبيعة بنت الحارث ، فقال عبد الرحمن : ولكن عمه كان لا يقول ذلك ، فقلت : إني لجرىء إن كذبت على رجل في جانب الكوفة . . ورفع صوته . قال : ثم خرجت فلقيت مالك بن عامر - أو مالك ابن عوف - قلت : كيف كان قول ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل ؟ فقال : قال ابن مسعود : أتعملون عليها التغليب ولا تعملون لها الرخصة ؟ لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولى » . ( رقم ٤٥٣٢ ) .

إن كان له ولد . وبين أن الله عز وجل أثبت عليها عدة أربعة أشهر وعشراً ليس لها الخيار في الخروج منها ، ولا النكاح قبلها .

قال : ودلت سنة رسول الله ﷺ على (١) أن عليها أن تمكث في بيت زوجها حتى يبلغ الكتاب أجله ، إلا أن تكون حاملاً ، / فيكون أجلها أن تضع حملها بعد أو قرب ويسقط بوضعها (٢) حملها عدة أربعة أشهر وعشر .

ب/٣٩٨  
ص

قال : وما وصفت من نسخ الوصية لها بالمتاع إلى الحول بالميراث ما لا اختلاف فيه بين (٣) أحد علمته من أهل العلم ، وكذلك لا اختلاف علمته في أن عليها عدة أربعة أشهر وعشر ، وقول الأكثر من أهل العلم ، مع السنة أن أجلها إذا كانت حاملاً ، وكل ذات عدة أن تضع حملها .

قال : وكذلك قول الأكثر : بأن عليها أن تعتد في بيت زوجها ، وليس لها الخيار أن تخرج مع الاستدلال بالسنة .

قال : وكان قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [ البقرة : ٢٣٤ ] يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة ، حامل وغير حامل . واحتمل أن يكون على الحرائر دون الإمام ، وغير ذوات (٤) الحمل دون الحوامل . ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج ، / وأن الطلاق والوفاة في الحوامل المعتدات سواء ، وأن أجلهن كلهن أن يضعن حملهن . ولم أعلم مخالفاً في أن الأمة الحامل في الوفاة والطلاق كالحرة ، تحل بوضع حملها .

١/١٣٩  
ج

[ ٢٥٤١ ] أخبرنا (٥) مالك ، عن عبد ربه بن سعيد ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

- (١) « على » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .  
(٢) في ( ب ) : « بوضع » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .  
(٣) في ( ب ، ج ، ص ) : « من » ، وما أثبتناه من ( ظ ) .  
(٤) في ( ص ) : « ذات » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .  
(٥) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٤١ ] \* ط : ( ٢ / ٥٨٩ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٣٠ ) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً . ( رقم ٨٣ ) .

\* ص : ( ٦ / ١٩١ - ١٩٢ ) ( ٢٧ ) كتاب الطلاق - ( ٥٦ ) باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها - عن محمد بن سلمة والحارث بن مسكين ، عن ابن القاسم ، عن مالك به . وعن محمود بن غيلان ، عن أبي داود - الطيالسي - عن شعبة ، عن عبد ربه نحوه . ( رقم ٣٥٠٩ - ٣٥١٠ ) . =

قال: سئل ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهما عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل . فقال ابن عباس : آخر الأجلين . وقال أبو هريرة : إذا ولدت (١) فقد حلت ، فدخل أبو سلمة على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألها عن ذلك فقالت : ولدت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر ، فخطبها رجلان أحدهما: شاب ، والآخر: كهل ، فَحَطَّتْ (٢) إلى الشاب ، فقال الكهل: لم تحلل - وكان أهلها غيباً ، ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثره بها ، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: « قد حللت فانكحي من شئت » .

[ ٢٥٤٢ ] أخبرنا (٣) مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، أن عبد الله بن عباس وأبا سلمة اختلفا في المرأة تُنْفَسُ بعد وفاة زوجها بليال ، فقال ابن عباس : آخر الأجلين ، وقال أبو سلمة : إذا نُفِسَتْ فقد حلت ، قال : فجاء أبو هريرة فقال: أنا مع ابن أخي - يعني أبا سلمة - فبعثوا كريياً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك

- (١) في (ص) : « وضع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .  
 (٢) في (ب ، ص ، ج) : « فخطبت » ، وما أثبتناه من (ظ) .  
 (٣) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

\* خ : ( ٣ / ٣١٢ ) ( ٦٥ ) كتاب التفسير ( ٦٥ ) سورة الطلاق - ( ٢ ) باب ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَى اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً ﴾ - عن سعيد بن حفص ، عن شيبان ، عن يحيى ، عن أبي سلمة قال: جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده فقال: أفتى في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة ، فقال ابن عباس : آخر الأجلين . قلت: أنا : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي - يعني أبا سلمة ، فأرسل ابن عباس غلامه كُريياً إلى أم سلمة يسألها ، فقالت: قُتِلَ زوج سبيعة الأسلمية ، وهي حبلى ، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ، فخطبت ، فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان أبو السائب فيمن خطبها . ( رقم ٤٩٠٩ ) .  
 وسيأتي مزيد من التخريج لهذا الحديث في الحديث التالي .

\* ط : [ ٢٥٤٢ ] \* ط : ( ٢ / ٥٩٠ ) الموضوع السابق . ( رقم ٨٦ ) .

\* س : ( ٦ / ١٩٣ ) الموضوع السابق - عن محمد بن سلمة ، عن ابن القاسم ، عن مالك به . ( رقم ٣٥١٤ ) .

\* م : ( ٢ / ١١٢٢ - ١١٢٣ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - ( ٨ ) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل - عن محمد بن المشي العتري ، عن عبد الوهاب ، عن يحيى بن سعيد نحوه . ( رقم ١٤٨٥ / ٥٧ ) .

ونلاحظ اختلافاً في كون أبي سلمة هو السائل لأم سلمة أو كريب ؛ قال ابن حجر في الفتح : وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدم في صحة الخبر ؛ فإن لأبي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها ، فكانه لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك ، حتى دخل عليها ، ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ، ثم تحملها عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . ( فتح ٩ / ٤٧١ ) .

فجاءهم فأخبرهم أنها قالت: ولدت سبيعةً أَسْلَمِيَّةً بعد وفاة زوجها بليال ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها : « قد حللت فانكحي » .

[ ٢٥٤٣ ] أخبرنا (١) مالك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن المسور بن مخرمة : أن سبيعة الأَسْلَمِيَّة نfst بعد وفاة زوجها بليال ، فجاءت رسول الله ﷺ فاستأذنته في أن تنكح فأذن لها .

[ ٢٥٤٤ ] أخبرنا (٢) ابن عيينة ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة / بن مسعود ، عن أبيه : أن سبيعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بأيام ، فمر بها أبو السنابل بن بَعْكُك بعد ذلك بأيام ، فقال : قد تصنعت للأزواج ، إنها أربعة أشهر وعشر ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « كذب أبو السنابل ، وليس كما قال : إنك قد حللت فتزوجي » .

[ ٢٥٤٥ ] أخبرنا (٣) مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه سئل عن المرأة يتوفى زوجها وهي حامل ، فقال ابن عمر : إذا وَضَعَتْ حَمَلَهَا فقد حَلَّت ، فأخبره رجل من

(١ - ٣) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٤٣ ] \* ط : ( ٢ / ٥٩٠ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٣٠٠ ) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً . ( رقم ٨٥ ) .

\* خ : ( ٣ / ٤١٧ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ٣٩ ) باب « وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمَلَهُنَّ » - عن يحيى بن قزعة ، عن مالك به . ( رقم ٥٣٢٠ ) .

[ ٢٥٤٤ ] \* م : ( ٢ / ١١٢٢ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - ( ٨ ) باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل - من طريق ابن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب به ، ومطولاً وفيه قصة . ( رقم ١٤٨٤ / ٥٦ ) .

ومعنى كذب هنا : أخطأ ، كما هو واضح من السياق ، وكذلك من استعمالات العرب ( انظر : توثيق السنة في القرن الثاني الهجري ، ص ٣٤ )

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٥٥٥ / ٣ ) كتاب النكاح - في المرأة يتوفى عنها زوجها فتضع بعد وفاته ييسر عن ابن عيينة به . ( رقم ١٧١٠٧ ) .

[ ٢٥٤٥ ] \* ط : ( ٢ / ٥٨٩ - ٥٩٠ ) الموضوع السابق . ( رقم ٨٤ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٣ / ٥٥٤ ) الموضوع السابق - عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم قال : سمعت رجلاً من الأنصار يحدث عن ابن عمر يقول : سمعت أباك يقول : لو وضعت المتوفى عنها زوجها ذا بطنها وهو على السرير فقد حَلَّت . ( رقم ١٧٠٩٦ ) .

وعن وكيع ، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، عن صالح بن كيسان ، عن عمر وعثمان قالا : إذا وضعت وهو في جانب البيت في أكفانه فقد حَلَّت . ( رقم ١٧٠٩٧ ) وعن عبد الأعلى ، عن محمد بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب أن عمر استشار على بن أبي =

الانصار: أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال: لو ولدت وزوجها على سريره (١) لم يدفن لحلت .

قال الشافعي رحمة الله عليه : وليس للمتوفى عنها نفقة ، حاملاً كانت أو غير حامل .

[ ٢٥٤٦ ] أخبرنا (٢) عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله: أنه قال: ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة ، حسبها الميراث .

قال الشافعي رضي الله عنه: وكذلك لو كانت مشركة أو مملوكة لا تراث لم يكن لها النفقة ؛ لأن ملكه عن المال قد انقطع بالموت ، وإذا وضعت المتوفى عنها جميع حملها حلت (٣) للأزواج مكانها ، ولم تنتظر أن تطهر ، وكان لها أن تنكح ، ولم يكن لزوجها أن يصيها حتى تطهر . وهكذا هي إن كانت مطلقة ، وهكذا المعتدة من الطلاق إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حل لها أن تنكح ، ولم يكن لزوجها أن يصيها / حتى تطهر ، فإن (٤) ولدت ولداً وكانت تجرد حركة تخاف أن يكون ولداً ثانياً ، أو وضعت ثانياً وخافت أن

١/٣٩٩  
ص

- (١) في (ظ) : « على السرير » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٣) « حلت » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٤) في (ب) : « فإذا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

طالب ، وزيد بن ثابت رضي الله عنه . قال زيد: قد حلت ، وقال علي : أربعة أشهر وعشراً ، قال زيد : أرايت إن كانت يتيماً ؟ قال علي : فأخر الأجلين . قال عمر: لو وضعت ذا بطنها وزوجها على نعشه لم يدخل حفرة لكانت قد حلت . (رقم ١٧٠٩٨)

[٢٥٤٦] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٣٧ - ٣٨ ) أبواب العدة والنفقة - باب النفقة للمتوفى عنها زوجها - عن ابن جريج به . ( رقم ١٢٠٨٥ ) .

وعن الثوري ، عن أبي الزبير به . ( رقم ١٢٠٨٦ ) .

وعن معمر ، عن قتادة عن جابر مثله . ( رقم ١٢٠٨٧ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٦٩ ) كتاب الطلاق - باب ما جاء في نفقة الحامل - عن هشيم ، عن ابن أبي ليلى وأشعث ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال: لا نفقة لها . ( رقم ١٣٨٨ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٦٥ ) كتاب الطلاق - ( ١٩١ ) في المتوفى عنها زوجها وهي حامل . من قال ينفق عليها من نصيبها - عن وكيع ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن عطاء ، عن ابن عباس وعن أبي الزبير ، عن جابر قال: لا نفقة لها ، ينفق عليها من نصيبها . ( رقم ١٨٩٧٧ ) .

وعن عبدة بن سليمان ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب وجابر بن عبد الله والحسن قال: كانوا يقولون : ليس لها نفقة ، حسبها الميراث . ( رقم ١٨٩٧٨ ) .

تكون الحركة ولدأ ثالثاً ، لم تنكح حتى تعلم أن ليس فى بطنها ولد غير الذى ولدت أولاً. وإن نكحت/ بعد ولاد الأول والثانى وهى تجد حركة فالنكاح موقوف، فإن ولدت فالنكاح مفسوخ ، وإن علم أنه ليس ولد فالنكاح ثابت. فإن كانت مطلقة لزوجها عليها الرجعة فوضعت ولدأ فارتجعتها زوجها وهى تجد حركة وقفت الرجعة ، فإن ولدت آخر أو أسقطته قد تبين بعض خلقه فالرجعة ثابتة، وإن لم تضعه فالرجعة باطلة (١).

قال: وسواء ولدته سقطاً أو تماماً ، أو ضربه إنسان أو هى ، فألقته ميتاً أو حياً ، تخلو عدتها بذلك كله ؛ لأنها (٢) قد وضعت حملها وهى ومن ضربه آثمان بضره ، وهذا هكذا فى الطلاق ، وكل عدة على كل امرأة (٣) بوجه من الوجوه . وسواء هذا فى الاستبراء ، وفى كل عدة من نكاح فاسد تحل بوضع الحمل ، ولا تحل به حتى يتبين له خلق من خلق بنى آدم ، رأس أو يد أو رجل أو ظفر أو عين أو شعر أو فرج أو ما يعرف به أنه من خلق آدميين. فأما ما لا يعرف به أنه خلق آدمى فلا تحل به (٤) ، وعدتها فيه ما فرض عليها من العدة ، غير عدة (٥) أولات الأحمال . وسواء فى الخروج بوضع الحمل من العدة بالوفاة ، والطلاق ، والنكاح الفاسد ، والمفسوخ ، والاستبراء ، كل امرأة حرة ، وأمة وذمية ، وبأى وجه اعتدت وأى أمة استبرأت ، وتعتد المتوفى عنها زوجها (٦) الحرة المسلمة والذمية من أى زوج كان حراً أو عبداً أو ذمياً لحرة ذمية عدة واحدة ، إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشراً ، ينظر إلى الساعة التى توفى فيها الزوج ، فتعتد منها بالأيام ؛ فإذا رأت الهلال اعتدت بالأهلة .

قال :/ كأنه مات نصف النهار وقد بقى من الشهر (٧) خمس ليال سوى يومها الذى مات فيه ، فاعتدت خمساً ، ثم رثى الهلال فتحصى الخمس التى قبل الهلال ثم تعتد أربعة أهلة بالأهلة . وإن اختلفت فكان ثلاث منها تسعاً وعشرين تسعاً وعشرين (٨) ، وكان واحد منها ثلاثين ، أو كانت كلها ثلاثين ، إنما الوقت فيها الأهلة . فإذا أوفت الأهلة الأربعة اعتدت أربعة أيام بلياليهن ، واليوم الخامس إلى نصف النهار حتى يكمل لها عشر

ب/١٣٩  
جب/٤٧  
ظ (٥)

- (١) فى (ج ، ص ، ظ) : « باطل » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٢) فى (ص ، ج) : « لانه » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٣) « امرأة » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤) فى (ظ) : « فلا تحل له يد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٥) « عدة » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٦) « زوجها » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) فى (ج) : « الشهر » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٨) « تسعاً وعشرين » : سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

سوى الأربعة الأشهر ، وإن مات وقد مضى من الهلال عشر ليالٍ أحصت ما بقى من الهلال ، فإن كان (١) عشرين أو تسعة عشر يوماً حفظتها ، ثم اعتدت ثلاثة أشهر بالأهلة ، ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدد أيامه ، فإذا كمل لها ثلاثون يوماً بلياليها فقد أوفت (٢) أربعة أشهر واستقبلت عشرًا بلياليها ، فإذا أوفت (٣) لها عشرًا إلى الساعة التي مات فيها فقد قضت (٤) عدتها .

ولو كانت محبوسة أو عمياء لا ترى الهلال ولا تخبر عنه ، أو أطبق عليها الغيم ، اعتدت بالأيام على الكمال الأربعة الأشهر مائة وعشرين يوماً ، والعشر بعدها عشر ، فذلك مائة وثلاثون يوماً ، ولم تحل في شيء من ذلك من زوجها حتى توفى هذه العدة ، أو يثبت لها أن قد خلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت . وليس عليها أن تأتي في الأربعة الأشهر والعشر بحیضة ؛ لأن الله عز وجل جعل للحیض (٥) موضعاً ، فكان يفرض الله العدة لا الشهور . فكذلك إذا جعل الشهور والأيام عدة فلا موضع للحیضة فيها . ومن قال : تأتي فيها بحیضة جعل عليها ما لم يجعل الله عليها ، أرايت لو كانت تعرف أنها لا تحيض في / كل سنة أو سنتين إلا مرة ، أما يكون من جعلها تمتد سنة أو سنتين جعل عليها ما ليس عليها ؟ ولكن لو ارتابت من نفسها استبرأت نفسها من الریبة كما يكون ذلك في جميع العدد (٦) . وكذلك لو جاءت في الأربعة الأشهر والعشر بحیضة أو حیض ثم ارتابت استبرأت من الریبة .

قال : ولو طلقها ثلاثاً ، أو تطليقة لم يبق له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون لا يملك رجعتها وهو صحيح ، ثم مات لم ترثه ، واعتدت عدة الطلاق . ولو طلقها / مريضاً ثم صح من مرضه ، ثم مات وهي في العدة ، لم ترثه ، واعتدت عدة الطلاق ؛ لأنه قد صح في حال لو ابتداء طلاقها فيها ثم مات لم ترثه ، فكان في الصحة مُطْلَقاً ، ولم يُحْدِث رجعة . ولو طلقها مريضاً ثم مات من مرضه وهي (٧) في العدة ، فإن كان الطلاق يملك فيه الرجعة ورثته وورثها لو ماتت ؛ لأنها في معاني الأزواج . وهكذا لو كان هذا الطلاق في الصحة .

(١) في (ج ، ص) : « فإن كانت » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ب) : « مضت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٥) في (ج ، ص ، ظ) : « الحیض » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٦) في (ظ) : « العدة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « وهو » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

قال: ولوطلقها طلاقاً (١) لا يملك فيه رجعتها وهو مريض ، ثم ماتت في العدة لم يرثها . وإن مات وهي في العدة فقول كثير من أهل الفتيا: أنها ترثه في العدة . (٢) وقول بعض أصحابنا: أنها ترثه وإن مضت العدة (٣) . وقول بعضهم: لا ترث مبتوتة (٤) . وهذا مما أستخير الله جل وعز فيه .

قال الربيع: وقد استخار الله فيه فقال: لا ترث المبتوتة طلقها مريضاً ، أو صحيحاً . قال الربيع: من قبل أنه لو آلى منها لم يكن مولياً ، ولو تظاهر/ منها لم يكن متظاهراً (٥) ، ولو قذفها كان عليه الحد ، ولو ماتت لم يرثها ، فلما كانت خارجة من معاني الأزواج؛ وإنما ورث الله الزوجة فقال: ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبُوعُ ﴾ [النساء: ١٢] وإنما خاطب الله عز ذكره الزوجة ، فكانت غير زوجة في جميع الأحكام لم ترث ، وهذا قول ابن الزبير . وعبد الرحمن بن عوف طلقها على أنها لا ترث إن شاء الله عنده (٦) .

١/٤٨  
ظ (٥)

قال الشافعي: واختلف أصحابنا فيها إن نكحت ، فالذي أختار: إن ورثت بعد مضي العدة أن ترث ما لم تزوج ، فإذا تزوجت فلا ترثه فترث زوجين (٧) ، وتكون كالتاركة لحقها بالتزويج . وقد قال بعض أصحابنا: ترثه وإن تزوجت عدداً وترث أزواجاً . وقال غيرهم: ترث في العدة لا ترث بعدها .

[٢٥٤٧] أخبرنا (٨) عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة: أنه سأل ابن الزبير عن المرأة يطلقها الرجل فيبتهها ثم يموت وهي في عدتها ، فقال ابن الزبير: طلق

(١) « طلاقاً » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ظ) : « المبتوتة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ب) : « مظاهراً » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٦) في (ظ) : « طلقها حتى لا ترث إن شاء الله عنه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ج ، ص) : « الزوجين » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٨) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٥٤٧] \* خ : انظر رقمي [١٤٠١ - ١٤٠٢] ففيهما جانب من تخريجه .

\* سنن سعيد بن منصور : (٢ / ٤٢) كتاب الطلاق - باب من طلق امرأته مريضاً ومن يرثها - عن هشيم ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن جده نحوه .

غير أن فيه: « فورثها عثمان منه بعد انقضاء العدة » . (رقم ١٩٥٨) .

وعن أبي عوانة ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن أبيه ، عن عبد الرحمن نحوه .

وفيه - كما هنا : « وكان ذلك في العدة فورثها منه » . (رقم ١٩٥٩) .

عبد الرحمن بن عوف تناصر<sup>(١)</sup> بنت الأصبع الكلبية فبتها ، ثم مات <sup>(٢)</sup> وهي <sup>(٣)</sup> في عدتها ، فورثها عثمان . فقال ابن الزبير : فأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة .

وقال غيرهم : إذا <sup>(٤)</sup> كانت مبتوتة لم ترثه في عدة ولا غيرها ، وهذا قول يصح لمن قال به . وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار والنظر ، فقال : وكيف ترثه امرأة لا يرثها ، ولا تحل له ، وإنما ورث الله عز ذكره الأزواج وهي ليست بزوجة ، وجعل على الأزواج العدة ؟ فإن قلت : لا تعتد لأنها ليست بزوجة ، فكيف ترثه من لا تعتد منه من وفاته <sup>(٥)</sup> ؟ فإن قلت : تعتد ، فكيف تعتد منه غير زوجة له ؟ وإن مضت بها ثلاث حيض قبل موته : أفعتد امرأة <sup>(٦)</sup> أربعة أشهر وعشراً بعد ثلاث حيض ؟ وإن كانت <sup>(٧)</sup> إذا مضت لها ثلاث حيض وهو مريض فنكحت ، جاز لها النكاح ، أفعتد منه إن توفى وهي تحل لغيره ؟ ومن / ورثها في العدة أو بعد مضيها ينبغي أن يقول : أورثها بالاتباع ، ولا أجعل عليها عدة ؛ لأنها ليست من الأزواج ، وإنما جعل الله العدة على الأزواج ، وإذا مات عنها فلم تعلم وقت موته ، اعتدت من يوم تيقن <sup>(٨)</sup> موته أربعة أشهر وعشراً .

قال : وإن لم يبلغها موته حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشراً ثم قامت بينة بموته ، فقد مضت عدتها <sup>(٩)</sup> ، ولا تعود لعدة ولا إحداد .

قال الشافعي رحمه الله : وكذا <sup>(١٠)</sup> المطلقة في هذا كله . ولو ارتد زوج المرأة عن الإسلام أمرناها تعتد عدة الطلاق ، فإن قضتها قبل يرجع إلى الإسلام فقد بان منته ، وإن لم تقضها حتى تاب الزوج بالرجوع إلى الإسلام ثم مات قبل مضي آخر عدتها ، أو بعده ، فسواء . وترثه في هذا كله ؛ لأنها زوجته <sup>(١١)</sup> بحالها . ولو اختلفت هي وورثة الزوج

(١) في (ظ) : « ثمامة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) ، والبيهقي في الكبرى (٣٦٢/٧) .

(٢) في (ص) : « ماتت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٣) « وهي » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ب) : « إن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٥) في (ج ، ص) : « وفاة » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٦) « امرأة » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ب) : « تستيقن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٩) في (ج) : « لعدتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(١٠) في (ج ، ظ) : « وهكذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(١١) في (ظ) : « زوجة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

فقالوا: قد مضت عدتك قبل يتوب ، وقالت: لم تمض حتى تاب ، وهم يتصادقون على توبة الزوج ، فالقول قول المرأة مع يمينها . ولو أقرت بانقضاء العدة قبل يتوب<sup>(١)</sup> فلا شيء لها فى ماله ، وكانت عليها عدة الوفاة والإحداد ، تأتى فيها بثلاث حيض لأنها مقررة بأن عليها العدتين فى إقرارين مختلفين ، ولو لم يمض ، ولكن قالت: قد انقضت عدتى قبل يتوب ، ثم قالت بعد ما تاب / وقبل يموت: لم تنقض عدتى ، كانت امرأته بحالها ، وأصدقها أن عدتها لم تنقض . وهكذا / كل مطلقة لزوجها عليها الرجعة قالت: قد انقضت عدتى . ثم قالت<sup>(٢)</sup>: لم تنقض عدتى<sup>(٣)</sup> ، فلزوجها الرجعة ، وإن قالت: قد انقضت عدتى فكذبها الزوج أحلفت . فإن حلفت فالقول قولها مع يمينها ، وإن لم تحلف حلف هو على البت ما انقضت عدتها ، فإن نكل لم تُردَّ عليه<sup>(٤)</sup> .

١/٤٠٠  
ص  
ب/٤٨  
ظ (٥)

وإذا مات الرجل وله امرأتان قد طلق إحداها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ولا تعرف بعينها ، اعتدنا أربعة أشهر وعشراً ، تكمل كل واحدة منهما فيها ثلاث حيض ، والله الموفق .

### [ ١٠ ] مقام المتوفى عنها والمطلقة فى بيتها

قال الشافعى رحمته الله : قال الله تبارك وتعالى فى المطلقات (٥) : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ [ الطلاق : ١ ] . قال : فكانت هذه الآية فى المطلقات ، وكانت<sup>(٦)</sup> المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة ، فاحتملت أن تكون فى فرض السكنى للمطلقات ومنع إخراجهن ، تدل على أن فى مثل<sup>(٧)</sup> معانها فى السكنى ومنع الإخراج المتوفى عنهن ؛ لأنهن فى معانها فى العدة .

قال : ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن على المتوفى عنها أن تمكث فى بيتها حتى يبلغ الكتاب أجله ، واحتمل أن يكون ذلك على<sup>(٨)</sup> المطلقات دون المتوفى عنهن ، فيكون على<sup>(٩)</sup>

- (١) فى (ص) : « يموت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٢) « قد انقضت عدتى ثم قالت : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٣) « عدتى » : ساقطة من (ب ، ص) ، وأثبتناها من (ج ، ظ) .
- (٤) فى (ب ، ج) : « عليها » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .
- (٥) فى (ج) : « والمطلقات » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٦) فى (ج) : « وكان » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٧) « مثل » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٨ - ٩) ما بين الرقمتين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

زوج المطلقة أن يسكنها ؛ (١) لأنه مالك ماله ، ولا يكون على زوج المرأة المتوفى عنها سكنها (٢) ، لأن ماله مملوك لغيره ، وإنما كانت (٣) السكنى بالموت إذ لا مال له ، والله أعلم .

[ ٢٥٤٨ ] أخبرنا (٤) مالك ، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عَجْرَة ، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفُرَيْعَة بنت مالك بن سنان ، وهي أخت أبي سعيد الخدري ، أخبرتها: أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله : أن ترجع إلى أهلها في بني خُدْرَة ، فإن زوجها / خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كان في طرف القُدُوم لحقهم فقتلوه ، فسالت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة . قالت: فقال رسول الله ﷺ : « نعم » فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني ، أو أمر بي رسول الله ﷺ فدعيت له ، فقال : « كيف قلت؟ » قالت: فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي . فقال : « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » . قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت: فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به .

قال : وبهذا نأخذ .

قال : وإذا طلق الرجل المرأة فلها سكنها في منزله حتى تنقضى عدتها ما كانت العدة حملاً أو شهوراً ، كان الطلاق يملك فيه الرجعة ، أو لا يملكها .

- (١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب) ، ج ، ص .  
 (٣) في (ج ، ص ، ظ) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٤) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب) ، ج ، ص .

[ ٢٥٤٨ ] سبق أن ساق الشافعي إسناد هذا الحديث برقم : [ ١٧٨٣ ] وخرجناه هناك في كتاب الوصايا - باب الوصية للزوجة ، والقُدُوم : موضع على ستة أميال من المدينة .  
 وقد بينا أن الحديث صحيح ، وصححه الترمذي ، والحاكم ، وابن حبان ، وابن القطان وغيرهم .  
 [ ومع هذا ضعفه الألباني في الإرواء ، وهذا من المعجيب في تصحيحه وتضعيفه ٦ / ٢٠٦ - ٢٠٧ رقم [ ٢١٣١ ] .

هذا وفي الموطأ : « سعيد بن إسحاق » ولا أدري الوهم من يحيى أو من الناسخين ، أو من الطابعين ، وهو في مسند الموطأ للغافقي من رواية القعنبى : « سعد بن إسحاق » [ ص ٣٣٩ رقم [ ٣٧٣ ] وفي التذكرة : « سعد » [ ١ / ٥٦٢ - ٥٦٣ . رقم [ ٢٢٠٢ ] وغيرها كالتقريب رقم ( ٢٢٢٩ ) ، وتهذيب الكمال رقم ( ٢٢٠١ ) .

قال: وإن كان المنزل بكراء، فالكراء على الزوج المطلق، أو فى مال الزوج (١) الميت، ولا يكون للزوج المطلق إخراج المرأة من مسكنها الذى كانت تسكن فيه (٢) معه، كان له المسكن أو لم يكن، ولزوجها إذا تركها فيما يسعها من المسكن وستر بينه وبينها (٣) وله (٤) أن يسكن فيما سوى ما يسعها.

قال: وإن كان على زوجها دين لم يبيع (٥) مسكنها فيما يباع من ماله حتى تنقضى عدتها. قال: وهذا إذا كان قد أسكنها مسكناً له أو منزلاً قد أعطى كراءه. قال: وذلك أنها قد ملكت عليه سكنها فيما يكفيها حيث طلقها، كما يملك من اكترى من رجل مسكنه (٦) سكنى مسكنه دون مالك الدار حتى ينقضى كراؤه.

قال: فأما إن كان أنزلها منزلاً عارية أو فى كراء فانقضى، أو بكراء لم يدفعه / وأفلس، فلاهل هذا كله أن يخرجوها منه، وعليه أن يسكنها غيره، إلا أن يفلس، فإن أفلس ضربت مع الغرماء بأقل قيمة سكنى ما يكفيها بالغاً ما بلغ، واتبعت بفضله متى أيسر. قال: وهكذا تضرب مع الغرماء بنفقتها حاملاً، وفى العدة من طلاقه.

١/٤٩  
ظ(٥)

قال: ولو كانت هذه المسائل كلها فى موته كان القول فيها واحداً من قولين:

أحدهما: ما وصفت فى الطلاق لا يخالفه. ومن قال هذا قال: وفى قول النبى ﷺ للفريضة: «امكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» دليل على / أن للمتوفى عنها السكنى. قال: ويجعل لها السكنى فى مال الميت بعد كفنه من رأس ماله، ويمنع منزلها (٧) الذى تركها فيه أن يباع أو يقسم حتى تنقضى عدتها، ويتكارى لها إن أخرجت من منزل كان بيده عارية أو بكراء.

ب/٤٠٠  
ص

والقول الثانى: أن الاختيار لورثته أن يسكنوها، وإن لم يفعلوا هذا (٨) فقد ملكوا المال دونه، ولم يكن لها السكنى حين كان ميتاً (٩) لا يملك شيئاً، ولا سكنى لها كما لا

- (١) «الزوج»: ساقطة من (ظ)، وأثبتها من (ب، ج، ص).
- (٢) «فيه»: ساقطة من (ب، ج، ص)، وأثبتها من (ظ).
- (٣) «وستر بينه وبينها»: سقط من (ج)، وأثبتها من (ب، ص، ظ).
- (٤) «وله»: ساقطة من (ب)، وأثبتها من (ج، ص، ظ).
- (٥) فى (ظ): «يلغ»، وما أثبتاه من (ب، ج، ص).
- (٦) «مسكنه»: ساقطة من (ظ)، وأثبتها من (ب، ج، ص).
- (٧) فى (ظ): «منزله»، وما أثبتاه من (ب، ج، ص).
- (٨) «هذا»: ساقطة من (ج، ص، ظ)، وأثبتها من (ب).
- (٩) «ميتاً»: ساقطة من (ج، ص)، وأثبتها من (ب، ظ).

نفقة لها . ومن قال هذا قال : إن قول النبي ﷺ : « امكثي في بيتك » يحتمل ما لم تخرجي منه إن كان لغيرك ؛ لأنها قد وصفت أن المنزل ليس لزوجها . فإن كان لها المنزل أو لقوم<sup>(١)</sup> فلم يخرجوها منه ، لم يجوز أن تخرج منه حتى تنقضى عدتها .

قال : وإذا أسكنها ورثته فلهم أن يسكنوها حيث شاؤوا ، لا حيث شاءت إذا كان موضعها حَرِيْزاً<sup>(٢)</sup> ، ولم يكن لها أن تمتنع من ذلك . وإن لم يسكنوها / اعتدت حيث شاءت من المصر .

قال : ولو كانت تسكن في منزل لها معه فطلقها ، وطلبت أن تأخذ كراء مسكنها<sup>(٣)</sup> منه كان لها في ماله أن تأخذ كراء أقل ما يسعها من المسكن فقط .

قال : ولو كان نقلها إلى منزل غير منزله الذي كانت معه فيه ، ثم طلقها أو مات عنها بعد أن صارت في المنزل الذي نقلها إليه ،<sup>(٤)</sup> اعتدت في ذلك المنزل الذي نقلها إليه<sup>(٥)</sup> ، أو أذن لها أن<sup>(٦)</sup> تنتقل إليه . ولو كان أذن لها في النقلة إلى منزل بعينه ، أو أمرها تنتقل حيث شاءت ، فنقلت متاعها وخدمها ولم تنتقل ببدنها حتى مات أو طلقها ، اعتدت في بيتها الذي كانت فيه ، ولا تكون منتقلة إلا ببدنها . فإذا انتقلت ببدنها ، وإن لم تنتقل بمتاعها ، ثم طلقها أو مات عنها ، اعتدت<sup>(٧)</sup> في الموضع الذي انتقلت إليه<sup>(٨)</sup> بإذنه .

قال : وسواء أذن لها في منزل بعينه ، أو قال لها : انتقلي حيث شئت ، أو انتقلت بغير إذنه ، فأذن لها بعد في المقام في ذلك المنزل ، كل هذا في أن تعتد فيه سواء .

قال : ولو انتقلت بغير إذنه ، ثم لم يحدث لها إذناً حتى طلقها ، أو مات عنها رجعت فاعتدت في بيتها الذي كانت تسكن معه فيه . وهكذا السفر بإذن لها فيه<sup>(٩)</sup> فإن لم تخرج حتى يطلقها ، أو يتوفى عنها ، أقامت في منزلها ولم تخرج منه حتى تنقضى عدتها ، وإن أذن لها بالسفر فخرجت ، أو خرج بها<sup>(١٠)</sup> مسافراً إلى حج أو بلد من البلدان ، فمات عنها ؛

(١) في (ب) : « أو للقوم » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢) في (ج ، ص) : « حرزاً » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٣) في (ج) : « سكنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) في (ج) : « وأذن لها في أن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٧) « اعتدت » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٨) في (ظ) : « تنتقل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٩) في (ب ، ظ) : « به » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(١٠) « بها » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب ، ظ) .

أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فسواء ، ولها الخيار فى أن تمضى فى سفرها ذاهبة أو جائية ، وليس عليها أن ترجع إلى بيته قبل أن ينقضى سفرها ، ولا تقسيم فى المصر الذى / أذن لها فى السفر إليه إلا أن يكون كان<sup>(١)</sup> أذن لها فى المقام فيه أو فى النقلة إليه ، فيكون ذلك عليها إذا بلغت ذلك المصر . وإن كان أخرجها مسافرة أقامت ما يقيم المسافر مثلها ، ثم رجعت ، فإن بقى من عدتها شيء أكملته فى بيته ، وإن لم يبق منها<sup>(٢)</sup> شيء فقد انقضت عدتها .

ب/٤٩  
ظ(٥)

قال : وسواء كانت قريباً من مصرها الذى خرجت منه إذا مات أو طلقها ، أو بعيداً ، وإذنه لها<sup>(٣)</sup> بالسفر وخروجها فيه كإذنه بالنقلة وانتقالها ؛ لأن نقلة المسافر هكذا . وإن رجعت قبل ينقضى سفرها اعتدت بقية عدتها فى منزله ، ولها الرجوع ؛ لأنه لم يأذن لها بالسفر إذن مقام فيه إلا مقام مسافر . وإن كان أذن لها بالنقلة إلى مصر ، أو مقام فيه ، فخرجت ثم مات ، أو بقى حياً ، فإذا بلغت ذلك المصر فله - إن كان حياً ولوليه إن كان حاضراً أو وكيل له - أن ينزلها حيث يرضى من المصر حتى تنقضى عدتها ، وعليه سكنائها حتى تنقضى عدتها فى ذلك المصر ، وإن لم يكن حاضراً ولا وكيل له ولا وارث حاضر ، كان على السلطان أن يحصنها حيث ترضى ؛ لثلاث يلحق بالميت أو بالمطلق<sup>(٤)</sup> ولدأ ليس منه .

وإذا أذن الرجل لامرأته أن تنتقل إلى أهلها أو غيرهم ، أو منزل من المنازل ، أو قال : أقمى فى أهلك ، أو فى منزل ، فلم تخرج حتى طلقها طلاقاً لا رجعة له عليها فيه أو مات ، اعتدت فى منزله . وإن خرجت إلى ذلك الموضع فبلغته أو لم تبلغه ، ثم طلقها طلاقاً لا يملك<sup>(٥)</sup> فيه الرجعة ، أو مات عنها ، مضت إليه ؛ وحين زابت منزلها بإذنه إلى حيث أمرها أن تنتقل أو تقيم / فمزلها حيث أمرها ، وسواء فى هذا كله أخرجت متاعها أو تركته ، / أو منعها متاعها ، أو تركها وإياها . وهكذا إن كان<sup>(٦)</sup> قال لها : أقمى فيه حتى يأتيك أمرى . وقوله هذا وسكوته سواء ؛ لأن المقام ليس بموضع زيارة ، وليس عليها - لو نقلها ثم أمرها<sup>(٧)</sup> - أن تعود إلى منزلها أن تعود إليه . وسواء قال : إنما قلت هذا لها

١/١٤٢  
ج  
١/٤٠١  
ص

(١) « كان » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٢) فى ( ج ، ص ) : « منه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(٣) فى ( ص ) : « وإذنها له » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٤) فى ( ج ، ظ ) : « بالميت والمطلق » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥) فى ( ج ، ص ، ظ ) : « طلاقاً يملك » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٦) « كان » : ساقطة من ( ب ، ج ) ، وأثبتناها من ( ص ، ظ ) .

(٧) فى ( ج ) : « لو نقلها أو أمرها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

لتزور أهلها ، أو لم يقله إذا طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة ، أو لا يملكها ، لم يكن له نقلها<sup>(١)</sup> عن الموضع الذي قال لها: انتقلى إليه أقيمي فيه ، حتى يراجعها فينقلها إن شاء .

قال الشافعي رحمة الله عليه: إن كان أذن لها في زيارة أهلها أو غيرهم ، أو الزهمة إلى موضع في المصر ، أو خارجاً منه ، فخرجت إلى ذلك الموضع الذي أذن لها فيه<sup>(٢)</sup>، ثم مات عنها ، أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ، فعليها أن ترجع إلى منزله ، فتعتد فيه ؛ لأن الزيارة ليست مقاماً . فإن قال في هذا كله قبل الطلاق أو الموت: إنما نقلتها إليه ولم تعلم هي ، كان لها أن تقيم حيث أقر أنه أمرها أن تنتقل ؛ لأن النقلة إليه وهي منتقلة لم يكن لها أن ترجع ، ولو أذن لها بعد الطلاق الذي لا يملك فيه الرجعة ، أو يملكها قبل يرتجعها ، أو قال لها في مرضه : إذا مت فانتقلى حيث شئت ، فمات لم يكن لها أن تعتد في غيره .

قال : ولو كان أذن لها فيما وصفت فنوت هي النقلة وقالت: أنا أنتقل ، ولم ينو هو النقلة . وقال هو: إنما أرسلتك زائرة ، ثم مات ، أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه<sup>(٣)</sup> الرجعة ، كان عليها أن ترجع / فتعتد في بيته ؛ لأن النقلة ليست لها إلا بإذنه .

1/٥٠  
ظ (٥)

قال: وإذنه لها في المصر إلى موضع معلوم ، وإلى أين شاءت ، سواء أن أذن لها في النقلة ثم طلقها ، لم يكن عليها أن ترجع إلى منزله حتى تنقضى عدتها ، إلا أن يراجعها فيكون أحق بها . وإن أذن لها في الزيارة أو الزهمة ثم طلقها ، فعليها أن ترجع إلى منزله ؛ لأن الزيارة والزهمة ليست بنقلة ، ولو انتقلت لم يكن ذلك لها ولا له ، وكان عليها أن ترجع فتعتد في بيته .

قال : ولو كان أذن لها أن تخرج إلى الحج فلم تخرج حتى طلقها ، أو مات عنها ، لم يكن لها أن تخرج ، ولو خرجت من منزله فقارقت المصر ، أو لم تفارقه ، إلا أنها قد فارقت منزله بإذنه للخروج إلى الحج<sup>(٤)</sup>، ثم مات عنها أو طلقها ، كان لها أن تمضي في وجهها ، وتقيم فيه مقام الحاج ، لا تزيد فيه ، وتعود مع الحاج فتكمل بقية عدتها في منزله ، إلا أن يكون أذن لها في هذا أن تقيم بمكة أو في بلد غيرها إذا قضت الحج ، فتكون هذه كالنقلة وتقيم في ذلك البلد .

(١) في (ج ، ص) : « نقلتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٢) في (ظ) : « إليه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) فيه : « ساقطة من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) في (ظ) : « للخروج للحج » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

قال الشافعي رحمه الله تعالى: ولا تخرج إلى الحج بعد مضي العدة إلا مع ذى محرم ، إلا أن تكون حجة الإسلام ، وتكون مع نساء ثقات ، فلا بأس أن تخرج مع غير ذى محرم . ولو أذن لها إلى سفر يكون مسيرة يوم وليلة غير حجة الإسلام ، لم يكن لها أن تخرج إلا مع ذى محرم ، فإن خرجت من منزله ولم تبلغ السفر حتى طلقها ، أو مات عنها ، كان عليها أن ترجع فتعتد في منزله . ولو بلغت ذلك الموضع وقد سمي لها وقتاً تقيمه في ذلك الموضع ، أو قال: زورى أهلك ، فنوت هي النقلة ، أو لم تنوها ، أو خرجت إليه ، فلا أنظر إلى نيتها هي في النقلة ؛ لأن / ذلك لا يتم لها إلا بقوله قبل الطلاق أو الموت : قد أذنت لها في النقلة ، فإذا قال ذلك ، فهي منتقلة تعتد في ذلك الموضع الذى أذن لها في النقلة إليه ، ولا تعتد في غيره . وإن لم يقل هو شيئاً حتى مات فقالت هي : " قد أذن لى ، فالقول قولها ، وتعتد حيث أذن لها من ذلك المصر إذا كانت هي قد انتقلت قبل يقع عليها الطلاق ، أو يموت زوجها ، وليس لورثته أن يمنعوها منه ، ولا إكذابها ، وإن أكذبوها كان القول قولها .

ب/١٤٢  
ج

قال: ولو قال لها: اخرجى إلى مصر كذا أو موضع كذا<sup>(١)</sup>، فخرجت إليه ، أو منزل كذا من مصر فخرجت إليه ، ولم يقل لها: حجى ، ولا أقيمى ، ولا ترجعى منه ، ولا لا ترجعى<sup>(٢)</sup> إلا أن تشائى ، ولا تزورى فيه أهلك أو بعض معرفتك ، ولا تتزهى إليه ، كانت هذه نقلة ؛ وعليها أن تعتد في ذلك الموضع<sup>(٣)</sup> من طلاقه ووفاته ، إلا أن تقر هي أن ذلك الإذن إنما كان لزيارة ، أو لمدة تقيمها ، فيكون عليها أن ترجع إذا بلغت<sup>(٤)</sup> / الوفاة ، فتعتد في بيته . وفي مقامها قولان :

ب/٤٠١  
ص

أحدهما : أن لها أن تقيم إلى المدة التى أمرها أن تقيم إليها ؛ لأنه نقلها إلى مدة ، فإن كانت المدة حتى تنقضى عدتها فقد أكملت عدتها ، إن شاءت رجعت ، وإن شاءت لم ترجع ؛ وإن كانت المدة ما لا تنقضى فيه<sup>(٥)</sup> عدتها رجعت إذا انقضت المدة .

والثانى: أن هذه زيارة لا نقلة إلى مدة ، / فعليها الرجوع إذا طلقها أو مات عنها ؛ لأن العلم قد أحاط أنها ليست بنقلة .

ب/٥٠  
ظ (٥)

(١) فى ( ظ ) : « أو إلى موضع كذا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) « ولا لا ترجعى » : سقط من ( ج ، ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٣) فى ( ظ ) : « فى تلك المواضع » ، وما أثبتناه ( ب ، ج ، ص ) .

(٤) فى ( ب ) : « بلغها » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٥) فى ( ب ) : « فيها » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

قال : ولو قال لها فى المصر : اسكنى هذا البيت شهراً ، أو هذه الدار شهراً ، أو سنة ، كان هذا مثل قوله فى السفر<sup>(١)</sup> : أقيمى فى بلد كذا شهراً ، أو سنة ، وهذا كله فى كل مطلقة ومتوفى عنها سواء ، غير أن لزوج المطلقة التى<sup>(٢)</sup> يملك رجعتها أن يجمعها فينقلها من حيث شاء إلى حيث شاء ، ولو أراد نقلتها<sup>(٣)</sup> قبل يجمعها من منزلها الذى طلقها فيه ، أو من سفر أذن لها إليه ، أو من منزل حولها إليه ، لم يكن ذلك له عندى ، كما لا يكون له فى التى لا يملك رجعتها .

قال : وإن كانت المتوفى عنها أو المطلقة طلاقاً بائناً بدوية لم تخرج من منزل زوجها حتى يتتوى أهلها فإذا انتتوا انتتت<sup>(٤)</sup> ، وذلك أن هكذا سكن أهل البادية ، إنما سكنهم سكن مقام ما كان المقام غبطة ، فإذا كان الانتواء غبطة انتتوا .

[ ٢٥٤٩ ] أخبرنا<sup>(٥)</sup> مالك عن هشام بن عروة ، عن أبيه : أنه قال فى المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها : إنها تتتوى حيث يتتوى أهلها .

[ ٢٥٥٠ ] أخبرنا<sup>(٦)</sup> عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، وعن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مثله ، أو مثل معناه لا يخالفه .

قال الشافعى رحمه الله : وإنما كان لها أن تتتوى لأن سكن أهل البادية هكذا ، إنما هو سكن مقام غبطة وظعن غبطة ، وأن الظعن إذا أجذب موضعها ، أو خف أهلها ، عُدَّ

- 
- (١) فى (ج ، ص) : « هذا مثل قوله هذا فى السفر » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .  
 (٢) « التى » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .  
 (٣) فى (ظ) : « نفتتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) فى (ب) : « فإن انتتوى أهلها انتتت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٥ - ٦) فى (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- 

[ ٢٥٤٩ - ٢٥٥٠ ] \* ط : ( ٢ / ٥٩٢ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٣١ ) باب مقام المتوفى عنها زوجها فى بيتها حتى تحل . ( رقم ٨٩ ) . وليس فيه : « عن أبيه » ولعله خطأ .  
 \* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٣٦ ) أبواب العدة - باب أين تعتد المتوفى عنها - عن معمر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : لا تخرج المتوفى عنها إلا أن يتتوى أهلها منزلاً فتتوى معهم . ( رقم ١٢٠٧٨ ) .

وعن ابن جريج ، عن هشام ، عن أبيه نحوه . ( رقم ١٢٠٧٩ ) .  
 \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٦٦ ) كتاب الطلاق - باب المتوفى عنها زوجها أين تعتد ؟ - عن حماد بن زيد ، عن هشام بن عروة عن أبيه : المطلقة لا تنتقل إلا أن يتتوى أهلها فتتوى معهم .  
 وقوله : يتتوى : من اتتوى القوم ؛ أى انتقلوا من بلد إلى بلد . ( رقم ١٣٧٢ ) .

بأنها تبقى (١) بموضع مخوف أو غير مستير بنفسها (٢) ولا معها من يسترها فيه .

قال: فإذا كانت السنة تدل على أن المرأة تخرج من البذاء عن أهل زوجها ، فإذا كان العذر كان فى ذلك المعنى أو أكثر ، وذلك أن ينهدم المسكن الذى كانت تسكنه وتحدث (٣) الفتنة فى ناحيتها ، أو المكاثرة (٤) ، أو فى مصرها ، أو تخاف سلطاناً ، أو لصوصاً ، فلها فى هذا كله أن تنتقل عن المصر إن كان عاماً فى المصر ، وعن الناحية التى / هى (٥) فيها إلى ناحية آمن منها ، ولزوجها أن يحصنها حيث شاء إذا كان موضعاً آمناً ، ويُجبرُ زوجها على الكراء لها إذا انهدم المنزل الذى كانت تسكنه أو غضب عليه .

١/٤٣  
ج

قال الشافعى رحمة الله عليه: وللحاكم أن يخرج المرأة فى العدة فى كل ما لزمها من حد ، أو قصاص ، أو خصومة .

قال: وإذا أخرجت المرأة فيما يلزمها من حكومة أو حد أو غيره من المصر ، فانقضى ما أخرجت له ، رجعت إلى منزلها حيث كان ، فإن (٦) كان الحاكم الذى يخرجها إليه بالمصر ، فمتى انصرفت من عنده انصرفت إلى بيتها .

قال: وكل ما جعلت على الزوج المطلق فيه السكنى والنفقة قضيت بذلك فى ماله إن غاب ، وكل ما جعلت للزوج تصيير المرأة إليه من المنازل إذا كان العذر الذى تنتقل به المرأة جعلت بمن أسكنها أجنبى متطوع (٧) كان الذى أسكنها أو السلطان، ولم أقض على الزوج بكراء سكنها (٨) ، وقضيت عليه بنفقتها إن كانت عليه نفقة .

قال: وإذا مات الزوج فأسكنها وارثه منزله ، فليس لها أن تخرج حتى تنقضى عدتها، ووارثه يقوم فى ذلك مقامه . فأما / امرأة صاحب السفينة إذا كانت مسافرة معه، فكالمرأة المسافرة لا تخالفها فى شيء ، إن شاءت مضت إلى الموضع الذى خرجا فى السفر إليه ورجعت فأكملت عدتها فى منزله ، وإن شاءت رجعت إلى منزله فاعتدت فيه، وكذلك لو أذن لها فخرجت فى سفينة .

١/٥١  
ظ (٥)

- (١) « تبقى » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) فى (ظ) : « بنفسه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣ - ٤) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٥) « هى » : ساقطة من (ج ، ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .
- (٦) فى (ظ) : « فإذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٧) فى (ب) : « جعلت لمن أسكنها أجنبياً متطوعاً » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٨) فى (ب) : « سكنها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

قال : ولو كان الزوج خرج بامرأته إلى بادية زائراً أو متنزهاً (١) ، ثم طلقها ، أو مات عنها ، رجعت إلى منزلها فاعتدت فيه ، وليس هذا كالنقلة ولا كالسفر يأذن به إلى غاية وذلك مثل النقلة ، وهذه زيارة لا نقلة .

## [١١] الإحداد

١/٤٠٢  
ص

قال الشافعي رحمه الله عليه : / ذكر الله عز وجل عدة الوفاة والطلاق (٢) ، وسكنى المطلقة بغاية إذا بلغت المتعدة حلت وخرجت ، وجاءت السنة بسكنى (٣) المتوفى عنها كما وصفت ، ولم يذكر إحداداً ، فلما أمر رسول الله ﷺ المتوفى عنها أن تحمى كان ذلك ، كما أحكم الله عز وجل فرضه في كتابه ، وبين كيف فرضه على لسان نبيه ﷺ من عدد الصلوات والهيئة فيها ، فكان على المتوفى عنها والمطلقة عدة بنص كتاب الله تعالى . وللمطلقة سكن بالكتاب ، وللمتوفى عنها بالسنة كما وصفت ، وعلى المتوفى عنها إحداد بنص السنة . وكانت المطلقة إذا كان لها السكنى وكان للمتوفى عنها بالسنة ، وبأنه يشبه أن يكون لها السكنى ؛ لأنهما (٤) معا في عدة غير ذواتي زوجين ، يشبه أن يكون على المتعدة من طلاق لا يملك زوجها عليها فيه الرجعة (٥) إحداد ، كهو على المتوفى عنها . وأحب إلى المطلقة طلاقاً لا يملك زوجها فيها الرجعة (٦) تحمى إحداد المتوفى عنها حتى (٧) تنقضى عدتها من الطلاق ؛ لما وصفت ، وقد قاله بعض التابعين ، ولا يبين لى أن أوجبها عليها ؛ لأنهما قد يختلفان في حال وإن اجتمعاً في غيره .

[ ٢٥٥١ - ٢٥٥٣ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (٨) مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر

(١) في (ظ) : « تنزهاً » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « عدة الطلاق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٣) في (ج ، ص ، ظ) : « بسكنى » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في (ج ، ص) : « لأنهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٧) في (ج) : « حين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٨) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٥٥٣ - ٢٥٥١ ] سبقت الإشارة إلى هذه الأحاديث بذكر بعض إسنادها ، وخرجناها هناك في كتاب الوصايا

- باب الوصية للزوجة ، رقم [ ١٧٨٤ ] وذلك على سبيل الإجمال ، وهي أحاديث متفق عليها من

طريق مالك ولا بأس من إعادة تخريجها هنا ، مع شيء من التفصيل :

\* ظ : ( ٢ / ٥٩٦ - ٥٩٨ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٣٥ ) باب ما جاء في الإحداد . ( رقم ١٠١ -

=

ابن محمد بن عمرو بن حزم ، عن حميد بن نافع ، عن زينب بنت أبي سلمة : أنها أخبرته هذه (١) الأحاديث الثلاثة :

قال : قالت زينب : دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبو سفيان ، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلُوق أو غيره، فدهنت منه جارية ، ثم مست بعارضتها . ثم قالت : والله ما لى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

وقالت زينب : دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها عبد الله فدعت بطيب فمست منه ، ثم قالت : ما لى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر (٢) أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

قالت زينب : وسمعت أمى أم سلمة تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتى توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفنكحها (٤) ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا » مرتين أو ثلاثاً / كل ذلك يقول : « لا » ثم قال : « إنما هي أربعة أشهر وعشرا ، وقد كانت إحداكن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول » . قال حميد : فقلت لزينب : وما ترمى بالبعرة على رأس الحول؟ قالت زينب : كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ولبست شر ثيابها ، ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى تمر بها سنة ، ثم تؤتى بدابة ؛ حمار أو شاة أو طير ، فتقبض (٥) به (٦) فقلما تقبض بشيء إلا مات ثم

ب/٥١  
ظ (٥)

(١) فى (ب) : « بهذه » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٢) فى (ج) : « تؤمن بالله ورسوله » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٣) « إن » ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) فى (ج) : « اشتكت عينيها أفنكحها » ، وفى (ظ) : « اشتكت عينيها أنكحها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) فتقبض : قال الأزهري : رواه الشافعي باللفظ والباء الموحدة والصاد المهملة : أى تعدو مسرعة نحو منزل أبيها ؛ لأنها كالستحية من قبح منظرها . (النهاية ٤ / ٥) . أما الموطأ فيه : « فتقبض » : أى تمسح قبلها

به ، تكسر به عدتها ، وفى (ج) : « فتقبض » ، وما أثبتناه من (ظ ، ص ، ب) .

(٦) فى (ج ، ص) : « فتقبض منه » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .

\* خ : ( ٣ / ٤٢٠ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ٤٦ ) باب تُحدُ التوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا

- عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك بها . ( أرقام ٥٣٣٤ - ٥٣٣٦ ) .

\* م : ( ٢ / ١١٢٣ - ١١٢٥ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - ( ٩ ) باب وجوب الإحداد فى عدة الوفاة

- عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . ( رقم ٥٨ / ١٤٨٦ - ١٤٨٩ ) .

تخرج فتعطى بعة فترمي بها ، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره .

قال الشافعي رحمه الله : الحِفْصُ : البيت الصغير الذليل من الشعر والبناء وغيره<sup>(١)</sup> ، والقبص : أن تأخذ من الذابة موضعاً بأطراف أصابعها ، والقبض : الأخذ بالكف كلها .

قال الشافعي رحمته الله : وترمي بالبعرة من ورائها على معنى : أنها قد بلغت الغاية التي لها أن تكون ناسية زمام الزوج بطول ما حدث عليه ، كما تركت البعرة وراء ظهرها .

[ ٢٥٥٤ ] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا<sup>(٢)</sup> مالك ، عن نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد ، عن عائشة وحفصة ، أو عائشة ، أو حفصة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن<sup>(٣)</sup> تُحدَّ على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » .

قال الشافعي رحمه الله : كان الإحداد على المتوفى عنهن<sup>(٤)</sup> الزوج في الجاهلية سنة ، فأقر الإحداد على المتوفى عنهن<sup>(٥)</sup> في عددهن ، وأسقط عنهن في غير عددهن ، ولم يكن الإحداد في سكنى البيت ، فتسكن المتوفى عنها أى بيت كانت فيه ، جيد أو ردىء ،

(١) في ( ج ) : « الصغير الركيل من البناء وغيره » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) « أن » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) ، والموطأ ٢ / ٥٩٨ ( ١٠٤ ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٥٤ ] \* ط : ( ٢ / ٥٩٨ ) في الكتاب والباب السابقين . ( رقم ١٠٤ ) . وفيه : « عن عائشة وحفصة » فقط دون هذا الشك ، وليس فيه : « أربعة أشهر وعشراً » .

\* م : ( ٢ / ١١٢٦ - ١١٢٧ ) في الكتاب والباب السابقين - من طريق الليث بن سعد ، عن نافع بهذا الإسناد نحوه . ( رقم ٦٣ / ١٤٩٠ ) . ومن طريق عبد الله بن دينار عن نافع نحوه . . ومن طريق يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن صفية عن حفصة به - كما هنا في المتن . ( رقم ٦٤ / ١٤٩٠ ) ، ومن طريق أيوب ، وعبد الله بن غير ، وعبيد الله جميعاً عن نافع ، عن صفية ، عن بعض أزواج النبي ﷺ نحوه .

ومن طريق سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة نحوه . ( رقم ٦٥ / ١٤٩١ ) . وعن حسن بن الربيع ، عن ابن إدريس ، عن هشام ، عن حفصة ، عن أم عطية أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب ، ولا تكتحل ، ولا تمس طيباً ، إلا إذا طهرت ؛ بُدَّة من قُسط ، أو أظفار » [ ثوب عصب : نوع من البرود اليمنية . و بُدَّة من قُسط أو أظفار : نوعان من البخور رخص فيه للمغتسلة من الحيض ؛ لإزالة الرائحة الكريهة ، تتبع به أثر الدم لا للتطيب ] . ( رقم ٦٦ / ٩٣٨ ) . وهو متفق عليه من حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها كما في الحديث السابق .

وذلك / أن الإحداد إنما هو في البدن وترك لزينة البدن ، وهو أن يدخل على البدن من غيره شيء بزينة أو طيب معها عليها يظهر بها ، فتدعو إلى شهوتها؟ فأما اللبس نفسه فلا بد منه . قال: فزينة البدن المدخل من غيره الدهن كله في الرأس ، / فلا خير في شيء منه طيب ، ولا غيره زيت ، ولا شيرق ، ولا غيرهما . وذلك أن كل الأدهان تقوم مقاماً واحداً في ترجيل الشعر ، وإذهاب الشعث ، وذلك هو الزينة ؛ وإن كان بعضها أطيب من بعض . وهكذا رأيت المحرم يفتدى بأن يدهن رأسه ولحيته بزيت ، أو دهن طيب ، لما وصفت من الترجيل وإذهاب الشعث .

قال: فأما بدنها فلا بأس أن تدهنه بالزيت ، وكل ما لا طيب فيه<sup>(١)</sup> من الدهن ، كما لا يكون بذلك بأس للمحرم ، وإن كانت الحاد تخالف المحرم في بعض أمرها؛ لأنه ليس بموضع زينة للبدن ولا طيب تظهر ريحه فيدعو إلى شهوتها ، <sup>(٢)</sup> فأما الدهن الطيب والبخور فلا خير فيه <sup>(٣)</sup> لبدنها ؛ لما وصفت من أنه طيب يدعو إلى شهوتها <sup>(٤)</sup> ، وينبه بمكانها ، وإنهاء الحاد من الطيب شيء أذنت فيه الحاد <sup>(٥)</sup> ، والحاد إذا مست الطيب لم يجب عليها فدية <sup>(٦)</sup> ، ولم يتقضى إحداها ، وقد أساءت .

قال: وكل كحل كان زينة فلا خير فيه لها مثل الإثمد وغيره مما يحسن موقعه في عينها، فأما الكحل الفارسي وما أشبهه إذا احتاجت إليه فلا بأس به <sup>(٧)</sup> ؛ لأنه ليس فيه زينة، بل هو يزيد العين مرهاً <sup>(٨)</sup> وقبحاً ، وما اضطرت إليه مما فيه زينة من الكحل اكتحلته به بالليل ومسحته بالنهار ، وكذلك الدَّمَام <sup>(٩)</sup> ، وما أرادت به الدواء .

[ ٢٥٥٥ ] قال الشافعي رحمته الله: أخبرنا <sup>(١٠)</sup> مالك أنه بلغه: أن النبي ﷺ / دخل على أم سلمة وهي حادٌ على أبي سلمة فقال: « ما هذا يا أم سلمة ؟ » فقالت: يا رسول

- (١) « فيه » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .  
(٢) ، (٤) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
(٣) « فيه » : ساقطة من (ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .  
(٥) هناك اضطراب في هذه العبارة في النسخ ، وأثبتنا ما هو أقرب إلى الصواب منها ، وإن كانت العبارة لا زالت قلقة ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٦) « فدية » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .  
(٧) « به » : ساقطة من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .  
(٨) مرهت العين : فسدت لترك الكحل أو ابيضت حماليقها .  
(٩) الدَّمَام : ما طُلِّيَ به .  
(١٠) في (ظ) : « حَدَّثَنَا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٥٥٥] \* ط : ( ٢ / ٦٠٠ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٣٥ ) باب ما جاء في الإحداد . ( رقم ١٠٨ ) .

والصبر : هو الدواء المرّ .

وهذا بلاغ ، وقد وصله أبو داود ، والنسائي ، وإن كان فيه مجاهيل :

\* د : ( ٢ / ٧٢٧ - ٧٢٨ ) ( ٧ ) كتاب الطلاق - ( ٤٦ ) باب فيما تجتنبه المعتلة في عدتها - عن أحمد =

الله، إنما هو صَبْرٌ ، فقال رسول الله ﷺ : « اجعليه بالليل وامسح به بالنهار » .

قال الشافعي رحمه الله عليه : الصَّبْرُ : يصفر فيكون زينة وليس بطيب ، وأذن لها فيه (١) أن تجعله بالليل حيث لا يراه أحد ، وتمسحه (٢) بالنهار حيث يرى (٣) .

قال الشافعي رحمه الله : ولو كان في بدنها (٤) شيء لا يرى فجعلت عليه الصبر بالليل والنهار لم يكن بذلك بأس . ألا ترى أنه أذن لها فيه بالليل حيث لا يرى ، وأمرها بمسحه بالنهار (٥) حيث ترى (٦) .

قال : وفي الثياب زيتان : إحداهما : جمال الثياب على اللابس التي تجمع الجمال وتستر العورة . قال الله عز وجل : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [ الاعراف : ٣١ ] ، فقال بعض أهل العلم بالقرآن : الثياب ؛ فالثياب زينة لمن لبسها . وإذا أفردت العرب التزين (٧) على بعض اللابسين دون بعض ، فإنما تقول : تزين من زين الثياب ، التي هي الزينة بأن

(١) « فيه » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناه من ( ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « لا ترى وتمسحه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) « حيث يرى » : سقط من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناه من ( ظ ) .

(٤) في ( ج ، ص ) : « يليها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(٥) في ( ظ ) : « في النهار » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) « حيث ترى » : سقط من ( ب ) ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٧) في ( ب ) : « التزين » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

ابن صالح عن ابن وهب ، عن مخزومة ، عن أبيه قال : سمعت المغيرة بن الضحاك يقول : أخبرتني أم حكيم بنت أسيد عن أمها ، أن زوجها توفي ، وكانت تشكى عينها فتكتحل بالجلء ، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة ، فسألته عن كحل الجلء فقالت : لا تكتحلي به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك ، فتكتحلي بالليل وتمسح به بالنهار ، ثم قالت عند ذلك أم سلمة : دخل على رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة ، وقد جعلت على عيني صبراً ، فقال : « ما هذا يا أم سلمة ؟ » فقلت : إنما هو صبر يا رسول الله ، ليس فيه طيب . قال : « إنه يشب الوجه ، فلا تجعلينه إلا بالليل ، وتزعينه بالنهار ، ولا تمتشطي بالطيب ، ولا بالحناء ؛ فإنه خضاب » . قالت : بأي شيء أمتشط يا رسول الله ؟ قال : « السنن تغلفين به رأسك » . ( رقم ٢٣٠٥ ) .

مس : ( ٦ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ) ( ٢٧ ) كتاب الطلاق ( ١٦ ) باب الرخصة للحادة أن تمتشط في عدتها بالسدر - من طريق ابن وهب به . ( رقم ٣٥٣٧ ) .

قال عبد الحق في أحكامه الوسطى : « ليس لهذا الحديث إسناد يعرف . والله أعلم ؛ لأنه عن أم حكيم بنت أسيد ، عن أمها ، عن مولاة لها ، عن أم سلمة » . ( ٢٢٣ / ٣ ) .  
وأعله المنذرى بجهالة حال المغيرة ومن فوقه .

قال ابن حجر في التلخيص : وأعل بما في الصحيحين عن زينب بنت أم سلمة سمعت أم سلمة تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي توفي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينها ، أفنكحلها ؟ قال : « لا » ، مرتين أو ثلاثاً .

يدخل عليها شيء من غيرها من الصبغ خاصة ، ولا بأس أن تلبس الحاد كل ثوب وإن جاد من البياض<sup>(١)</sup> ؛ لأن البياض ليس بمزين . وكذلك الصوف والوبر<sup>(٢)</sup> ، وكل ما نسج على وجهه ، وكذلك كل ثوب<sup>(٣)</sup> منسوج على وجهه لم يدخل عليه صبغ من خزّ، أو مروى إيريسم<sup>(٤)</sup> أو حشيش أو صوف أو وبر أو شعر أو غيره ، وكذلك كل صبغ لم يرد به تزين<sup>(٥)</sup> الثوب مثل السواد وما أشبهه، فإن من صبغ بالسواد إنما صبغه لتقبيحه للحنن ، وكذلك كل ما صبغ به لغير تزيينه<sup>(٦)</sup> ؛ إما لتقبيحه ، وإما لنفي الوسخ عنه ، مثل الصباغ بالسدر ، وصباغ العزّل بالحضرة يقارب السواد لا الحضرة الصافية ، وما فى مثل معناه. فأما كل صباغ<sup>(٧)</sup> كان زينة أو وشى فى الثوب بصبغ كان زينة/ أو تلميع كان زينة<sup>(٨)</sup> مثل العصب والحبرة والوشى<sup>(٩)</sup> وغيره ، فلا تلبسه الحاد ، غليظاً كان أو دقيقاً<sup>(١٠)</sup> .

ب/١٤٤  
ج

قال : والحرة الكبيرة المسلمة والصغيرة ، والذمية ، والأمة المسلمة فى الإحداد كلهن سواء ، من وجبت عليه عدة الوفاة وجب عليه الإحداد<sup>(١١)</sup> لا يختلفن . ودلت سنة رسول الله ﷺ على أن على<sup>(١٢)</sup> المعتدة من الوفاة تكون بإحداد ، ألا تعتد امرأة بغير إحداد ؛ لأنهن إن<sup>(١٣)</sup> دخلن فى المخاطبات بالعدة دخلن فى المخاطبات بالإحداد . ولو تركت امرأة/ الإحداد فى عدتها حتى تنقضى ، أو فى بعضها كانت مسيئة ، ولم يكن عليها أن تستأنف إحداداً ؛ لأن موضع الإحداد فى العدة ، فإذا مضت أو مضى بعضها لم تعد لما مضى<sup>(١٤)</sup> .

١/٤٠٣  
ص

قال الشافعى رحمه الله تعالى: ولو كان المتوفى عنها أو المطلقة مغمى<sup>(١٥)</sup> عليها أو

- (١) فى (ج) : « الأبيض » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٢ - ٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٤) فى (ظ) : « مروى أو أسمر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٥) فى (ب) : « تزيين » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٦) فى (ب) : « صبغ لغير تزيينه » ، وفى (ص) : « صبغ به لغير زينة » ، وما أثبتناه من (ج ، ظ) .  
 (٧) فى (ظ) : « صبغ » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٨) « أو تلميع كان زينة » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٩) العصب : برود يمانية ، صبغت بعد نسجها ، والحبرة : برد يمانى موشى مخططا . والوشى : نقش الثوب .  
 (١٠) فى (ب) : « رقيقاً » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (١١) فى (ج) : « وجبت عليه عدة الإحداد » ، وفى (ظ) : « وجب عليه إحداه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (١٢) « على » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .  
 (١٣) فى (ج) : « إذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (١٤) فى (ظ) : « لم تعد ما مضى » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (١٥) فى (ج) : « أو المغمى » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

مجنونة فمضت عدتها وهي بتلك الحال لا تعقل حلت ، ولم يكن عليها استئناف عدة ولا إحداد ؛ من قبل أن العدة إنما هي وقت يمر عليها تكون فيه محتبسة عن الأزواج ، كما تكون الزكاة في وقت إذا مر على رب المال زكاة (١) ، وسواء كان معتوهاً أو كان يعقل ؛ لأنه لا عمل له في وقت يمر عليه (٢) ؛ وإذا سقط عن المعتوه العمل في الصلاة سقط عن المعتدة العمل في الإحداد ، وينبغي لأهلها أن يجنبوها في عدتها ما تجتنب الحاد . وعدة المتوفى عنها والمطلقة من يوم يموت عنها زوجها / أو يطلقها ، فإن لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى تنقضى عدتها لم يكن عليها عدة : وكذلك لو لم يأتها طلاق ولا وفاة حتى يمضي بعض (٣) عدتها أكملت ما بقي من عدتها حاداً (٤) ، ولم تعد ما مضى منها .

قال الشافعي : وإن بلغها يقين وفاته أو طلاقه ، ولم تعرف اليوم الذي طلقها فيه ، ولا مات عنها ، اعتدت من يوم استيقنت بطلاقه ووفاته حتى تكمل عدتها ، ولم تعتد بما تشك فيه ، كأنه شهد عندها أنه مات في رجب وقالوا : لا ندرى في أي رجب مات ، فتعتد في آخر ساعات النهار من رجب ، فاستقبلت بالعدة شعبان ، وإذا كان اليوم العاشر بعد الأربعة الأشهر في آخر ساعات نهاره حلت ، فكانت قد استكملت أربعة أشهر وعشراً .

## [ ١٢ ] اجتماع العدتين

[ ٢٥٥٦ ] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا (٥) مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وسليمان ، أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة ، فنكحت في عدتها ، فضربها عمر بن الخطاب رحمته الله وضرب زوجها بالمخفقة ضربات ، وفرق بينهما ، ثم قال

- (١) في ( ظ ) : « زكى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٢) « عليه » : ساقطة من ( ظ ) ، وفي ( ج ، ص ) : « عليها » ، وما أثبتناه من ( ب ) .
- (٣) في ( ج ) : « بعد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .
- (٤) في ( ب ) : « حادة » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .
- (٥) في ( ظ ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

[ ٢٥٥٦ ] \* ط : ( ٢ / ٥٣٦ ) ( ٢٨ ) كتاب النكاح - ( ١١ ) باب جامع ما لا يجوز من النكاح . رقم ( ٢٧ )

ومعه قول سعيد بن المسيب . وسليمان هو ابن يسار كما في الموطأ .  
\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢١٠ ) كتاب النكاح - باب نكاحها في عدتها - عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب نحوه . وفيه : قال الزهري : فلا أدري كم بلغ ذلك الجلد ، قال : وجد عبد الملك في ذلك كل واحد منهما أربعين جلدة ، فستل عن ذلك قبيصة بن ذؤيب فقال : لو كنتم خففتهم فجلدتم عشيرين عشيرين ؟ . ( رقم ١٠٥٣٩ ) .

وعن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله بن عتبة وأبي سلمة بن عبد الرحمن : أن عمر ابن الخطاب فرق بين امرأة نكحت في عدتها وبين زوجها ، ثم قضى أنه إما امرأة نكحت في عدتها ، فذكر نحوه . ( رقم ١٠٥٤٠ ) .

عمر بن الخطاب: أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان الزوج الذي تزوج بها (١) لم يدخل بها فرق بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول، وكان خاطباً من الخطاب، وإن كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت (٢) بقية عدتها من زوجها الأول، ثم اعتدت (٣) من زوجها (٤) الآخر، ثم لم ينكحها أبداً .

قال الشافعي رحمه الله عليه : قال سعيد : ولها مهرها بما استحل منها .

[٢٥٥٧] قال الشافعي : أخبرنا (٥) يحيى بن حسان ، عن جرير ، عن عطاء بن السائب ، عن زاذان أبي عمر ، عن علي رضي الله عنه أنه قضى في التي / تزوج في عدتها أنه يفرق بينهما ، ولها الصداق بما استحل من فرجها ، وتكمل ما أفسدت من عدة الأول ، وتعتد من الآخر .

١/١٤٥  
ج

[٢٥٥٨] قال الشافعي : أخبرنا (٦) عبد المجيد عن ابن جريج قال: أخبرنا (٧) عطاء: أن رجلاً طلق امرأته فاعتدت منه حتى إذا بقي شيء من عدتها نكحها رجل في آخر عدتها - جهلا (٨) ذلك ، وبنى بها، فأتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك ففرق بينهما ،

(١) في (ظ) : « كان زوجها الذي تزوجها » ، وفي (ج) : « كان الزوج الذي تزوج بها » ، وما أثبتناه من (ب، ص) .

(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) « زوجها » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

(٥-٦) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ظ) : « أخبرني » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٨) في (ظ) : « جهلا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٢٢٠ ) كتاب النكاح - باب المرأة تزوج في عدتها - عن سفيان ، عن أبي الزناد، عن سليمان بن يسار : أن عمر قال للتي نكحت في عدتها: فرق بينهما ، وقال: لا يتناكحان أبداً ، وجعل لها المهر بما استحل من فرجها ، وأمرها أن تعتد من هذا وتعتد من هذا . (رقم ٦٩٨) .

[٢٥٥٧ - ٢٥٥٨] \* سنن سعيد بن منصور : ( الموضع السابق ) عن هشيم ، عن محمد بن سالم ، عن الشعبي : أن علياً رضي الله عنه فرق بينهما ، وجعل لها الصداق بما استحل من فرجها ، وقال: إذا انقضت عدتها إن شأته تزوجه ففعلت .

قال هشيم : وهو القول عندنا . (رقم ٦٩٩) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ) في الكتاب والباب السابقين - عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء به ، بالآخر الثاني .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٤٨ ) كتاب الطلاق - ( ١٦١ ) ما قالوا في المرأة تزوج في عدتها ففرق بينهما تعتد بأيهما تبدأ - عن إسماعيل بن عليّة ، عن صالح بن مسلم قال : قلت للشعبي : رجل طلق امرأته فجاء آخر فتزوجها . قال: قال عمر: يفرق بينهما ، وتكمل عدتها الأولى، وتستأنف من هذا عدة جديدة ، ويجعل الصداق في بيت المال ، ولا يتزوجها الثاني أبداً ، ويصير الأول خاطباً .

وقال علي : يفرق بينها وبين زوجها ، وتكمل عدتها الأولى ، وتعتد من هذا عدة جديدة ،

ويجعل لها الصداق بما استحل من فرجها ، ويصيران كلاهما خاطبين . (رقم ١٨٧٩٣) .

وأمرها أن تعتد ما بقي من عدتها الأولى ، ثم تعتد من هذا عدة مستقبلية ، فإذا انقضت عدتها فهي بالخيار إن شاءت نكحت وإن شاءت فلا .

قال : ويقول عمر وعلى نقول<sup>(١)</sup> في المرأة تنكح في عدتها تأتي بعدتين معاً ويقول على عليه السلام نقول : إنه <sup>(٢)</sup> يكون خاطباً من الخطاب ، ولم تحرم عليه ؛ وذلك أنا إذا<sup>(٣)</sup> جعلنا النكاح الفاسد يقوم مقام النكاح الصحيح في أن على المنكوحه نكاحاً فاسداً إذا أصيبت عدة كعدتها في النكاح الصحيح . فنكحت امرأة في عدتها فأصيبت ، فقد لزمها<sup>(٤)</sup> عدة الزوج الصحيح ، ثم لزمها<sup>(٥)</sup> عدة من النكاح الفاسد ، فكان عليها حقان بسبب زوجين لا يؤديهما عنها إلا بأن تأتي بهما معاً . وكذلك كل حقين لزمها<sup>(٦)</sup> من وجهين لا يؤديهما عن أحد لزمها أحدهما دون الآخر .

١/٥٣  
ظ(٥)

ولو أن امرأة طلقت ، أو ميت عنها فنكحت في عدتها ، ثم / علم ذلك فسوخ نكاحها<sup>(٧)</sup> . فإن كان الزوج الآخر لم يصبها أكملت عدتها من الأول ، ولا يبطل عنها من عدتها شيء في الأيام <sup>(٨)</sup> التي عقد عليها فيها <sup>(٩)</sup> النكاح الفاسد ؛ لأنها في عدتها / ولم تصب ، فإن كان أصابها أحصت ما مضى من عدتها قبل إصابة الزوج الآخر ، وأبطلت كل ما مضى منها بعد إصابته حتى يفرق بينه وبينها ، واستأنفت البنيان على عدتها التي كانت قبل إصابته من يوم فرق بينه وبينها ، حتى تكمل <sup>(١٠)</sup> عدتها من الأول ثم تستأنف عدة أخرى من الآخر ، فإذا أكملتها حلت منها ، والآخر خاطب من الخطاب إذا مضت عدتها من الأول وبعد لا تحرم عليه ؛ لأنه إذا كان يعقد عليها النكاح الفاسد فيكون خاطباً إذا لم يدخل بها <sup>(١١)</sup> ، فلا يكون دخوله بها في النكاح الفاسد أكثر من زناه بها ، وهو لو زنى بها في العدة كان له أن ينكحها إذا انقضت العدة .

ب/٤٠٣  
ص

(١) « نقول » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « ويقول على وعمر أنه » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) « إذا » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٤) في ( ج ) : « لزمها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٥) في ( ب ، ص ) : « لزمها » ، وما أثبتناه من ( ج ، ظ ) .

(٦) في ( ظ ) : « لزمها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في ( ج ، ص ) : « نكاحهما » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(٨) في ( ج ، ص ) : « في أيام » ، وفي ( ظ ) : « من الأيام » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٩) في ( ج ، ص ، ظ ) : « فيه » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(١٠) في ( ظ ) : « كما تكمل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(١١) « بها » : ساقطة من ( ج ، ص ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

قال: فإذا انقضت عدتها من الأول فللاخر أن يخطبها في عدتها منه ، وأحبُّ إلىَّ لو كف عنها حتى تنقضى عدتها من مائه الفاسد .

ولو كانت هذه الناحية في عدتها المصابة لا تحيض ، فاعتدت من الأول شهرين ، ثم نكحها الآخر فأصابها ، ثم فرقنا (١) بينهما ، فقلنا لها: استأنفي شهراً من يوم فارقك تكملين به الشهرين الأولين اللذين اعتدت فيه من النكاح (٢) الصحيح ، فحاضت قبل أن تكمل الشهرين ، سقطت عدتها بالشهور ، وابتدأت من الأول عدتها ثلاث حيض إذا طعنت في الدم من الحيضة الثالثة فقد (٣) حلت من الأول ، ثم كانت (٤) في حيضتها الثالثة خَلِيَّةً من الأول وغير معتدة من الآخر ، وللآخر (٥) أن يخطبها في حيضتها الثالثة ، فإذا طهرت منها اعتدت من الآخر (٦) ثلاثة أطهار ، وإذا طعنت في الدم بعد ما تكمل / الطهر الثالث حلت من الآخر (٧) أيضاً لجميع الخطاب .

ب/١٤٥  
ج

قال الشافعي رحمته الله : ولو كانت تحيض فاعتدت حيضة أو اثنتين ، ثم أصابها الزوج الآخر فجلبت (٨) ، وفرق بينهما اعتدت بالحمل ، فإذا وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها فهو للأول ، وإن كانت وضعته لسته أشهر من يوم نكحها الآخر فأكثر إلى أقل من أربع سنين من يوم فارقها الأول ، دعى له القافة . وإن كانت وضعته لأكثر من أربع سنين ساعة من يوم فارقها الأول ، فكان طلاقه لا يملك الرجعة (٩) فهو للآخر ، وإن كان طلاقه يملك الرجعة وتداعياه ، أو لم يتداعياه (١٠) ولم ينكراه ، ولا واحد منهما أريه القافة ، فأيهما أحقوه به لحق (١١) ، وإن أحقوه (١٢) بالأول فقد انقضت عدتها من الأول وحل للآخر خطبتها ، وتبتدئ عدة من الآخر ؛ فإذا قضتها حلت خطبتها للأول وغيره . فإن أحقوه بالآخر فقد انقضت عدتها من الآخر ، وتبتدئ فتكمل على ما مضى من عدة

- (١) في (ظ) : « فرق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) في (ج) : « اعتدت فيه النكاح » ، وفي (ظ) ، « اعتدت من النكاح » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٣) « فقد » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) في (ج) : « فكانت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٥) في (ج) : « والآخر » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٦ - ٧) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٨) في (ب) : « فحملت » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٩) « الرجعة » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .  
 (١٠) « أو لم يتداعياه » : سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (١١) في (ج ، ص) : « فأيهما أحقوه لحق » ، وفي (ظ) : « فأيهما أحق به لحق » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (١٢) في (ظ) « فإن أحقاه » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

الأول ، وللأول عليها الرجعة في عدتها منه إن كان طلاقه يملك فيه (١) الرجعة .

قال الشافعي رحمه الله : وإن لم يلحقه بواحد منهما أو أحقوه بهما ، أو لم تكن قافة ، أو مات قبل تراه القافة ، أو ألقته ميتاً فلم تراه القافة ، فلا يكون ابن واحد منهما في هذه الحال . / ولو كان أوصى (٢) له بشيء فولد فملكه ثم مات ، وقف عنهما معاً حتى يصطلحا فيه . وإن كان مات بعد ولاده ، وقبل موت قريب له يرثه المولود ، وقف له ميراثه حتى يتبين أمره ، فإن لم يتبين أمره لم يعط شيئاً من ميراثه من لا يعرف وارث له ، أو ليس بوارث .

ب/٥٣  
ظ (٥)

قال (٣) الربيع : فإن لم يلحقها بأحد منهما رجعا عليها بما أنفقا عليها ، ولم تحمل من عدتها به (٤) .

قال الشافعي رحمته الله : ونفقة أمه حبلى في قول من يرى النفقة للحامل في النكاح الفاسد عليهما معاً ؛ فإن لم يلحق بواحد منهما لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء من نفقتها ، وإن ألحق بأحدهما رجع الذي نفى عنه على الذي ألحق به بما أخرج من نفقتها ، والقول في رضاعه - حتى يتبين أمره - كالقول في نفقة أمه .

قال الشافعي رحمه الله عليه : وأما أنا فلا أرى على الناكح نكاحاً فاسداً نفقة في الحمل ، والنفقة على الزوج الصحيح النكاح فلا أخذه بنفقتها حتى تلد ، / فإن ألحق به الولد أعطيتها نفقة الحمل من يوم طلقها هو ، وإن أشكل أمره لم أخذه (٥) بنفقة حتى ينسب (٦) إليه الولد فأعطيتها النفقة ، وإن ألحق بصاحبه فلا نفقة عليه ؛ لأنها حبلى من غيره . وإذا كان أمر الولد مشكلاً كما وصفت فقد قضت (٧) إحدى العديتين بوضع الحمل ، وتستأنف الأخرى بعد وضع الحمل ، ولا رجعة للأول عليها في العدة الآخرة (٨) بعد الحمل . وإنما قلت : تستأنف العدة ؛ لأنني لا أدري العدة بالحمل (٩) من الأول هي

١/٤٠٤  
ص

(١) « فيه » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .

(٢) في ( ظ ) : « ولو أوصى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣-٤) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٥) في ( ج ) : « أخذ » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) في ( ب ) : « يتسبب » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٧) في ( ب ) : « انقضت » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٨) في ( ب ) : « الأخرى » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ، ظ ) .

(٩) في ( ظ ) : « بالحبل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

فتستأنف العدة من الآخر ، أو من الآخر (١) فتبنى ، فلما أشكلت جعلناها تستأنف وتلغى ما مضى من عدتها قبل الحمل ، ولا يكون الآخر خاطباً حتى ينقضى آخر عدتها .  
قال الربيع : وهذا إذا أنكره جميعاً ، فأما إذا ادعياه فكل واحد منهما مقر بأن النفقة تلزمه .

قال الشافعى رحمه الله : ولو ادعاه (٢) أحدهما وأنكره (٣) الآخر أريته القافة ، وألحقته بمن أحقوه به ، ولا حد على الذى أنكره ؛ من قبل أنه (٤) يُعزى إلى أب قبل أن (٥) يتبين (٦) له أب غيره .

قال الشافعى رحمه الله : وهكذا القول : لو نكحت ثلاثة أو أربعة فمضت عدتها من الأول ومن كل من أصابها ممن بعده ، ولا عدة عليها ممن لم يصبها منهم .

قال الشافعى رحمه الله عليه : ولو كان النكاحان (٧) جميعاً فاسدين : الأول والآخر ، كان القول فيه كالقول فى النكاح (٨) الصحيح والفاقد .

قال الشافعى رحمه الله تعالى : وهكذا كل زوجة حرة مسلمة أو ذمية ، أو أمة مسلمة ، إلا أن عدة الأمة نصف عدة الحرة فى الشهور ، وحیضتان فى الحيض ، ومثلها فى وضع الحمل ، فتصنع الأمة فى عدتها مثل ما تصنع الحرة فى عدتها .

قال الشافعى رحمه الله تعالى : وإذا طلق الرجل المرأة فأقرت بانقضاء العدة ونكحت ، فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها ، وأقل من أربع سنين من يوم طلقت ، فهو للأول ، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من يوم نكحها ، وأكثر من أربع سنين من يوم طلقتها الأول ، فليس للأول ولا للآخر .

### [ ١٣ ] باب سكنى المطلقات ونفقاتهن

قال الشافعى رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾

- (١) « أو من الآخر » : سقط من ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .
- (٢) « ادعاه » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .
- (٣) فى ( ج ، ص ، ظ ) : « فأنكر » ، وما أثبتناه من ( ب ) .
- (٤) فى ( ب ، ظ ) : « أن » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .
- (٥) « أن » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ظ ) .
- (٦) « يتبين » : ساقطة من ( ظ ) ، وفى ( ج ) : « تين » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .
- (٧) فى ( ظ ) : « النكاحان » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .
- (٨) فى ( ظ ) : « النكاح » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴿١﴾  
 الآية [ الطلاق : ١ ] . وقال عز وعلا في المطلقات : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ  
 وَجَدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِتَضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلْنَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾

[ الطلاق : ٦ ]

1/٥٤  
 ظ (٥)

قال الشافعي رحمه الله : / فذكر الله عز وجل المطلقات جملة ، لم يخص منهن  
 مطلقة دون مطلقة ، فجعل على أزواجهن أن يسكنوهن من وجدهم (١) ، وحرم عليهم أن  
 يخرجهن وعليهن أن يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فيحل إخراجهن . فكان من  
 خوطب بهذه الآية من الأزواج يحتمل أن إخراج الزوج امرأته المطلقة من بيتها منعها  
 السكنى ؛ لأن الساكن إذا قيل أخرج من مسكنه فإنما قيل : منع مسكنه ، وكما كان (٢)  
 كذلك إخراجها إياها ، وكذلك خروجها بامتناعها من السكن فيه ، وسكنها في غيره (٣) ،  
 فكان هذا الخروج المحرم (٤) على الزوج والزوجة ، رضيا بالخروج (٥) معاً ، أو سخطاه  
 معاً ، أو رضى به أحدهما دون الآخر ، فليس للمرأة الخروج ، ولا للرجل إخراجها إلا  
 في الموضع الذي استثنى الله عز وجل ؛ من أن تأتي (٦) بفاحشة مبينة وفي العذر (٧) ،  
 فكان فيما أوجب الله عز وجل على الزوج والمرأة من هذا (٨) تعبداً لهما ، وقد يحتمل  
 مع التعبد أن يكون لتحصين فرج المرأة في العدة ، ووكد (٩) إن كان بها - والله أعلم .

قال : وقد (١٠) يحتمل أمر الله عز ذكره بإسكانهن وألا يخرجن ، ولا يخرجن مع ما  
 وصفت (١١) ألا يخرجن بحال ليلاً ولا نهاراً ، ولا لمعنى إلا معنى عذر ، وقد ذهب بعض  
 من ينسب إلى العلم في المطلقة هذا المذهب (١٢) فقال : لا يخرجن ليلاً ولا نهاراً بحال إلا

(١) في ( ب ، ج ، ص ) : « وجدهن » ، وما أثبتاه من ( ظ ) .

(٢) في ( ص ) : « وكان » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٣) في ( ج ) : « وسكنها فيه في غيره » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) في ( ظ ) : « يأتين » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في ( ظ ) : « العذر » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٨) « من هذا » : سقط من ( ج ) ، وأثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٩) في ( ج ) : « ولولد » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٠) « قد » : ساقطة من ( ب ، ص ) ، وأثبتناها من ( ج ، ظ ) .

(١١) في ( ج ) : « وصف » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٢) في ( ظ ) : « المطلقة إلى هذا المذهب » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

من عذر .

ب/٤٠٤  
ص

قال الشافعي رحمه الله: ولو / فعلت هذا كان أحب إلى ، وكان احتياطاً لا يبقى في القلب معه شيء. وإنما منعنا من إيجاب هذا عليها مع احتمال الآية لما ذهبنا (١) إليه من إيجابه على ما قال ما وصفنا من احتمال الآيات قبل ما وصفنا .

ب/١٤٦  
ج

[ ٢٥٥٩ ] وأن (٢) عبد المجيد أخبرنا ، عن ابن جريج قال: أخبرنا أبو الزبير (٣) ، عن جابر . قال: طلقت خالتي / فأرادت أن تَجُدَّ (٤) نخلاً لها فزجرها رجل أن تخرج ، فأنت إلى النبي ﷺ (٥) فقال: « بلى ، فجدِّي نخلك ، فلعلك أن تصدقي أو تفعلني معروفاً » .

قال الشافعي رحمة الله عليه : نخل الأنصار قريب من منازلهم ، والجداد إنما يكون نهراً .

[ ٢٥٦٠ ] قال الشافعي رحمه الله: أخبرنا (٦) عبد المجيد ، عن ابن جريج قال: أخبرني إسماعيل بن كثير ، عن مجاهد قال : استشهد رجال يوم أحد فأم نساءهم وكن متجاورات (٧) في دار ، فجنن النبي ﷺ فقلن: يا رسول الله ، إنا نستوحش بالليل أفنيبت عند إحداكنا فإذا أصبحنا تبددنا إلى بيوتنا ؟ فقال النبي ﷺ: « تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن ، فإذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة منكن (٨) إلى بيتها » .

(١) في (ظ) : « ذهبت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) « وأن » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٣) في (ظ) : « عبد المجيد حدثنا عن ابن جريج عن أبي الزبير » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٤) تَجُدَّ : أى تقطع . ( القاموس ) .

(٥) في (ج) : « فأنت النبي » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في (ص) : « مجاورات » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٨) « منكن » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

[ ٢٥٥٩ ] \* م : ( ٢ / ١١٢١ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - (٧) باب جواز خروج المعتلة البائن والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها - من طريق ابن جريج به . ( رقم ١٤٨٣ / ٥٥ ) .

[ ٢٥٦٠ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٣٦ ) أبواب العدة - باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها - عن ابن جريج به . وإسناده حسن إلا أنه مرسل ، ولكنه يتقوى بالأثر الذي بعده ويفتاوى بعض الصحابة ويحدث القرية بنت مالك الذي صححه بعض العلماء [ رقم ٢٥٤٨ ] .

[ ٢٥٦١ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (١) عبد المجيد ، عن ابن جريج ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن عبد الله (٢) أنه كان يقول : لا يصلح للمرأة أن تبيت ليلة واحدة إذا كانت في عدة وفاة أو طلاق (٣) إلا في بيتها .

### [ ١٤ ] العذر الذي يكون للزوج أن يخرجها

قال الشافعي رحمته الله : قال الله تبارك وتعالى في المطلقات : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ [ الطلاق : ١ ] .

[ ٢٥٦٢ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (٤) عبد العزيز بن محمد ، عن محمد ، عن محمد (٥) ابن عمرو ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي (٦) ، عن ابن عباس أنه كان يقول : الفاحشة المبيّنة أن تَبْدُوَ على أهل زوجها ، فإذا بَدَتْ فقد حل إخراجها :

- (١) في (ظ) : «حدثنا» ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) في (ب) : «عبيد الله» ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) ، والبيهقي في الكبرى ٤٣٦ / ٧ .  
 (٣) في (ج) : «في عدة وفاة الطلاق» ، وفي (ظ) : «في عدة من وفاة أو طلاق» ، وما أثبتناه من (ب ، ص) ، والبيهقي في الكبرى ٤٣٦ / ٧ .  
 (٤) في (ظ) : «حدثنا» ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٥) «عن محمد» : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٦) «ابن الحارث التيمي» : سقط من (ب ، ج ، ص) ، وأثبتناه من (ظ) .

[٢٥٦١] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٣١ / ٧ ) الموضوع السابق - عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم : أن ابن عمر قال : لا تخرج المتوفى عنها من بيت زوجها . ( رقم ١٢٠٦٢ ) .  
 وعن ابن جريج به كما هنا سنداً ومتناً . ( رقم ١٢٠٦١ ) .

[٢٥٦٢] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٣ ) كتاب الطلاق - باب ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ - عن الثوري ، عن محمد بن عمرو بن علقمة به ، وعن ابن عيينة ، عن محمد بن عمرو به . ( رقم ١١٠٢٢ - ١١٠٢١ ) .

\* السنن الكبرى للبيهقي : ( ٧ / ٤٣١ - ٤٣٢ ) كتاب العدد - (٢١) باب ما جاء في قول الله عز وجل : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ - من طريق الشافعي وسفيان عن عبد العزيز بن محمد به .  
 ومن طريق عبد الله بن وهب ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو مولى المطلب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أنه سئل عن هذه الآية ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ فقال ابن عباس رحمته الله : الفاحشة المبيّنة أن تفضح المرأة على أهل الرجل وتؤذيهم .

[ ٢٥٦٣ ] / أخبرنا (١) عبد العزيز بن محمد ، عن محمد بن عمرو ، عن محمد بن إبراهيم ، أن عائشة كانت تقول : اتقى الله يا فاطمة ، فقد علمت في أي شيء كان ذلك .

[ ٢٥٦٤ ] قال : أخبرنا (٢) مالك ، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس : أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام (٣) ، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطه ، فقال : والله مالك علينا من شيء ؛ فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال (٤) : « ليس لك عليه (٥) نفقة » ، وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك . ثم قال : « تلك امرأة يغشاها أصحابي ، فاعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك » (٦) .

(١-٢) في (ظ) : « حلثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ج) : « في الشام » ، وفي (ظ) : « في مال له » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « فقال » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) في (ج) : « عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) في (ج) : « تضعين ثيابك حيث شئت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

[ ٢٥٦٣ ] \* خ : ( ٣ / ٤١٨ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ٤١ ) باب قصة فاطمة بنت قيس - عن محمد بن بشار عن غندر ، عن شعبة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة ، ألا اتقى الله - يعني في قولها : لا سكنى ، ولا نفقة . ( رقم ٥٢٢٣ ) .

\* م : ( ٢ / ١١١٦ - ١١٢١ ) ( ١٨ ) كتاب الطلاق - باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها - من طريق يعقوب ابن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن صالح ، عن ابن شهاب : أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره : أن فاطمة بنت قيس أخبرته : أنها كانت تحت أبا حفص بن المغيرة ، فطلقها آخر ثلاث تطليقات ، فزعمت أنها جاءت رسول الله ﷺ تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى ، فأبى مروان أن يصدق في خروج المطلقة من بيتها ، وقال عروة : إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس .

ومن طريق الليث عن عقيل ، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله ، مع قول عروة : أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة .

\* د : ( ٢ / ٧١٨ ) ( ٧ ) كتاب الطلاق - ( ٤٠ ) باب من أنكروا على فاطمة بنت قيس - عن سليمان ابن داود ، عن ابن وهب ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه قال : لقد عابت ذلك عائشة أشد العيب - يعني حديث فاطمة بنت قيس - وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش ، فحيف على ناحيتها ، فلذلك رخص لها رسول الله ﷺ . ( رقم ٢٢٩٢ ) .

وعن محمد بن كثير ، عن سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه عن عروة بن الزبير ، أنه قيل لعائشة : ألم ترى قول فاطمة ؟ قالت : أما إنه لا خير لها في ذلك . ( رقم ٢٢٩٣ ) .

[ ٢٥٦٤ ] \* ط : ( ٢ / ٥٨٠ - ٥٨١ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢٣ ) باب ما جاء في نفقة المطلقة . ( رقم ٦٧ ) .

وقد اختصره الإمام الشافعي هنا ، وروى الجزء الذي اختصره في باب : نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه . ( رقم ٢٢٤٧ ) وقد أثبتناه كاملاً من الموطأ هناك .

\* م : ( ٢ / ١١١٤ ) في الكتاب والباب السابقين - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به .

[ ٢٥٦٥ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (١) إبراهيم بن أبي يحيى (٢) ، عن عمرو بن ميمون بن مهران ، عن أبيه ، قال : قدمت المدينة فسألت عن أعلم أهلها ؟ فدفعت إلى سعيد بن المسيب ، فسألته عن المتوتة ؟ فقال : تعتد في بيت زوجها . فقلت : فأين حديث فاطمة بنت قيس ؟ فقال : هاه ، ووصف أنه تغيط ، وقال : فنتت فاطمة الناس ، كانت (٣) للساهنا ذرابة ، فاستطالت على أحمائها ، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم (٤) .

[ ٢٥٦٦ ] قال : أخبرنا (٥) مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم وسليمان : أنه سمعها يذكران : أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة ، فانتقلها عبد الرحمن بن الحكم ، فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فقالت (٦) : اتق الله يا مروان ، واردد المرأة إلى بيتها . فقال مروان في حديث سليمان : إن عبد الرحمن غلبنى . وقال مروان في حديث القاسم : أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس ؟ فقالت عائشة : لا عليك ألا تذكر شأن فاطمة ، فقال : إن كان إنما بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر .

[ ٢٥٦٧ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (٧) مالك ، عن نافع : أن ابنة لسعيد بن

(١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « إبراهيم بن محمد » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ظ) : « كان » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٤) في (ج) : « في بيت أم مكتوم » ، وما أثبتاه من (ب ، ص ، ظ) .

(٥) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٦) في (ج) : « فقال » ، وما أثبتاه من (ب ، ص ، ظ) .

(٧) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٥٦٥ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٢٦ / ٧ ) أبواب النفقة والعدة - باب الكفيل في نفقة المرأة - عن ابن

جرير ، عن ميمون بن مهران قال : ذكرت ابن المسيب حديث فاطمة . قال : فنتت فاطمة الناس . (رقم ١٢٣٧) .

وعن عبد الله بن محرز ، عن ميمون بن مهران ومعمر ، عن جعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران قال : سألت ابن المسيب : أتخرج المطلقة الثلاث من بيتها ؟ فقال : لا ، فقلت : فأين حديث فاطمة ؟ قال : تلك امرأة فنتت الناس ، كانت أسنة على أحمائها .

\* د : ( ٢ / ٧١٩ ) في الكتاب والباب السابقين - عن أحمد بن عبد الله بن يونس ، عن زهير ، عن جعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران قال : قدمت المدينة ... فذكر نحو ما هنا . (رقم ٢٢٩٦) .

[ ٢٥٦٦ ] \* ط : ( ٢ / ٥٧٩ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢٢ ) باب ما جاء في عدة المرأة في بيتها إذا طلقت فيه .

(رقم ٦٣) . وفيه : القاسم بن محمد وسليمان بن يسار .

\* خ : ( ٣ / ٤١٨ ) ( ٦٨ ) كتاب الطلاق - ( ٤١ ) باب قصة فاطمة بنت قيس - عن إسماعيل ، عن

مالك به . (رقم ٥٣٢١ - ٥٣٢٢) . وإسماعيل هو ابن أبي أويس .

[ ٢٥٦٧ ] \* ط : ( الموضوع السابق ) . (رقم ٦٤) .

زيد كانت / عند عبد الله فطلقها البتة ، فخرجت فأنكر ذلك عليها ابن عمر .

قال الشافعي رحمه الله : فعائشة ، ومروان ، وابن المسيب يعرفون أن حديث (١) فاطمة في أن النبي ﷺ أمرها بأن / تعتد في بيت ابن أم مكتوم كما حدثت ، ويذهبون إلى أن ذلك إنما كان للشر (٢) ، ويزيد ابن المسيب : بتبين استظالتها على أحمائها ، ويكره لها ابن المسيب وغيره أنها (٣) كتمت في حديثها السبب الذي أمرها النبي ﷺ أن تعتد في غير بيت زوجها خوفاً أن يسمع ذلك سامع فيرى أن للمبتوتة أن تعتد حيث شاءت .

قال الشافعي رحمه الله : وسنة رسول الله ﷺ في حديث فاطمة بنت قيس إذ بذت على أهل زوجها فأمرها أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم (٤) تدل على معنيين : أحدهما : أن ما تأول (٥) ابن عباس في قول الله عز ذكره : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ ﴾ هو البذاء على أهل زوجها ، كما تأول إن شاء الله .

قال : وبين (٦) إنما أذن لها أن تخرج من بيت زوجها فلم يقل لها النبي ﷺ : اعتدى حيث شئت ، ولكنه حصنها حيث رضى إذ كان زوجها غائبا ، ولم يكن له وكيل بتحسينها (٧) . فإذا بذت المرأة على أهل زوجها فجاء من بذائها ما يخاف تساعراً (٨) بذاءة إلى تساعر الشر ، / فلزوجها إن كان حاضراً إخراج أهله عنها ، فإن لم يخرجهم أخرجها إلى منزل غير منزله ، فحصنها (٩) فيه ، وكان عليه كراؤه إذ كان له منعها أن تعتد حيث شاءت ، كان عليه كراء المنزل . وإن كان غائبا كان لوكيله من ذلك ما له . وإن لم يكن له وكيل كان السلطان ولي الغائب يفرض لها منزلاً فيحصنها (١٠) فيه ، فإن تطوع السلطان به ،

- (١) في (ج) : « يعرفون حديث » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) في (ج) : « كانت للشر » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٣) في (ص) : « إنما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٤) في (ج) : « بيت أم مكتوم » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٥) في (ظ) : « على ما تأول » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٦) في (ج ، ظ) : « وتين » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٧) في (ص) : « يحصنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٨) تساعر بذاءة : أي تهيج بذاءة .
- (٩ - ١٠) في (ج) : « يحصنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

ولفظه : عن نافع ، أن بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عبد الله بن عمرو بن

عثمان بن عفان ، فطلقها البتة ، فانتقلت ، فأنكر عليها عبد الله بن عمر .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٢٦ ) أبواب العدة والنفقة - باب الكفيل في نفقة المرأة - عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر قال : لا تتنقل المبتوتة من بيت زوجها حتى يخلو أجلها . ( رقم ١٢٠٣٩ ) .

أو أهل المنزل، فذلك ساقط عن الزوج، ولم نعلم فيما مضى أحداً بالمدينة أكرى أحداً منزلاً وإنما كانوا يتطوعون بإنزال منازلهم وبأموالهم مع منازلهم، وإن لم يتطوع به السلطان ولا غيره فعلى زوجها كراء المنزل الذى تصير إليه. ولا يتكارى لها السلطان إلا بأخف ذلك على الزوج، وإن كان بذواها حتى يخاف أن يتساعر ذلك بينها وبين أهل زوجها عذراً فى الخروج من بيت زوجها، كان كذلك كل ما كان فى معناه وأكثر، من أن يجب حد عليها، فتخرج ليقام عليها الحد (١)، أو حق فتخرج لتحاكم (٢) فيه، أو يخرجها أهل منزل هى فيه (٣) بكراء، أو عارية ليس لزوجها، أو يهدم منزلها الذى كانت فيه، أو تخاف فى منزل هى فيه على نفسها أو مالها، أو ما أشبه هذا من العذر فللزوج فى هذه الحالات أن (٤) يحصنها حيث صيرها، وإسكانها وكراء منزلها.

قال: وإن (٥) أمرها أن تكارى منزلاً بعينه فتكارتها، فكراؤه عليه متى قامت به عليه. وإن (٦) لم يأمرها فتكارت منزلاً فلم ينهها، ولم يقل لها: أقمى فيه، فإن طلبت الكراء وهى فى العدة استقبل كراء منزلها من يوم تطلبه حتى تنقضى العدة، وإن لم تطلبه حتى تنقضى العدة، فحَقَّ (٧) لها تركته، وعصت بتركها أن يسكنها، فلا يكون لها وهى عاصية سكنى وقد مضت العدة، وإن أنزلها منزلاً له بعد الطلاق، أو طلقها فى منزل له أو طلقها (٨) وهى زائرة، فكان عليها أن تعود إلى منزل له. وإن طلقها فى منزل له (٩) قبل يفلس، ثم فلس فهى أحق بالمنزل منه ومن غرمائه، كما تكون أحق به لو أكرأها وأخذ كراءه منها من غرمائه، أو أقر لها بأنها تملك / عليه السكنى قبل يقوم غرماؤه عليه. وإن كان فى المنزل الذى أنزلها فيه فضل عن سكنائها، كانت أحق بما يكفيها ويسترها من منزله، وكان الغرماء أحق بما بقى منه؛ لأنه شئ أعطأها إياه لم يستحق أصله عليه (١٠)، ولم يهبه لها فتكون أحق به، وإنما هو عارية، وما أعار فلم يملكه من أعييره (١١) فغرماؤه أحق به ممن أعييره.

- (١) الحد: ساقطة من (ب، ج، ص)، وأثبتتها من (ظ).
- (٢) فى (ب): الحد، وفى (ج، ص): تحاكم، وما أثبتته من (ظ).
- (٣) فى (ج): أهل منزل فيه، وما أثبتته من (ب، ص، ظ).
- (٤) أن: ساقطة من (ظ)، وأثبتتها من (ب، ج، ص).
- (٥) ما بين الرقمين سقط من (ظ)، وأثبتته من (ب، ج، ص).
- (٦) فى (ص): الحق، وما أثبتته من (ب، ج، ظ).
- (٨) فى منزل له أو طلقها: سقط من (ظ)، وأثبتته من (ب، ج، ص).
- (٩) وإن طلقها فى منزل له: سقط من (ب، ج، ظ)، وأثبتته من (ص).
- (١٠) فى (ج): عنها، وما أثبتته من (ب، ص، ظ).
- (١١) فى (ج): أعييره، وما أثبتته من (ب، ص، ظ).

ولو كان طلاقه إياها بعد ما يقف السلطان ماله للغرماء، كانت أسوة الغرماء في كراء منزل بقدر كرائه، ويحصنها حيث يكارى (١) لها، فإن كان لأهلها منزل أو لغير أهلها (٢) فأرادت نزوله، وأراد إنزالها غيره (٣)، فإن تكارى لها منزلاً فهو أحق بأن يتزلها حيث أراد، وإن لم يتكار لها منزلاً ولم يجده لم يكن عليها أن تعتد (٤) حيث أراد / زوجها بلا منزل يعطيها إياه، وتعتد حيث قدرت إذا كان قرب نفقة، ومنزلاً ستيراً منفرداً، أو مع من لا يخاف؛ فإن دعت إلى حيث يخاف منعته. ولو أعطاهما السلطان في هذا كله كراء منزل كان أحب إلى، وحصنها له فيه (٥).

ب/٤٠٥  
ص

قال الشافعي رحمه الله: وكل نكاح صحيح طلق رجل فيه امرأته (٦) مسلمة حرة، أو ذمية، أو مملوكة، فهو كما وصفت في الحرة، إلا أن لأهل الذمية (٧) أن يخرجوها في العدة، ومتى أخرجوها فلا نفقة لها إن كانت حاملاً، ولا سكنى، كان طلاق زوجها (٨) يملك الرجعة أو لا / يملكها. وهكذا كل زوج حر مسلم وذمي، وعبد أذن له سيده في النكاح، فعليه من سكنى امرأته ونفقتها، إذا كانت حرة أو أمة متروكة معه ما على الحر، وليس نفقتها وهي زوجة له بأوجب من سكنها في الفراق ونفقتها عليه.

ب/٥٥  
ظ (٥)

قال الشافعي رحمه الله: وإذا كان الطلاق لا يملك فيه الزوج الرجعة فهكذا القول في السكنى، فأما الطلاق يملك فيه الزوج الرجعة فحال المرأة في السكنى والنفقة حال امرأته التي لم تطلق؛ لأنه يرثها وترثه في العدة، ويقع عليها إيلاؤه، وليس له أن ينقلها من منزله إلى غيره إلا أن تبذو، أو يراجعها (٩) فيحولها حيث شاء. وله أن يخرجها قبل مراجعتها إن بذت عليه، كما تخرج التي لا يملك رجعتها، والله الموفق.

## [ ١٥ ] نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها

قال الشافعي رحمه الله: قال الله تبارك وتعالى في المطلقات: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

- (١) في (ص): «يتكارى»، وما أثبتناه من (ب، ج، ظ).
- (٢) «أو لغير أهلها»: سقط من (ج)، وأثبتناه من (ب، ص، ظ).
- (٣-٤) ما بين الرقمين سقط من (ظ)، وأثبتناه من (ب، ج، ص).
- (٥) في (ظ): «وحصنها فيه»، وما أثبتناه من (ب، ج، ص).
- (٦) في (ج): «امرأة»، وما أثبتناه من (ب، ص، ظ).
- (٧) في (ظ): «لأهل الأمة»، وما أثبتناه من (ب، ج، ص).
- (٨) «زوجها»: ساقطة من (ج)، وأثبتناها من (ب، ص، ظ).
- (٩) في (ص): «ويراجعها»، وما أثبتناه من (ب، ج، ظ).

سَكْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِتَضَيَّقُوا عَلَيْهِنَّ ﴿ الآية إلى : ﴿ فَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٦ ] . قال : فكان بيننا - والله أعلم - في هذه الآية أنها في المطلقة التي (١) لا يملك زوجها رجعتها ، من قبل أن الله عز وجل لما (٢) أمر بالسكنى عاماً ، ثم قال في النفقة : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [ الطلاق : ٦ ] دل على أن الصنف الذى أمر بالنفقة على ذوات الاحمال منهن ، صنف دل الكتاب على أن لا نفقة على غير ذوات الاحمال منهن ؛ لانه إذا أوجب لمطلقة بصفة (٣) نفقة ففى ذلك دليل على أنه لا تجب نفقة لمن كان فى غير صفتها (٤) من المطلقات .

قال الشافعى رحمته الله : فلما لم أعلم (٥) مخالفاً من أهل العلم فى أن المطلقة (٦) التى يملك زوجها رجعتها فى معانى الأزواج فى أن عليه نفقتها وسكنائها ، وأن طلاقه وإيلائه / وظهاره ولعانه يقع عليها ، وأنه يرثها وترثه ، كانت الآية على غيرها من المطلقات ، ولم يكن من المطلقات واحدة تخالفها إلا مطلقة لا يملك الزوج رجعتها .

قال الشافعى رحمة الله عليه : والدليل من كتاب الله عز وجل كاف فيما (٧) وصفت من سقوط نفقة التى لا يملك الزوج (٨) رجعتها ، وبذلك جاءت سنة رسول الله ﷺ .

[ ٢٥٦٨ ] قال الشافعى رحمته الله : أخبرنا مالك ، عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود ابن سفيان ، عن أبى سلمة ، عن فاطمة بنت قيس : أن (٩) أباً عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته ، فقال : ما لك علينا نفقة ، فأتت النبى ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : « ليس لك عليهم نفقة » .

- (١) « التى » : ساقطة من (ج ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٢) فى (ظ) : « إنما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) فى (ج ، ظ) : « نصف » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٤) فى (ظ) : « صنفها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٥) فى (ج) : « فلما أعلم » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ ، ص) .
- (٦) فى (ج) : « للمطلقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٧) فى (ظ) : « بما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٨) فى (ج) : « زوجها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٩) « أن » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

[٢٥٦٩] أخبرنا (١) عبد المجيد بن عبد العزيز (٢) ، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله: أنه (٣) سمعه يقول: نفقة المطلقة ما لم تُحرم، فإذا حرمت فمتاع بالمعروف .

[٢٥٧٠] أخبرنا (٤) عبد المجيد ، عن ابن جريج قال: قال عطاء: ليست الميتة الحبلية منه في شيء إلا أنه ينفق عليها من أجل الحبل ، فإذا كانت غير حبلية فلا نفقة لها .

قال (٥) الشافعي رضي الله عنه : فكل مطلقة كان زوجها يملك رجعتها فلها النفقة ما كانت في عدتها منه ، وكل مطلقة كان زوجها لا يملك رجعتها فلا نفقة لها (٦) في عدتها منه ، إلا أن تكون حاملاً فيكون عليه نفقتها ما كانت حاملاً . وسواء / في ذلك كل زوج حر ، وعبد، وذمي ، وكل زوجة أمة ، وحررة ، وذمية (٧) .

قال : وكل ما وصفنا من متعة لمطلقة ، أو سكنى لها (٨) ، أو نفقة ، فليست إلا في نكاح صحيح ثابت، فأما كل نكاح كان مفسوخاً فليست (٩) فيه نفقة ، ولا متعة ولا سكنى ، وإن (١٠) كان فيه (١١) مهر بالمسيس حاملاً كانت أو غير حامل .

قال : وإذا / طلق الرجل امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فادعت حبلأً وأنكره الزوج ، أو لم ينكره ولم يقر به ، ففيها قولان:

- (١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٢) في (ج) : « أخبرنا عبد العزيز » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٣) « أنه » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .
- (٤) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) ، وفي (ج) فيه تحريف .
- (٧) في (ج) : « وحررة مسلمة وذمية » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٨) في (ظ) : « أو سكناها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٩) في (ظ) : « فليس » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (١٠) في (ص) : « وإذا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (١١) في (ظ) : « فيها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٥٦٩] \* مصنف ابن أبي شيبة: (٤ / ١٣٦) كتاب الطلاق - (١٣٩) من قال في المطلقة ثلاثاً : لها النفقة - عن

غندر ، عن ابن جريج به . (رقم ١٨٦٥٧) .

[٢٥٧٠] \* مصنف عبد الرزاق: (٧ / ١٨) أبواب العدة والنفقة - باب عدة الحبلية ونفقتها - عن ابن جريج به .

(رقم ١٢٠١٥) .

أحدهما : أن تحصى من يوم طلقها (١) ، وكم نفقة مثلها في كل شهر من تلك الشهور، فإذا ولدت قضى لها بذلك كله عليه ؛ لأن الحمل لا يعلم بيقين حتى تلده (٢).

قال : ومن قال هذا قال: إن الله عز وجل قال: ﴿ وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلْنَ فَانْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] يحتمل فعليكم نفقتهن حتى يضعن (٣) حملهن ، ليست بساقطة سقوط من لا نفقة له غير الحوامل (٤) . وقال (٥) : قد قال الله عز وجل: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ [النساء: ١٠] فلو مات رجل وله حبل لم يوقف للحبل ميراث رجل ولا ميراث ابنة ؛ لأنه قد يكون عدداً ، ووقفنا الميراث حتى يتبين (٦)، فإذا بان أعطيناه . وهكذا لو أوصى بحبل أو أوصى (٧) لحبل ، أو كان الوارث أو الموصى له غائباً ، ولا يعطى إلا بيقين ، وقال : أرأيت لو أربها النساء فقلن : بها حمل (٨) ، فانفقنا (٩) عليها ، ثم أنفُسُ (١٠) ، فعلمنا أن ليس بها حمل (١١) ، أليس قد علمنا أنا أعطينا من مال الرجل ما لم يجب عليه ؟ وإن قضينا برده فنحن لا نقضى بشيء مثله ثم نرده ؟

والقول الثاني: أن تحصى من يوم طلقها الزوج ويراها النساء، فإن قلن: بها حمل أنفق عليها حتى تضع حملها ، وإن قلن : لا يبين أحصى عليها وتركت ، حتى يقلن قد بان ، / فإذا قلن : قد بان أنفق عليها لما مضى من يوم طلقها إلى أن تضع حملها ، ثم لا نفقة عليه بعد وضعها حملها ، إلا أن ترضع ، فيعطيها أجر مثلها في الرضاعة أجراً لا نفقة . ولو (١٢) طلقها ثم ظهر بها حبل (١٣)، فذكر له ففاه ، وقذفها لاعنها ، ولا نفقة عليه إن كان لاعنها ، فأبرأناه (١٤) من النفقة، ثم أكذب نفسه حد ولحق به الحمل إن

(١) في (ظ) : « طلاقها » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « تلده » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) « حتى يضعن » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ص) : « الحمل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٥) « وقال » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٦) في (ص ، ظ) : « يتين » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٧) « بحبل أو أوصى » : سقط من (ب) ، وأثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .

(٨) في (ج ، ظ) : « حبل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٩) في (ظ) : « فانفق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١٠) أنفُسُ : ذهب ما في البطن .

(١١) في (ظ) : « أن ليس بحبل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١٢) في (ظ) : « وإن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(١٣) في (ج) : « حمل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(١٤) في (ج) : « فأبرأه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

تم، وأخذت منه النفقة التي أبطلت عنه ، وكذلك إن كان إقراره بالكذب بعد رضاع الولد ألزمته رضاعه ونفقته ، وهكذا لو أكذب نفسه بعد موت الولد أخذت منه نفقة الحمل (١) والرضاع والولد .

وإذا قال القوابل : بالملقة (٢) التي لا يملك رجعتها حبل ، فأنفق عليها الزوج بغير أمر سلطان ، أو جبره الحاكم على النفقة عليها ، ثم علم أن لم يكن بها حبل (٣) رجع عليها في الحالين معاً ؛ لأنه إنما أعطاها إياه على أنه واجب عليه (٤) فلما علم أنه لم يجب عليه (٥) رجع عليها بمثل ما أخذت منه ، إن كان له مثل ، أو قيمته (٦) يوم دفعه إليها إن لم يكن له مثل . وكل زوجة صحيحة النكاح فرقت بينهما بحال كما ذكرناه (٧) في المختلعة ، والمخيرة ، والمملّكة ، والمبتدأ طلاقها ، والأمة تخير فتختار الفراق ، والرجل يغر المرأة بنسب فيوجد دونه فتختار فراقه ، والمرأة تفر بأنها حرة فتوجد أمة ، أو تجده أجزم ، أو أبرص ، أو مجنوناً فتختار فراقه ، أو يجدها كذلك فيفارقتها فتكون حاملاً - في هذه الحالات - فعلى الزوج نفقتها حتى تضع حملها .

قال : وكل نكاح كان فاسداً بكل حال مثل النكاح (٨) بغير ولى أو بغير شهود ، أو نكاح المرأة ولم ترض ، أو كارهة فحملت ، فلها الصداق بالميسر ، ولا نفقة لها في العدة ولا الحمل .

/ قال (٩) أبو محمد : وفيها قول آخر (١٠) : أن لها النفقة بالحمل وإن كان نكاحاً فاسداً ؛ لأنه يلحق به الولد . فلما كان إذا طلقها غير حامل لم تكن زوجة فبرئت منه لم يكن لها نفقة ، علمنا أنه (١١) جعلت النفقة لو أقر بالحمل .

- (١) في (ج ، ظ) : « الحبل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٢) في (ظ) : « بالملق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) في (ج) : « حمل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٦) في (ص) : « أو قيمة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٧) في (ج ، ظ) : « ذكرنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٨) في (ج) : « بكل نكاح مثل نكاح » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٩) من هنا إلى قوله : « قال الشافعي » سقط من (ظ) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (١٠) « آخر » : ساقطة من (ب ، ص) ، وأثبتناها من (ج) .
- (١١) في (ج) : « علمته أنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

كتاب العدد / نفقة المرأة التي لا يملك زوجها رجعتها \_\_\_\_\_ ٦٠٧

قال الشافعي رحمته الله: وكل مطلقة يملك زوجها الرجعة كانت (١) عدتها الشهور ، فحاضت بعد مضي شهرين استقبلت الحيض ، ثم عليه النفقة ما كانت في العدة . ولو حاضت ثلاث حيض استبرأت نفسها من الرية ، وكانت لها النفقة حتى تطعن في الدم/ من الحيضة الثالثة ، فإن ارتابت أمسكت عن النكاح ووقف عن (٢) نفقتها ، فإن بان بها حبل كان القول فيها كالقول فيمن بان بها (٣) حبل بالنفقة حتى يبين ، أو الوقف حتى تضع ، فإن أنفَسَ ما ظن من حملها ردت من النفقة ما أخذت بعد دخولها في الدم من الحيضة الثالثة .

ب/٤٠٦  
ص

قال : وهكذا إن كانت عدتها الشهور فارتابت ، سواء لا يختلفان ، ولو كانت (٤) عدتها الشهور فارتابت أمسكت عن الرية ، فإن حاضت بعد ثلاثة أشهر فلها النفقة في الثلاثة حتى تنقضي ، ولا نفقة لها بعد الثلاثة ، ولا عدة عليها . فإن ارتابت بحمل أمسكت ولم ينفق عليها حتى (٥) يبين ، ثم يكون القول فيه كالقول في الحمل إذا بان ، سواء من رأى ألا ينفق عليها حتى (٦) تضع أمسك حتى تضع ، ثم أعطاها نفقة (٧) من يوم قطع النفقة عنها إلى أن وضعت . ومن رأى أن ينفق (٨) عليها إذا بان الحمل أعطاها النفقة منذ أمسك عنها إلى أن بان بها (٩) الحمل، / ومن حين بان الحمل إلى أن تضع ، فإن بطل الحمل ردت النفقة بعد الثلاثة الأشهر، وينفق عليها حتى تضع آخر حملها ، وإن كان بين وضع ولادها أيام .

١/١٤٩  
ج

قال : وإن كان بها حبل ولا يملك زوجها رجعتها فأنفق عليها زوجها من حين طلقها حتى جاوزت أربع سنين فلم تلد ، ردت النفقة من يوم طلقها ، لانا لا نلحق به الحمل ، ولا نفقة لها في العدة ، إلا أن تكون حاملاً منه .

(١) في (ظ) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) « عن » : ساقطة من (ظ) ، وفي (ج) : « من » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ج ، ص ، ظ) : « به » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٤) في (ظ) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٧) في (ج ، ظ) : « النفقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٨) في (ظ) : « أنه ينفق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٩) « بها » : ساقطة من (ظ) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ص) .

## [١٦] امرأة المفقود

قال الشافعي رحمه الله : قال الله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ ﴾ [ الاحزاب : ٥٠ ] . قال : وجعل رسول الله ﷺ على الزوج نفقة امرأته ، وحكم الله عز وجل بين الزوجين أحكاماً منها : اللعان ، والظهار ، والإيلاء ، ووقوع الطلاق .

قال الشافعي رحمه الله : فلم يختلف المسلمون فيما (١) علمته في أن ذلك لكل زوجة على كل زوج (٢) غائب وحاضر . ولم يختلفوا في أن لا عدة على زوجة (٣) إلا من وفاة أو طلاق . وقال الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَدْرُونَ أَنَّ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾ الآية [ البقرة ٢٣٤ ] وقال عز ذكره : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ [ النساء : ١٢ ] . قال : فلم أعلم مخالفاً في أن الرجل أو المرأة لو غابا أو أحدهما (٤) برأ أو بحراً علم مغيبهما أو لم يعلم ، فماتا ، أو أحدهما (٥) ، فلم يسمع لهما بخبر ، أو أسرهما العدو فصيروهما إلى حيث لا خبر (٦) عنهما ، لم نورث واحداً منهما من صاحبه إلا ييقين وفاته قبل صاحبه . فكذلك عندى (٧) امرأة الغائب أى غيبة كانت مما وصفت أو لم أصف ، بإسار عدو ، أو بخروج الزوج ثم خفى مسلكه ، أو بهيام من ذهاب عقل ، أو خروج فلم يسمع له ذكر ، أو بمركب فى بحر فلم يأت له خبر ، أو جاء خبر أن غرقاً (٨) كان ، يرون أنه قد كان فيه ولا يستيقنون أنه فيه ، لا تعدد امرأته ولا تنكح أبداً حتى يأتيها يقين وفاته ، ثم تعدد من يوم استيقنت وفاته ، وترثه ، ولا تعدد امرأة من وفاة (٩) ومثلها يرث إلا ورثت زوجها الذى / اعتدت من وفاته ، ولو طلقها

١/٥٧  
ظ (٥)

(١) « فيما » : ساقطة من ( ج ، ص ، ظ ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٢) فى ( ج ) : « لكل زوج على كل زوجة » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٣) فى ( ج ) : « زوج » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) فى ( ظ ) : « لا يخبر » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) « عندى » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٨) فى ( ص ) : « أن حرقاً » ، وما أثبتاه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٩) فى ( ج ) : « من يوم وفاة » ، وما أثبتاه من ( ب ، ص ، ظ ) .

وهو خفي الغيبة بعد أي هذه الأحوال كانت ، أو آلى منها ، أو تظاهر ، أو قذفها لزمه ما يلزم الزوج الحاضر في ذلك كله ، وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن تكون امرأة رجل يقع عليها ما يقع على الزوجة (١) تعتد ، لا من طلاق ولا وفاة ، كما لو ظنت أنه طلقها أو مات عنها (٢) لم تعتد من طلاق إلا (٣) بيقين ، وهكذا لو تربصت سنين كثيرة بأمر حاكم واعتدت ، وتزوجت ، فطلقها الزوج الأول المفقود لزمها الطلاق . وكذلك إن آلى منها ، أو تظاهر ، أو قذفها ، لزمه ما يلزم الزوج . وهكذا لو تربصت بأمر حاكم أربع سنين ثم اعتدت فأكملت أربعة أشهر وعشراً ، ونكحت ، ودخل بها ، أو نكحت ولم يدخل بها ، أو لم تنكح وطلقها الزوج الأول المفقود ، في هذه الحالات لزمها الطلاق ؛ لأنه زوج . وهكذا لو تظاهر منها ، أو قذفها ، أو آلى منها لزمه ما يلزم المولى ، غير أنه ممنوع من فرجها لشبهة بنكاح (٤) غيره ، فلا يقال له : في حتى / تعتد من الآخر إذ (٥) كانت دخلت عليه ، فإذا (٦) أكملت عدتها أجل (٧) من يوم تكمل (٨) عدتها أربعة أشهر وذلك حين حل له فرجها ، وإن أصابها فقد خرج من طلاق الإيلاء وكفر ، وإن لم يصبها قيل له : أصبها أو طلق .

١/٤٠٧  
ص

ب/١٤٩  
ج

/ قال : ويُنْفَقُ عليها من مال زوجها المفقود من حين يفقد حتى يعلم يقين موته .

قال : وإن أجلها حاكم أربع سنين أنفق عليها فيها ، وكذلك في الأربعة الأشهر والعشر من مال زوجها . فإذا نكحت لم ينفق عليها من مال الزوج المفقود ؛ لأنها مانعة له نفسها . وكذلك لا ينفق عليها وهي في عدة منه لو طلقها أو مات عنها ولا بعد ذلك ، ولم أمنعها النفقة من قبل أنها زوجة الآخر ، ولا أن عليها منه عدة ، ولا أن بينهما ميراثاً ، ولا أنه يلزمها طلاقه ، ولا شيء (٩) من الأحكام بين الزوجين ، إلا (١٠) لحوق الولد به

(١) في (ظ) : « الزوج » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ج) : « أنه مات أو غاب عنها » ، وفي (ظ) : « أنه طلقها أو غاب عنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) « إلا » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ب) : « بشبهة بنكاح » ، وفي (ج) : « بشبهة نكاح » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .

(٥) في (ب) : « إذا » ، وفي (ج) : « إن » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .

(٦) في (ظ) : « فإن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

(٧) في (ج) : « أحلت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(٨) في (ص) : « تكملت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .

(٩) في (ج) : « ولا في شيء » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .

(١٠) في (ظ) : « لا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

إن أصابها . وإنما (١) منعتها النفقة من الأول لأنها مخرجة نفسها من يديه ، ومن الوقوف عليه ، كما تقف المرأة على زوجها الغائب بشبهة فمنعتها نفقتها في الحال التي كانت فيها مانعة له نفسها بالنكاح والعدة ، وهي لو كانت في المصّر (٢) مع زوج فمنعته نفسها منعتها نفقتها بعصيانها ، ومنعتها نفقتها بعد عدتها من زوجها الآخر بتركها حقها من الأول وإباحتها نفسها لغيره ، على معنى أنها خارجة من الأول . ولو أنفق عليها في غيبته ، ثم ثبتت البيّنة على موته في وقت ، ردت كل ما أخذت من النفقة من حين مات ، فكان لها الميراث .

ولو حكم لها حاكم بأن تزوج فتزوجت ، ففسخ نكاحها ، وإن لم يدخل بها فلا مهر لها ، وإن دخل بها فأصابها فلها مهر مثلها لا ما سمي (٣) لها ، وأفسخ (٤) النكاح ، وإن لم يفسخ حتى (٥) ماتت أو ماتت فلا ميراث (٦) لها منه ، ولا له منها ، وإن حكم لواحد منهما بالميراث من صاحبه رد الميراث . فإن كان الزوج الميت رد ميراثه على ورثته ، وإن كانت هي الميتة وقف / ميراث الزوج الأول حتى يعلم أحي هو فيرثها ، أو ميت فيرد على ورثتها غير زوجها الآخر . ولو مات زوجها الأول (٧) ورثته ، وأخرجناها من يدي الآخر بكل حال .

٥٧/ب  
ظ(٥)

ولو تربصت أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشراً ، ثم نكحت فولدت أولاداً ، ثم جاء الأول كان الولد ولد الآخر ؛ لأنه فراش بالشبهة ، وردت على الزوج ، ومنع إصابتها حتى تعتد ثلاث حيض . وإن كانت ممن لا تحيض ، لإياس من الحيض أو صغر ، فنلاثة أشهر . وإن كانت حبلية فإن تضع حملها . وإذا وضعت حملها (٨) فلزوجها الأول منعها من رضاع ولدها إلا اللبأ (٩) ، وما إن تركته لم يغذه مرضع (١٠) غيرها ، ثم يمنعها ما سوى ذلك . ولا ينفق عليها في أيام عدتها ، ولا رضاعها ولد غيره شيئاً . ولو ادعى الزوج الأول والآخر الولد ، وقد ولدت وهي مع الآخر ، أريته القاقاة .

- (١) في (ص) : « إن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٢) في (ظ) : « في المصّر » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٣) في (ج) : « إلا ما سمي » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٤) في (ب) : « وفسخ » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .
- (٥) في (ظ) : « يفسخ النكاح حتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .
- (٦) في (ج) : « مهر » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٧) « الأول » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٨) « حملها » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج ، ظ) .
- (٩) اللبأ : أول اللبن عند الولادة قبل أن يرق .
- (١٠) في (ص) : « يغذه موضع » ، وفي (ظ) : « يعره مرضع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

قال : ومتى طلقها الاول وقع عليها طلاقه . ولو طلقها زوجها الاول أو مات عنها وهي عند الزوج الآخر ، كانت عند غير زوج ، فكانت عليها عدة الوفاة والطلاق ، ولها الميراث في الوفاة ، والسكنى في العدة في الطلاق (١) ، وفيمن رآه لها بالوفاة (٢) . ولو مات الزوج الآخر لم ترثه وكذلك لا يرثها لو ماتت .

ولو ماتت امرأة المفقود والمفقود ولا يُعلم أيهما مات أولاً ، لم يتوارثا كما لم يتوارث / من خفى موته من أهل الميراث من القتل والغرق وغيرهم (٣) إلا يبين أن أحدهما مات قبل الاول (٤) ، فيرث الآخر الاول .

ولو مات الزوج الاول والزوج الآخر ولا يعلم أيهما مات أولاً ، بدأت فاعتدت أربعة أشهر وعشراً ؛ لأنه النكاح الصحيح ، والعدة الاولى بالعقد الاول ، ثم اعتدت بعد ثلاث حيض لا تدخل إحداهما في الأخرى ؛ لأنها وجبت عليها من وجهين مفترقين ، فلا يجزئها أن تأتي بإحداهما دون الأخرى ؛ لأنهما (٥) في وقت واحد . ولو كان الزوج الاول مات أولاً ، فاعتدت شهراً أو أكثر ، ثم ظهر بها حمل فوضعت حملها ، حلت من الذي حملت (٦) منه وهو الزوج الآخر ، فاعتدت من الاول أربعة أشهر وعشراً ؛ لأنها لا تستطيع تقديم (٧) / عدتها من الاول وعليها عدة حمل من الآخر .

قال (٨) : ولكن لو مات الاول قبل فاعتدت شهراً أو أكثر ، ثم رأت أن بها حملاً قيل لها : تربصي ، فإن تربصت وهي تراها حاملاً ، ثم مرت بها أربعة أشهر وعشراً وهي تحيض في ذلك وتراها تحيض على الحمل ، ثم حاضت ثلاث حيض ، وبان (٩) لها أن لا حمل بها ، فقد أكملت عدتها منهنما جميعاً ؛ وليس عليها أن تستأنف عدة أخرى تحد فيها ، كما لو مات عنها زوجها ولا تعلم هي (١٠) حتى مرت أربعة أشهر وعشر وقيل لها (١١) :

(١) « في الطلاق » : سقط من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) في ( ج ) : « من الوفاة » ، وفي ( ظ ) : « في الوفاة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٣) « وغيرهم » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٤) في ( ج ) : « الآخر » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٥) في ( ج ) : « لأنها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٦) في ( ج ) : « الحمل » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٧) في ( ظ ) : « وعشراً لا أستطيع تقديم » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٨) « قال » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٩) في ( ج ، ص ) : « أو بان » ، وما أثبتناه من ( ب ، ظ ) .

(١٠) هي : « ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(١١) « لها » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

ليس عليك استئناف عدة أخرى ، وهكذا لو ماتا معا ولم تعلم حتى مضت أربعة أشهر وعشر ، وثلاث حيض بعد يقين موتهما معا ، لم تعد لعدة . ولو مات الزوج الآخر اعتدت منه ثلاث حيض ، فإن أكملتها ثم مات الأول ، اعتدت عدة الوفاة ، وإن لم تكملها استقبلت عدة الوفاة من يوم مات الآخر ؛ لأنها عدة صحيحة ؛ ثم / اعتدت حيزتين تكملة الحيض التي قبلها من نكاح الآخر .

١/٥٨  
ظ (٥)

ولو أن امرأة المفقود ماتت عند الزوج الآخر ثم قدم الأول أخذ ميراثها ، وإن لم تدع شيئاً لم يأخذ من المهر شيئاً إذا لم يجد امرأته بعينها فلا حق له في مهرها .

فإن قال قائل : فهل قال غيرك غير (١) هذا ؟ قيل : نعم ، ورؤي فيه شيء عن بعض السلف ، وقد روى عن الذي روى عنه (٢) هذا أنه رجع عنه . فإن قال : فهل تحفظ عن مضي مثل قولك ؛ في ألا تنكح امرأة المفقود حتى تستيقن موته ؟ قلنا : نعم ، عن علي ابن أبي طالب عليه السلام .

[ ٢٥٧١ ] أخبرنا (٣) يحيى (٤) بن حسان ، عن أبي عوانة ، عن منصور ، عن المنهال (٥) ابن عمرو ، عن عباد بن عبد الله الأسدي ، عن علي رضي الله عنه (٦) : أنه قال في امرأة المفقود : إنها لا تتزوج .

(١) « غير » : ساقطة من ( ج ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ) .

(٢) « عنه » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٣) ، (٦) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) في ( ظ ) : « حدثنا يحيى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥) في ( ب ، ص ) : « عن أبي المنهال » ، وما أثبتناه من ( ظ ) ، والبيهقي في الكبرى ٧ / ٤٤٤ .

[ ٢٥٧١ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٩٠ ) أبواب النفقة والعدة - عن محمد بن عبيد الله العزمي ، عن الحكم بن عتيبة أن علياً قال في امرأة المفقود : هي امرأة ابتليت ، فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق . ( رقم ١٢٣٣٠ ) .

وعن الثوري ، عن منصور ، عن الحكم ، عن علي قال : تتربص حتى تعلم : أحي هو أو ميت . ( رقم ١٢٣٣١ ) .

وعن معمر ، عن ابن أبي ليلي ، عن الحكم أن علياً قال : هي امرأة ابتليت فلتصبر ، حتى يأتيها موت أو طلاق .

\* سنن سعيد بن منصور ( ١ / ٤٥١ ) - كتاب الطلاق - باب الحكم في امرأة المفقود - عن أبي عوانة ، عن منصور ، عن المنهال بن عمرو ، عن عباد ، عن علي في امرأة المفقود : هي امرأته . ( رقم ١٧٥٧ ) .

وعن جرير بن عبد الحميد ، عن الحكم قال : قال علي : إذا فقدت المرأة زوجها فلا تتزوج حتى تستيقن أمره . ( رقم ١٧٥٨ ) .

[٢٥٧٢] أخبرنا (١) يحيى بن حسان ، عن هشيم بن بشير (٢) ، عن سيار أبي الحكم ، عن علي بن فضال : أنه قال في امرأة المفقود إذا قدم وقد تزوجت امرأته : هي امرأته ، إن شاء طلق ، وإن شاء أمسك ، ولا تُخَيَّر .

[ ٢٥٧٣ ] أخبرنا (٣) يحيى بن حسان ، عن جرير ، عن منصور ، عن الحكم : أنه قال : إذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج (٤) حتى تعلم أمره .

### [ ١٧ ] عدة المطلقة يملك زوجها رجعتها

قال الشافعي رحمته الله : وإذا طلق الرجل المرأة طلاقاً يملك فيه رجعتها ثم مات قبل أن تنقضى عدتها ، اعتدت عدة (٥) الوفاة أربعة أشهر وعشراً ، وورثت ولها السكنى والنفقة قبل يموت ، ما / كانت في عدتها إذ كان يملك رجعتها ، فإذا مات فلا نفقة لها .

وليس عليها أن تجتنب طيباً ، ولا لها أن تخرج من منزلها ولو أذن (٦) لها ، وليس له منها ولا لها منه نظر ، ولا من تلذذ ، ولا من خلوة شيء حتى (٧) يراجعها ، وهي محرمة

١٥٠/ب  
ج

- (١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٢) في (ج) « هشيم عن بشير » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٣) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .  
 (٤) في (ب) : « تزوج » ، وما أثبتناه من (ج ، ص ، ظ) .  
 (٥) عدة : « ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٦) في (ج) : « وإن أذن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٧) في (ج) : « ولا تلذذ ولا خلوة شيء حتى » ، وفي (ص ، ظ) : « ولا تلذذ ولا خلوة حتى » ، وما أثبتناه من (ب) .

[٢٥٧٢] \* سنن سعيد بن منصور (الموضع السابق ١ / ٤٥٢) - عن هشيم ، عن سيار ، عن الشعبي : أنه كان يقول في امرأة المفقود : إن جاء الأول فهي امرأته ولا خيار له ، وكان علي بن أبي طالب يقول ذلك .

قال هشيم : وهو القول . (رقم ١٧٦١) .

\* مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٥٢٢) كتاب النكاح - (١١٤) في المفقود يجيء وقد تزوجت امرأته - عن أبي معاوية ، عن الشيباني ، عن الشعبي : سئل عمر عن رجل غاب عن امرأته ، فبلغها أنه مات ، فتزوجت ، ثم جاء الزوج الأول . فقال عمر : يخير الزوج الأول بين الصداق وامرأته ، فإن اختار الصداق تركها مع الزوج الآخر ، وإن شاء اختار امرأته .  
 وقال علي : لها الصداق بما استحل الآخر من فرجها ، ويفرق بينه وبينها ، ثم تعد ثلاث حيض ، ثم ترد على الأول . رقم (١٦٧٢٤) .

[٢٥٧٣] \* مصنف ابن أبي شيبة (٣ / ٥٢١) كتاب النكاح - (١١٢) في امرأة المفقود ، ليس لها أن تزوج - عن سهل بن يوسف ، عن شعبة ، عن الحكم وحماد في امرأة المفقود : لا تزوج أبداً حتى يأتيها الخبر . (رقم ١٦٧١٥) .

عليه تحريم المتوتة حتى يراجعها .

[ ٢٥٧٤ ] أخبرنا (١) مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر: أنه طلق (٢) امرأته وهي في مسكن (٣) حفصة وكانت طريقه إلى المسجد ، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى يراجعها (٤) .

[ ٢٥٧٥ ] قال الشافعي : أخبرنا (٥) سعيد ، عن ابن جريج : أنه (٦) قال لعطاء : ما يحل للرجل من المرأة يطلقها ؟ قال : لا يحل له منها شيء ما لم يراجعها .

[ ٢٥٧٦ ] أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج (٧) : أن عمرو بن دينار قال مثل ذلك .

[ ٢٥٧٧ ] أخبرنا (٨) سعيد ، عن ابن جريج : أن عطاء وعبد الكريم قالوا : لا يراها فُضُلاً .

[ ٢٥٧٨ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا (٩) سعيد ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء :

أرأيت إن كان في نفسه ارتجاعها ما يحل له منها قبل أن يراجعها وفي نفسه ارتجاعها ؟

(١) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٢) في (ظ) : « عن نافع أن ابن عمر طلق » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٣) في (ج) : « وهي حائض في مسكن » ، وما أثبتاه من (ب ، ص ، ظ) .

(٤) في (ظ) : « يراجعها » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٥) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٦-٧) ما بين الرقمين سقط من (ظ) ، وأثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

(٨-٩) في (ظ) : « حدثنا » وما أثبتاه من (ب ، ج ، ص) .

[ ٢٥٧٤ ] \* ط : ( ٢ / ٥٨٠ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢٢ ) باب ما جاء في عدة المرأة في بيتها إذا طلقت فيه . ( رقم ٦٥ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٤ ) كتاب الطلاق - باب استأذن عليها ولم يبيتها - عن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع : أن ابن عمر طلق امرأته وهي في بيت حفصة زوج النبي ﷺ ، وكان طريق عبد الله في حجرتها ، وكان يأبى أن يسلك تلك الطريق حتى يتحول من دبر الدار ، كراهة أن يدخل عليهم بغير إذن . ( رقم ١١٠٢٤ ) .

وعن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته تطليقة ، فكان يستأذن عليها إذا أراد أن يمر . ( رقم ١١٠٢٥ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ١٦٣ ) كتاب الطلاق - ( ١٨٦ ) ما قالوا في المطلقة ، يستأذن عليها زوجها أو لا - عن وكيع ، عن ابن أبي ليلى ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه كان إذا طلق طلاقاً يملك الرجعة لم يدخل حتى يستأذن . ( رقم ١٨٩٤٥ ) .

وعن عبدة بن سليمان ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، فكان يستأذن عليها .

[ ٢٥٧٥ - ٢٥٧٨ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٢٥ ) في الكتاب السابق - باب ما يحل له منها قبل أن يراجعها - عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : ما يحل للرجل من امرأته يطلقها فلا يبيتها ؟ قال : لا يحل له منها شيء ، ما لم يراجعها .

قال: سواء في الحل إذا كان يريد ارجاعها ، وإن (١) لم يرد (٢) ما لم يراجعها .

قال الشافعي رحمه الله : وهذا كما قال عطاء إن شاء الله ، وإن أصابها في العدة فقال: أردت (٣) ارجاعها ، وأقرَّ أنه لم يشهد ، فقد أخطأ ولها عليه مهر مثلها بما أصاب منها، وتعدت من مائه الآخر ، وتحصى العدة من الطلاق الأول (٤) ، فإذا أكملت العدة من الطلاق لم يكن له عليها رجعة . وله عليها الرجعة ما لم تكملها ، وتكمل عدتها من الإصابة الآخرة (٥) ، ولا تحمل لغيره حتى تنقضى عدتها من الإصابة الآخرة ، وله هو (٦) أن يخطبها / في عدتها من مائه الآخر ، ولو ترك ذلك كان أحب إلى .

١/٤٠٨

ص

ب/٥٨

ظ (٥)

قال الشافعي رضي الله عنه : وأكره للمرأة يملك زوجها رجعتها من/ التعريض للخلوة معه ، ما أكره للتي لا يملك رجعتها (٧) خوفاً من أن (٨) يصيبها قبل أن يرتجعها . فإذا طلق الرجل (٩) امرأته تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتين ، ثم راجعها ، ثم طلقها (١٠) قبل أن يمسه ، ففيها قولان:

أحدهما : أنها (١١) تعدت من الطلاق الأخير (١٢) عدة مستقبلة .

والقول الثاني : أن العدة من الطلاق الأول ما لم يدخل بها .

(١) « إن » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٢) في ( ص ) : « يرد » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .

(٣) في ( ج ) : « في العدة فأردت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

(٤) « الأول » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٥) في ( ظ ) : « الأخرى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٦) « هو » : ساقطة من ( ظ ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ص ) .

(٧) في ( ظ ) : « لا يملك زوجها رجعتها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(٨) في ( ج ، ص ، ظ ) : « خوفاً أن » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين سقط من ( ظ ) ، وأثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

(١١) « أنها » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .

(١٢) في ( ظ ) : « الآخر » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .

وعمره [ أي قال عمرو بن دينار ذلك أيضاً ] .

وعن ابن جريج قال : قلت لعطاء : يراها واضعة جلبابها ؟ قال : نعم ، لا بأس بذلك . قلت :

فضلاً ؟ قال عبد الكريم : ولا حاسراً . قال عمرو : ولا يقبلها ، ولا يمسه .

[٢٥٧٩] أخبرنا (١) سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار: أنه سمع أبا الشعثاء يقول : تعتد من يوم طلقها (٢).

[٢٥٨٠] قال ابن جريج : وعبد الكريم ، وطاوس ، وحسن بن مسلم يقولون : تعتد من يوم طلقها ، وإن لم يكن مسها . قال سعيد : (٣) يقولون : طلاقه الآخر . قال سعيد (٤) : وكان ذلك رأى ابن جريج .

[٢٥٨١] أخبرنا سعيد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار، قال : أرى (٥) أن تعتد من يوم طلقها .

قال الشافعي رحمه الله: وقد قال هذا بعض المشركين ، وقد قال بعض أهل العلم بالتفسير : إن قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة : ٢٣١] . ﴿ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ (٦) [الطلاق : ٢] . إنما نزلت في ذلك ، كان الرجل يطلق امرأته ما شاء بلا وقت ، فيمهل المرأة حتى إذا شارفت انقضاء عدتها راجعها . ثم طلقها ، فإذا شارفت انقضاء عدتها راجعها فنزل : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . [٢٥٨٢] أخبرنا (٧) مالك ، عن هشام ، عن أبيه ، قال : كان الرجل إذا طلق

- (١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٣ - ٤) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .  
 (٥) في (ج) : « رأى » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .  
 (٦) حدث خلط في (ج ، ص ، ظ) بين آيتي البقرة : ٢٣١ ، والطلاق : ٢ .  
 (٧) في (ظ) : « حدثنا » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ص) .

[٢٥٧٩ - ٢٥٨١] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٠٦ ) كتاب الطلاق - باب الرجل يطلق ، ثم يراجعها في عدتها ، ثم يطلقها ، من أي يوم تعتد - عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير أنه سمع أبا الشعثاء يقول : تعتد من يوم يطلقها .

قال ابن جريج : وقاله عمرو [ يعني ابن دينار ] وعبد الكريم : من يوم طلقها ، وحسن بن مسلم وغيرهم وطاوس .

[٢٥٨٢] \* ط : ( ٢ / ٥٨٨ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ٢٩ ) باب جامع الطلاق . رقم ( ٨٠ ) وهذا مرسل ، وقد وصله الترمذي :

\* ت : ( ٣ / ٤٨٨ ) ( ١١ ) كتاب الطلاق - ( ١٦ ) باب رقم ( ١٦ ) - عن قتيبة ، عن يعلى بن شبيب ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة نحوه . ( رقم ١١٩٢ ) .

ومن طريق عبد الله بن إدريس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه ولم يذكر فيه عن عائشة . قال الترمذي : وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب .

وقد روى هذا الحديث من طريق عكرمة عن ابن عباس .

امراته ثم ارجعها قبل أن تنقضى عدتها كان ذلك له ، وإن / طلقها ألف مرة فعمد رجل إلى امراته (١) فطلقها حتى إذا شارفت انقضاء عدته ارجعها . ثم طلقها ثم (٢) قال : والله لا أويك إلى ولا تحلين لي (٣) أبداً ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] فاستقبل الناس الطلاق جديداً ، من كان منهم طلق ومن لم يطلق .

قال : ومن قال هذا انبغى (٤) أن يقول : إن رجعت إياها في العدة مخالف لنكاحه إياها نكاحاً جديداً (٥) مستقبلاً . ثم يطلقها (٦) قبل أن يمسه ، وذلك أن حكمها في عدتها حكم الأزواج في بعض أمرها . وإنما تستأنف العدة ؛ لأنه قد كان مس قبل الطلاق الذي أتبعه هذا الطلاق فلزم ، فحكمه حكم الطلاق الواحد بعد الدخول ، وأى امرأة طلقت بعد الدخول اعتدت . ومن قال هذا أشبه أن يلزمه أن يقول ذلك وإن لم يحدث لها رجعة فيقول : إذا طلقها بعد الدخول واحدة فحاضت حيضة أو حيضتين ، ثم (٧) أتبعها أخرى استقبلت العدة من التولية الآخرة ، (٨) وإن تركها حتى تحيض حيضة أوحيضتين ثم طلقها استقبلت العدة من التولية الآخرة (٩) ، ولم يبال ألا يحدث بين ذلك رجعة ولا

- (١) في (ص) : « امرأة » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ظ ) .  
 (٢) « ثم » : ساقطة من ( ب ، ج ، ص ) ، وأثبتناها من ( ظ ) .  
 (٣) « لي » : ساقطة من ( ب ، ظ ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .  
 (٤) في ( ج ) : « ينبغى » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٥) « جديداً » : ساقطة من ( ج ) ، وأثبتناها من ( ب ، ص ، ظ ) .  
 (٦) في ( ظ ) : « طلقها » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ، ص ) .  
 (٧) « ثم » : ساقطة من ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ، ج ، ظ ) .  
 (٨ - ٩) ما بين الرقمين سقط من ( ج ) ، وأثبتناه من ( ب ، ص ، ظ ) .

د : ( ٢ / ٦٤٤ - ٦٤٥ ) ( ٧ ) كتاب الطلاق - ( ١٠ ) باب نسخ المراجعة بعد التوليات الثلاث - من طريق علي بن حسين بن واقد ، عن أبيه ، عن يزيد النحوي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ الآية وذلك أن الرجل كان إذا طلق امراته فهو أحق برجعتها وإن طلقها ثلاثاً . فنسخ ذلك ، وقال : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ﴾ .

س : ( ٦ / ٢١٢ ) ( ٢٧ ) كتاب الطلاق - ( ٧٥ ) باب نسخ المراجعة بعد التوليات الثلاث - من طريق علي بن حسين به . ( رقم ٣٥٥٤ ) .  
 المستدرك : ( ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ) كتاب التفسير من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب ، عن يعلى ابن شبيب به - كما عند الترمذى .

وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يتكلم أحد في يعقوب بن حميد بحجة .  
 قال الذهبي : قد ضعفه غير واحد .  
 والحديث بهذا يصير حسناً - والله عز وجل وتعالى أعلم .

مسيباً . ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يطلق امرأته فتحيض حيضة أو حيضتين قبل يموت ، فإن كان طلاقاً يملك فيه الرجعة اعتدت (١) عدة وفاة (٢) ؛ وورثت كما تعتد التي لم تطلق وترث .

ولو كان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم تعتد عدة وفاة ، ولم ترث إن طلقها صحيحاً . ولو طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فورثته ، لم تعتد عدة الوفاة (٣) ؛ لأنها غير زوجة .

وقد قيل في الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك فيها الرجعة ، أو تطليقتين ثم يرتجعها ، ثم يطلقها أو يطلقها ولم يرتجعها (٤) : العدة من الطلاق الأول ، ولا تعتد من الطلاق الآخر ؛ لأنه وإن ارتجعها فقد كانت حرمت عليه إلا بأن يرتجعها ، كما حرمت عليه في الطلاق الذي لا يملك فيه (٥) الرجعة إلا بنكاح . ولو / نكحها ثم طلقها قبل يصيبها لم تعتد ، فكذا لا تعتد من طلاق أحدثه لها . وإن لزمها في العدة لم يحدث رجعة .

ومن قال هذا ذهب إلى أن المطلق كان إذا ارتجع في العدة ثبتت الرجعة ، لما جعل الله عز وجل في العدة له من الرجعة ، وإلى أن قول الله عز وجل : ﴿ فَأَسْكُونُ يَوْمَ يُغْفَرُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ كَارِهِينَ ﴾ [ الطلاق : ٢ ] لمن راجع ضراراً في العدة لا يريد حيس المرأة رغبة ، ولكن عضلاً عن أن تحمل (٦) لغيره . وقد قال الله عز وجل : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا نِسَاءَ كَرِهْتُمْ بِمَا تَرِثُونَ مِنْهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾ [ النساء : ١٩ ] ، فنهى عن إمساكهن للعضل ثم يطلقهن ، فذهب (٧) إلى أن الآية قبل هذا يحتمل أن يكون نهى عن / رجعتهن للعضل لا للرغبة . وهذا معنى يحتمل الآية ، ولا يجوز إلا واحد من القولين ، والله تعالى أعلم بالصواب .

١/٥٩  
ظ (٥)

ب/٤٠٨  
ص

## [ ١٨ ] عدة الشركات

قال الشافعي رحمه الله : وإذا كانت اليهودية أو النصرانية تحت المسلم فطلقها ، أو

- (١) في (جـ) : « لم تعتد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) في (ظ) : « الوفاة » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٣) في (ظ) : « وفاة » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ص) .
- (٤) في (جـ) : « ويرتجعها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٥) « فيه » : ساقطة من (جـ ، ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ب) .
- (٦) في (ص ، ظ) : « يجعل » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ) .
- (٧) في (ص) : « فنذهب » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ ، ظ) .

مات عنها ، فهي في العدة والسكنى والنفقة والإحداد مثل المسلمة لا خلاف<sup>(١)</sup> بينهما ، وله عليها الرجعة / في العدة ، كما يكون له على المسلمة .

ب/١٥١  
ج

قال : وهكذا المجوسية تحت المجوسى والوثنية تحت الوثنى ؛ لأزواجهن عليهن من<sup>(٢)</sup> الرجعة ما لزوج المسلمة ، وعليهن من العدد والإحداد ما على المسلمة<sup>(٣)</sup> ؛ لأن حكم الله عز وجل على العباد واحد ، فلا يحل لمسلم إذا تحاكم إليه مشرك أن يحكم له ولا عليه إلا بحكم الإسلام ، لقول الله عز ذكره لنبيه ﷺ في المشركين : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ الآية [ المائدة : ٤٢ ] .

قال : والقسط حكم الله عز وجل الذى أنزل على نبيه . وقول الله تبارك اسمه : ﴿ وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [ المائدة : ٤٩ ] . قال : ﴿ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ يحتمل سييلهم ، فأمره ﷺ ألا يحكم إلا بما أنزل الله إليه<sup>(٤)</sup> . ولا يحل لمسلم أن يحكم إلا بحكم الله المنزل على نبيه ﷺ .

قال : وإذا طلق المسلم النصرانية ثلاثاً فانقضت عدتها ، فنكحت نصرانياً فأصابها ، أحلها ذلك لزوجها المسلم ويحصنها ؛ لأنه زوج يحل له نكاحه<sup>(٥)</sup> . ألا ترى أن رسول الله ﷺ رجم يهوديين<sup>(٦)</sup> ؟ ومن ستهه ألا يرجم إلا محصناً فلو كانت إصابة الذمى لا تحصن المرأة لم يرحمها النبي ﷺ ، وإذا أحصنها أحلها مع إحلالها<sup>(٧)</sup> ؛ لأن<sup>(٨)</sup> الله عز وجل قال : ﴿ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [ البقرة : ٢٣٠ ] وأنه زوج نكحها<sup>(٩)</sup> .

- (١) في (ج) : « لا اختلاف » ، وما أثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٢) في (ج ، ص) : « في » ، وما أثبتناه من (ب ، ظ) .
- (٣) في (ص) : « المسلم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج ، ظ) .
- (٤) « إليه » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص ، ظ) .
- (٥) في (ج ، ظ) : « يحل له نكاحها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٦) انظر رقم [ ١٩٦٢ ] وتخريجه في باب ما أحدث الذين نقضوا العهد - من كتاب الجزية .
- (٧) « مع إحلالها » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص ، ظ) .
- (٨) في (ج ، ص ، ظ) : « فإن » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٩) في (ظ) : « تم الكتاب والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على محمد وآله الطاهرين » .

بسم الله الرحمن الرحيم (١)  
[ ١٩ ] أحكام الرجعة (٢)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال: أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله قال: قال الله عز وجل: ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] وقال: ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَعُوذَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ]

قال الشافعي رحمه الله في قول الله عز وجل: ﴿ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ فقال (٣): إصلاح الطلاق بالرجعة (٤)، والله أعلم. فمن أراد الرجعة فهي له ؛ لأن الله تبارك وتعالى جعلها له .

قال الشافعي رحمه الله: فأما زوج حر طلق امرأته بعد ما يصيبها واحدة أو اثنتين فهو أحق برجعته ما لم تنقض عدتها بدلالة كتاب الله عز وجل ، ثم سنة رسوله (٥) ﷺ ؛ فإن رُكَّانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ (٦) ولم يرد إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله ﷺ (٧) ، وذلك عندنا في العدة ، والله أعلم .

قال : وسواء في هذا كل زوجة تحت حر مسلمة ، أو ذمية ، أو أمة .

قال : وطلاق العبد اثنتان، فإذا طلق واحدة فهو كالحر يطلق الحرة واحدة أو اثنتين ، ويملك من رجعتها بعد واحدة ما يملك الحر من رجعة (٨) امرأته بعد انقضاء واحدة أو اثنتين ، والحُرُّ الكافر الذمي وغير الذمي في الطلاق والرجعة كالحُرِّ المسلم . فإذا انقضت العدة فلا سبيل لزواج على امرأته إلا بنكاح جديد؛ لأن الله عز وجل إذ جعل الرجعة له عليها في العدة فبين أن لا رجعة عليها بعدها (٩) مع قول الله عز وجل: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾

(١) البسملة من (ج) .

(٢) « أحكام الرجعة » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) في (ص) : « يقال » وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٤) في (ب) : « الرجعة » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٥) في (ب) : « رسول الله » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٦) « البتة » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٧) انظر رقم [ ٢٣٥٠ ] في باب الفرقة بين الأزواج الطلاق والفسخ .

(٨) في (ص) : « رجعت » وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٩) « بعدها » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا بِالْمَعْرُوفِ ﴿ [ البقرة : ٢٣٤ ] .

١/١٥٢

ج

## [ ٢٠ ] / كيف تثبت الرجعة ؟

قال الشافعي رحمته الله : لما جعل الله عز وجل الزوج أحق برجعة (١) امرأته في العدة كان بيناً أن ليس لها منعه الرجعة ، ولا لها عوض في الرجعة بحال ؛ لأنها له عليها لا لها عليه ، ولا أمر لها فيما له دونها . فلما قال الله جل وعز : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدَّتِهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] كان بيناً أن الرد إنما هو بالكلام دون الفعل من جماع وغيره ؛ لأن ذلك رد بلا كلام ، فلا تثبت رجعة لرجل على امرأته حتى (٢) يتكلم بالرجعة ، كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما (٣) ، فإذا تكلم بها في العدة ثبتت له الرجعة (٤) . والكلام / بها أن يقول : قد راجعتها ، أو قد (٥) ارتبعتها ، أو قد رددتها إليّ ، أو قد ارتبعتها إليّ ، فإذا تكلم بهذا (٦) فهي زوجة . ولو مات ، أو خرس ، أو ذهب عقله ، كانت امرأته . وإن لم يصبه من هذا شيء فقال : لم أرد به رجعة فهي رجعة في الحكم ، إلا أن يحدث طلاقاً .

قال : ولو طلقها فخرجت من بيته ، فردها إليه ينوي الرجعة ، أو جامعها ينوي الرجعة ، أو لا ينويها ولم يتكلم بالرجعة ، لم تكن هذه رجعة حتى يتكلم بها .

قال : وإذا جامعها بعد الطلاق ينوي الرجعة أو لا ينويها ، فالجماع جماع شبيهة لا حد عليهما فيه (٧) . ويعزز الزوج والمرأة إن كانت عالمة ، ولها عليه صداق مثلها ، والولد لاحق ، وعليها العدة .

قال الربيع : وفيها قول آخر : إذا قال : قد رددتها إليّ ، أنها لا تكون رجعة حتى ينوي بها رجعتها . فإذا قال : قد راجعتها أو ارتبعتها هذا تصريح الرجعة ، كما لا يكون النكاح إلا بتصريح النكاح أن يقول : قد تزوجتها ، أو نكحتها ، فهذا تصريح النكاح ، ولا يكون نكاحاً بأن يقول : قد قبلتها ، حتى يصرح بما وصفت ؛ لأن النكاح تحليل بعد تحريم ،

(١) في (ج) : « برجعته » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج) : « امرأته حكم حتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ج) : « بها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ج) : « ثبتت الرجعة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) « أو قد » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٦) في (ج) : « بها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) « فيه » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

وكذلك الرجعة تحل بعد تحریم ، فالتحليل والتحليل شبيه (١) . فكذلك أولى أن يقاس بعضه على بعض ، ولا يقاس بالتحریم بعد التحليل ، كما لو قال : قد وهبتك ، أو اذهبى ، أو لا حاجة لى فيك ، أنه لا يكون طلاقاً حتى ينوى به الطلاق ، وهو لو أراد بقوله : قد رددتك إلى الرجعة لم تكن رجعة ، حتى ينوى به الرجعة .

قال الشافعى رحمة الله عليه : فإن طلقها واحدة فاعتدت حيزتين ، ثم أصابها ينوى الرجعة ، فحكمنا أن لا رجعة إلا بكلام ، فإن تكلم بالرجعة قبل تحيض الثالثة فهى رجعة ، وإن لم يتكلم بها حتى تحيض الثالثة فلا رجعة له عليها ، ولها عليه مهر مثلها ، ولا تنكح حتى تكمل ثلاث حيز ، ولا تكون كالمرأة تعدد من رجلين فتبدأ عدتها من الأول فتكملها ، ثم تستقبل للأخر عدة ؛ لأن تينك العدتين لحق جعل لرجلين ، وفى ذلك نسب يلحق أحدهما دون الآخر . وهذا حق لرجل (٢) واحد ، ونسب واحد لا يتنازع لمن (٣) كان منه ولد (٤) ، ولو طلقها فحاضت حيزة ثم أصابها ، استأنفت (٥) ثلاث حيز من يوم أصابها ، وكانت له عليها الرجعة حتى تحيض حيزة وتدخل فى الدم من الحيزة الثالثة (٦) ، ثم لم يكن له عليها رجعة ، ولم تحل / لغيره حتى ترى الدم من الحيزة الثالثة من إصابته إياها وهى الرابعة من يوم طلقها .

١٥٢/ب  
ج

وله عليها الرجعة ما بقى من العدة شىء ، وسواء علمت بالرجعة أو لم تعلم ، إذا كانت تعلم فتمتنع من الرجعة فتلزمها ؛ لأن الله عز وجل جعلها له عليها ، فعلمها وجهالتها سواء ، وسواء كانت غائبة ، أو حاضرة ، أو كان عنها غائباً ، أو حاضراً .

قال : وإن راجعها حاضراً وكنتم الرجعة ، أو غائباً فكنتمها أو لم يكتمها ، فلم تبلغها (٧) الرجعة حتى مضت عدتها ونكحت دخل بها الزوج الذى نكحته أو لم يدخل فرق بينها (٨) وبين الزوج الآخر ، ولها مهر مثلها ؛ إن أصابها لا ما سمي لها (٩) ، ولا مهر

- (١) فى (ج) : « أشبه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٢) فى (ج) : « حق واجب لرجل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٣) فى (ج) : « إن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٤) « ولد » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .
- (٥) فى (ج) : « استأنفت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٦) فى (ج) : « الثانية » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٧) فى (ج) : « فتبلغها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٨) فى (ص) : « بينهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .
- (٩) « لا ما سمي لها » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج) .

ولا متعة إن لم يصبها ؛ لأن الله جل وعز جعل للزوج المطلق الرجعة في العدة ولا يبطل ما جعل الله عز وجل له منها بباطل من نكاح غيره ، ولا بدخول لم يكن يحل على الابتداء لو عرفاه كانا عليه محدودين ، وفي مثل (١) معنى كتاب الله عز وجل سنة رسول الله ﷺ: إذا أنكح (٢) الوليان فالأول أحق ، لا استثناء في كتاب الله عز وجل ولا سنة رسول الله ﷺ دخل زوج آخر أو لم يدخل (٣)، ومن جعله الله عز ذكره ثم رسوله ﷺ أحق بأمر، فهو أحق به (٤).

[ ٢٥٨٣ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا الثقة يحيى بن حسان ، عن عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم بن مالك الجزري ، عن سعيد بن جبير ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، في الرجل يطلق امرأته ثم يشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك ، فنكحت ، قال: هي امرأة الأول دخل بها الآخر / أو لم يدخل .

ب/٤٠٩  
ص

## [ ٢١ ] وجه الرجعة

قال الشافعي رحمة الله عليه: ينبغي لمن راجع أن يشهد شاهدين عدلين على الرجعة، لما أمر الله عز وجل به من الشهادة لثلاث يموت قبل يقر بذلك ، أو يموت قبل تعلم الرجعة بعد (٥) انقضاء عدتها ، فلا يتوارثان إن لم تعلم الرجعة (٦) في العدة ، ولثلاث يتجاحدا ، أو يصيبها فتنزله إصابة غير زوجة (٧). ولو تصادقا أنه راجعها ولم يشهد فالرجعة ثابتة عليها ؛ لأن الرجعة إليه دونها . وكذلك لو ثبت (٨) عليها ما كانت في العدة

(١) في (ص) : « مثله » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) في (ج) : « نكح » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) انظر رقم [٢٢٠٨] وتخريجه في باب إنكاح الوليين ، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث سمرة ، وحسنه الترمذي .

(٤) في (ج) : « منه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥ ، ٧) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) في (ص) : « رجع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٨) في (ج) : « ثبت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

[٢٥٨٣] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣١٣ - ٣١٤ ) كتاب الطلاق - باب ارجعت فلم تعلم حتى نكحت - عن الثوري ، عن حماد ومنصور والأعمش ، عن إبراهيم قال : طلق أبو كنف - رجل من عبد القيس - امرأته واحدة أو اثنتين ، ثم أشهد على الرجعة ، فلم يبلغها ، حتى انقضت العدة ، ثم تزوجت ، فجاه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فكتب إليه - إلى أمير مصر : إن كان دخل بها الآخر فهي امرأته وإلا فهي امرأة الأول .

قال إبراهيم : وقال علي : هي لأول دخل بها الآخر أو لم يدخل بها . (رقم ١٠٩٧٩) .  
وعن معمر ، عن جعفر بن برقان ، عن الحكم ، عن إبراهيم نحوه عن عمر وفيه أنه لم يجد الثاني دخل بها ، فبنى بها . (رقم ١٠٩٨٠) . وهذا ذاك مرسل .

إذا شهد<sup>(١)</sup> على أنه قال: قد راجعتها ، فإذا مضت العدة فقال : قد راجعتها وأنكرت ، فالقول قولها ، وعليه البيّنة أنه قال : قد راجعتها في العدة . والله الموفق .

## [ ٢٢ ] ما يكون رجعة وما لا يكون

قال الشافعي رحمه الله : وإذا قال الرجل لامرأته وهي في العدة من طلاقه : إذا كان غد فقد راجعتك ، (٢) وإذا كان يوم كذا وكذا فقد راجعتك ، وإذا قدم فلان فقد راجعتك<sup>(٣)</sup> ، وإذا فعلت كذا فقد راجعتك ، فكان كل ما قال لم يكن رجعة . ولو قال لها: إن شئت فقد راجعتك ، فقالت : قد شئت ، لم تكن رجعة حتى يحدث بعدها رجعة . وهذا مخالف قوله: إن شئت فأنت طالق .

قال الشافعي رحمه الله : وإذا قال الرجل لامرأته : إذا كان أمس فقد راجعتك لم تكن رجعة بحال ، ولو نوى إذا كان أمس يوم الاثنين فقد راجعتك لم يكن رجعة ، وليس بأكثر من قوله لها : إذا كان غداً فقد راجعتك ، فلا يكون رجعة ، ولو قال : كلما طلقتك فقد / راجعتك ، لم يكن رجعة .

١/١٥٣  
ج

قال الشافعي رحمه الله : وإذا قال لها في العدة : قد راجعتك أمس ، أو يوم كذا ليوم ماض بعد الطلاق ، كانت رجعة . وهكذا لو قال: قد كنت<sup>(٤)</sup> راجعتك بعد الطلاق ، ولو قال لها في العدة : قد راجعتك كانت رجعة . فإن وصل الكلام فقال: فقد راجعتك بالمحبة ، أو راجعتك بالأذى<sup>(٥)</sup> ، وراجعتك بالكرامة ، أو راجعتك بالهوان ، سئل: فإن أراد الرجعة وقال : عنيت راجعتك بالمحبة منى لك<sup>(٦)</sup> ، أو راجعتك بالأذى<sup>(٧)</sup> في طلاقك ، أو ما أشبه هذا كانت رجعة . وإن قال: أردت قد رجعت إلى محبتك بعد بغضك ، أو إلى أذاك<sup>(٨)</sup> كما كنت ، أو ما أشبه هذا لم يكن رجعة .

وإذا طلق الأخرس<sup>(٩)</sup> امرأته بكتاب أو إشارة تعقل لزمه الطلاق ، وكذلك إذا راجعها بكتاب له أو إشارة تعقل لزمته الرجعة . وإذا مرض الرجل فخبيل لسانه فهو كالأخرس في

- (١) في (ج ، ص) : « شهد » ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .  
(٤) في (ج) : « لو قال كنت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
(٥) في (ج ، ص) : « بالأداء » ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٦) في (ج) : « لي منك » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
(٧) في (ج) : « راجعتك لي بالأداء » ، وفي (ص) : « راجعتك بالأداء » ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٨) في (ص) : « إلى ذاك » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .  
(٩) في (ج) : « الرجل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

الرجعة والطلاق ، وإذا أشار إشارة تعقل ، أو كتب كتاباً (١) لزمها الطلاق وألزمته له الرجعة ، ولو لم يخبل ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل ، أو كتب كتاباً يعقل كانت رجعة حتى يعقل فيقول : لم تكن رجعة فتراها منه بالطلاق الأول ، وكل زوج بالغ غير مغلوب على عقله تجوز رجعته كما يجوز طلاقه .

قال الشافعي رحمته الله : ولا تجوز رجعة المغلوب على عقله ، كما لا يجوز (٢) طلاقه . ولو أن رجلاً صحيحاً طلق امرأته ثم خيل عقله بجنون أو خبل ، أو برسام (٣) ، أو غيره مما يغلب على العقل (٤) غير المسكر ، ثم ارتجع امرأته في العدة لم تجز رجعته ، ولا تجوز رجعته إلا في الحين الذي لو طلق جاز طلاقه . وإن كان يجن ويفيق فراجع في حال جنونه ، لم تجز رجعته ، وإن راجع في حال إفاقته ، جازت رجعته .

ولو اختلفا بعد مضي العدة فقالت : راجعتني وأنت ذاهب العقل ، ثم لم تحدث لي رجعة وعقلك معك حتى انقضت عدتي ، وقال : بل راجعتك ومعى عقلى ، فالقول قوله ؛ لأن الرجعة إليه دونها ، وهى فى العدة تدعى إبطالها ، ولا يكون لها إبطالها (٥) إلا بيينة .

### [٢٣] دعوى المرأة انقضاء العدة

قال الشافعي رحمته الله : وإذا طلقت المرأة ، فمتى ادعت انقضاء العدة فى مدة يمكن فى مثلها أن تنقض العدة ، فالقول قولها ، ومتى ادعت انقضاء العدة فى مدة لا يمكن فى مثلها انقضاء عدتها لم تصدق ، ولا تصدق إلا فى مدة يمكن فيها انقضاء العدة ، والقول قوله إذا ادعت ما لا يمكن مثله بحال .

ولو طلق رجل امرأته فقالت / من يومها : قد انقضت عدتى ، لم يقبل منها حتى تسأل . فإن قالت : قد أسقطت سقطاً بان بعض خلقه ، أو ولدت ولداً ومات ، كان القول قولها إذا كان يلد مثلها ، فإن كانت (٦) صغيرة لا يلد مثلها ، أو عجوزاً لا يمكن فى مثلها أن تلد ، لم تصدق بحال .

(١) « كتاباً » : ساقطة من ( ج ، ص ) ، وأثبتتها من ( ب ) .

(٢) فى ( ص ) : « كما يجوز » ، وما أثبتناه من ( ب ، ج ) .

(٣) البرسام : علة يهتنى فيها . ( القاموس ) .

(٤) فى ( ج ) : « عقله » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٥) فى ( ج ) : « إبطال » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

(٦) فى ( ج ) : « لمثلها وإذا كانت » ، وما أثبتناه من ( ب ، ص ) .

ولو قالت : قد انقضت عدتي في (١) يوم أو غيره ، سئلت : فإن قالت : حضت ثلاث حيض لم تصدق ؛ لأنه لا يحيض من النساء أحد ثلاث حيض في مثل هذه المدة . وإن قالت : قد حضت في أربعين / ليلة ثلاث حيض وما أشبه هذا ، نظر . فإن كانت المدعية لانقضاء عدتها في مثل هذه المدة تذكر قبل الطلاق أنها كانت تحيض هكذا وتطهر ، صدقت في الحكم .

وكذلك إن كان من نساء الناس من يذكر ما وصفت ، وإن لم تكن هي ولا واحدة (٢) من النساء يذكرن (٣) مثل هذا ، لم تصدق . ومتى صدقتها في الحكم فلزوجها عليها اليمين بالله عز وجل : لقد انقضت عدتها بما ذكرت من حيض وطهر أو سقط أو ولد ، فإن حلفت برئت منه ، وإن نكلت أحلفته ما انقضت عدتها ، وجعلت له عليها الرجعة . وإذا صدقتها (٤) في الحكم بقولها : قد انقضت عدتي ، صدقتها به قبل ارتجاعه إياها ، وصدقتها إذا قال : قد راجعتك اليوم ، فقالت : انقضت عدتي أمس أو في وقت من اليوم قبل الوقت الذي راجعها فيه ، إلا أن تقر بعد مراجعتها إياها بأن لم تنقض عدتها (٥) ، ثم تدعى انقضاء العدة فلا أصدقها ؛ لأن الرجعة قد ثبتت بإقرارها . وإن شاءت أن أحلفه لها ما علم عدتها انقضت فعلت ، فإن حلف لزمها الرجعة ، وإن نكل أحلفت على البت لقد انقضت عدتها . فإن حلفت فلا رجعة له عليها ، وإن نكلت فله عليها الرجعة . ولو قال لها : قد راجعتك ، فقالت : قد انقضت عدتي ، أو قالت : قد انقضت عدتي قبل تقول : قد راجعتك في مدة (٦) يمكن فيها انقضاء عدتها ، ثم راجعها ، فقالت : قد كنت كذبت فيما ادعيت من انقضاء عدتي ، أو قالته قبل يراجعها ، فراجعها ثبتت عليها الرجعة .

ولو رجعت عن الإقرار بانقضاء العدة ، لم يسقط ذلك الرجعة ؛ وهي كمن جحد حقاً عليه ثم أقر به ، ولو قالت : قد انقضت عدتي ، ثم قالت : كذبت لم تنقض عدتي ، أو وهمت ، ثم قالت : قد انقضت عدتي قبل أن يرتجعها ، ثم ارتجعها ، لم يكن له عليها

- (١) في : « ساقطة من (ج) ، وأثبتتها من (ب) ، ص ) .  
 (٢) في (ج) : « أحد » ، وما أثبتته من (ب) ، ص ) .  
 (٣) في (ب) : « تذكر » ، وما أثبتته من (ج) ، ص ) .  
 (٤) في (ج) : « فإذا صدقتها » ، وما أثبتته من (ب) ، ص ) .  
 (٥) « عدتها » : ساقطة من (ص) ، وأثبتتها من (ب) ، ج ) .  
 (٦) في (ص) : « في وقت » ، وما أثبتته من (ب) ، ج ) .

رجعة إلا بأن (١) تكذب نفسها بعد الرجعة ، فتقول : لم تنقض عدتى .  
 وإذا قالت : قد انقضت عدتى فى مدة لا تنقضى عدة امرأة فى مثلها فأبطلت قولها ،  
 ثم جاءت عليها مدة تنقضى العدة فى مثلها وهى ثابتة على قولها الأول : قد انقضت  
 عدتى ، فعدتها متقضية ؛ لأنها مدعية لانقضاء العدة فى الحالين معاً .  
 ولو طلق الرجل امرأته ثم قال : أعلمتى بأن عدتها قد انقضت ثم راجعها ، لم يكن  
 هذا إقراراً بأن عدتها قد انقضت ؛ لأنها قد تكذبه فيما أعلمته ، وثبتت الرجعة إذا قالت  
 المرأة : لم تنقض عدتى . وإن قال (٢) : قد انقضت عدتها وقالت هى : قد انقضت عدتى ،  
 ثم قالت (٣) : كذبت ، لم يكن له (٤) عليها رجعة ؛ لأنه أقر بانقضاء عدتها ، وكذلك لو  
 صدقها بانقضاء العدة ، ثم كذبها ، لم يكن له عليها رجعة .

### [ ٢٤ ] الوقت الذى تكون له الرجعة بقوله (٥)

قال الشافعى رحمه الله : وإذا قال الرجل وامرأته فى العدة : قد راجعتها اليوم ، أو  
 أمس ، أو قبله فى العدة ، وأنكرت فالقول قوله إذا كان له أن يراجعها فى العدة فأخبر  
 أن قد فعل بالأمس كان كابتدائه الفعل الآن . / ولو قال بعد مضى العدة : قد راجعتك  
 فى العدة وأنكرت ، كان القول قولها ، وعليه البينة أنه قد راجعها ، وهى فى العدة .  
 وإذا مضت العدة فقال : قد (٦) كنت راجعتك فى العدة وصدفته ، فالرجعة ثابتة . فإن  
 كذبت بعد التصديق ، أو كذبت قبل التصديق ، ثم صدفته ، كانت الرجعة ثابتة . وهكذا  
 لو كانت زوجته أمة فصدفته كانت كالخرة فى جميع أمرها ، ولو كذبه مولاها لم أقبل  
 قوله ؛ لأن التحليل بالرجعة والتحرير بالطلاق فيها ولها .

ولو كانت / المرأة صبية لم تحض ، أو معتومة مغلوبة على عقلها ، فقال زوجها بعد  
 انقضاء عدتها : قد راجعتها فى العدة ، لم يصدق إلا ببينة تقوم له ، ولو صدفته لأنها  
 ممن لا فرض له (٧) عليها ، وكذلك لو صدقه وليها - أباهما كان أو غيره - لم أقبل ذلك ،

(١) فى (جـ) : « رجعة بعد أن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) فى (ص) : « وإن قالت » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ) .

(٣) فى (ب) : « ثم قال » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .

(٤) « له » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٥) « بقوله » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٦) « قد » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٧) « له » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

ولو كانت صحيحة فعرض لها مرض أذهب عقلها ، ثم قال بعد انقضاء عدتها: قد كنت راجعتها فى العدة ، لم تكن زوجته فإذا أفادت فصدقته كانت زوجته بالإقرار ، وكانت الرجعة عليها ثابتة . وإذا دخل الرجل بالمرأة فقال: قد أصبتها وطلقتها (١) ، وقالت : لم يصبنى ، فالقول قولها ، ولا رجعة له (٢) عليها .

ولو قالت (٣): قد أصابنى ، وقال: لم أصبها ، فعليها العدة بإقرارها أنها عليها ، لا تحمل للأزواج حتى تنقضى عدتها ، ولا رجعة له عليها بإقراره أن لا عدة له عليها . ويسعه فيما بينه وبين الله (٤) عز وجل أن يراجعها إن علم أنه كذب (٥) ، ويسعها فيما بينها وبين الله جل وعز إن علمت أنها (٦) كذبت بادعائها بالإصابة أن تنكح قبل أن تعتد ؛ لأنه لا عدة عليها . فاما الحكم فكما وصفت . وسواء فى هذا أغلق عليها باباً ، أو أرخى ستراً ، أو لم يغلقه ، أو طال مقامه معها (٧) أو لم يطل ، لا تجب عليها العدة ، ولا يكمل لها المهر إذا طلقت إلا بالوطء نفسه .

وإذا اختلفا فى الوطاء فالقول قول الزوج ، لأنه يؤخذ منه فضل الصداق . وإذا طلق الرجل امرأته فقال بعد انقضاء عدتها: قد راجعتك فى العدة وأنكرت ، فحلفت ، ثم تزوجت ودخل بها أو لم يدخل ، ثم أقام شاهدين أنه كان قد راجعها فى العدة فسخ نكاحها من الآخر ، وكانت زوجة الأول الذى راجعها فى العدة ، وأمسك عنها حتى تعتد من الآخر كان أصابها ، فإن لم يكن أصابها لم يمسك عنها . وإن ماتت ، أو مات ، وهى فى العدة من الآخر توارثا ولو كانت المسألة بحالها وكذبته ، ونكحت زوجاً غيره ثم صدقت الزوج الأول أنه راجعها فى العدة ، لم تصدق على إفساد نكاح الزوج الآخر ، ولم يفسخ نكاحها إلا ببينة تقوم على رجعة الزوج الأول فى العدة .

قال أبو يعقوب البويطى والربيع : وله عليها صداق مثلها بإقرارها أنها أتلفت نفسها عليه .

قال الشافعى رحمه الله فى قول الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبِنَ أَجَلِهِنَّ

(١) فى (جـ) : « وطلقتها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) « له » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، جـ) .

(٣) فى (جـ) : « وقالت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) فى (جـ) : « فيما بين الله » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥ ، ٦) ما بين الرقمين سقط من (جـ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) فى (جـ ، ص) : « مقامها معه » ، وما أثبتناه من (ب) .

فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴿٢٣١﴾ [البقرة: ٢٣١] : إذا شارفن بلوغ أجلهن فراجعوهن بمعروف ، أو دعوهن تنقضى عددهن (١) بمعروف ، ونهاهم أن يمسكوهن ضراراً ليعتدوا ، ولا يحل إمساكن ضراراً .

### [ ٢٥ ] نكاح المطلقة ثلاثاً

قال الشافعي رحمته الله : أى امرأة حل ابتداء نكاحها ، فنكاحها حلال متى شاء من كانت تحل له وشاءت ، إلا امرأتان : الملاءنة ، فإن الزوج إذا التعن لم تحل له أبداً بحال ، والحجة فى الملاءنة مكتوبة فى كتاب اللعان / والثانية : المرأة يطلقها الحر ثلاثاً فلا تحل له حتى يجامعها زوج غيره ؛ لقول الله عز وجل فى المطلقة الثالثة : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] قال : فاحتملت الآية : حتى يجامعها زوج غيره ، ودلت على ذلك السنة ، فكان أولى المعانى بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ب/١٥٤  
ج

[ ٢٥٨٤ ] قال الشافعي رحمة الله عليه : أخبرنا مالك ، عن المسور بن رفاعة القرظي ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير أن رفاعة طلق امرأته تميمة بنت وهب فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ، فنكحها عبد الرحمن بن الزبير : فاعترض عنها فلم يستطع أن يمساها ، ففارقها ، فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول الذى كان طلقها ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فنهاه أن يتزوجها فقال : « لا تحل لك (٢) حتى تذوق العسيلة » .

[ ٢٥٨٥ ] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن ابن شهاب (٣) ، عن

(١) فى (ص) « عدتهن » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) .

(٢) فى (ج) : « يتزوج بها وقال : لا تحل له » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٣) « عن ابن شهاب » سقط من (ج) ، وأثبتاه من (ب ، ص) .

[٢٥٨٥ - ٢٥٨٤] \* ط : ( ٢ / ٥٣١ ) ( ٢٨ ) كتاب النكاح - ( ٧ ) باب نكاح المحلل وما أشبهه . ( رقم ١٧ )

عن المسور به .

\* خ : ( ٢ / ٢٤٧ ) ( ٥٢ ) كتاب الشهادات - ( ٣ ) باب شهادة المختبئ - عن عبد الله بن محمد ، عن سفيان به . ( رقم ٢٦٣٩ ) . وأطرافه فى البخارى فى ( ٥٢٦٠ - ٥٢٦١ ، ٥٢٦٥ ، ٥٣١٧ ، ٥٧٩٢ ، ٥٨٢٥ ، ٦٠٨٤ ) .

\* م : ( ٢ / ١٠٥٥ - ١٠٥٧ ) ( ١٦ ) كتاب النكاح - ( ١٧ ) باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطؤها ، ثم يفارقها وتنقضى عدتها - من طريق سفيان به . ( رقم ١١١ / ١٤٣٣ ) . ومتابعات أخرى لهذا الحديث ( ١١٢ - ١١٥ / ١٤٣٣ ) .

عروة، عن عائشة زوج النبي ﷺ سمعها تقول: جاءت امرأة رفاة القرظى إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنت عند (١) رفاة القرظى فطلقني، فبت طلاقى، / فتزوجت عبد الرحمن ابن الزبير وإنما معه مثل هدبة الثوب، فتبسم النبي ﷺ وقال: «أتريدين أن ترجعي (٢) إلى رفاة؟ لا، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك». قالت (٣): «وأبو بكر عند النبي ﷺ، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له، فنادى: يا أبا بكر، ألا تسمع ما تنهر به هذه عند رسول الله ﷺ؟»

قال الشافعي رحمه الله عليه: فإذا تزوجت المطلقة ثلاثاً زوجاً صحيح النكاح فأصابها، ثم طلقها، فانقضت عدتها، حل (٤) لزوجها الأول ابتداء نكاحها؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٣٠]، وقول رسول الله ﷺ لامرأة رفاة: «لا ترجعي إلى رفاة حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك» يعني يجامعك.

قال: وإذا جامعها الزوج ثم مات عنها، حلت للزوج المطلقها (٥) ثلاثاً، كما تحل له بالطلاق؛ لأن الموت في معنى الطلاق بافتراقهما بعد الجماع أو أكثر. وهكذا لو نكحها زوج فأصابها ثم بانت منه بلعان أو ردة، أو غير ذلك من الفرقة. وهكذا كل زوج نكحها عبداً، أو حراً، إذا كان نكاحه صحيحاً وأصابها. وفي قول الله عز وجل: ﴿أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ والله أعلم بما أراد: أما الآية فتحتمل إن أقاما الرجعة؛ لأنها من حدود الله عز وجل وهذا يشبه قول الله جل ذكره: ﴿وَبَعُوْتَهُنَّ أَحَقُّ بِرِدَّتِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي (٦) إصلاح ما أفسدوا بالطلاق بالرجعة، فالرجعة ثابتة لكل زوج غير مغلوب على عقله إذا أقام الرجعة، وإقامتها أن يراجعها (٧) في العدة التي جعل الله عز وجل له عليها فيها الرجعة. قال: وأحبُّ لهما أن ينويا إقامة حدود الله عز وجل فيما بينهما، وغيره من حدود الله تبارك اسمه.

(١) عند: ساقطة من (ج)، وأثبتتها من (ب، ص).

(٢) في (ج): «أن ترجعين»، وما أثبتته من (ب، ص).

(٣) في (ج): «قال»، وما أثبتته من (ب، ص).

(٤) في (ص): «حلت»، وما أثبتته من (ب، ج).

(٥) في (ج): «المطلق لها»، وما أثبتته من (ب، ص).

(٦) إصلاحاً أي: سقط من (ج، ص)، وأثبتته من (ب).

(٧) في (ص): «يتراجعها»، وفي (ب): «يتراجعا»، وما أثبتته من (ج).

## [ ٢٦ ] الجماع الذى تحل به المرأة (١) لزوجها

قال الشافعى رحمته الله : إذا جامع المطلقة ثلاثاً زوج بالغ ، فبلغ أن تغيب الحشفة فى فرجها فقد ذاق عسيلتها وذاقت عسيلته ، ولا تكون العسيلة إلا فى القبل وبالذكر ، وذلك يُحلُّها لزوجها الأول إذا فارقتها ، هذا / ويوجب عليها الغسل والحد لو كان هذا زناً ، وسواء كان الذى أصابها قوى الجماع أو ضعيفه ، لا يدخله إلا بيده إذا بلغ هذا منها ، وكذلك لو استدخلته (٢) هى بيدها ، وإن كان غير مراهق لم يحلها جماعه ؛ لأنه لا يقع موقع جماع الكبير ، ولا يجوز أن يقال غير هذا . ولو جاز جاز أن يقال هذا (٣) لا يحلها إلا من تشتهى جماعه ، ويكون مبالغاً فيه قوياً . وإن كان الزوج صيباً ، فكان جماعه يقع موقع الكبير بأن يكون مراهقاً يغيب ذلك منه فى ذلك منها أحلها . وكذلك إن كان خصياً غير محبوب أو محبوباً ، بقى له ما يغيبه فيها بقدر ما تغيب حشفة غير الخصى ، أحلها ذلك إن كانت ثيباً ، فاما إن كانت بكرأ فلا يحلها إلا ذهاب العذرة ، وذلك أنه لا يبلغ هذا منها إلا ذهب العذرة . وسواء فى ذلك كل زوج جائز النكاح من عبد ، ومكاتب ، وحر ، وكل زوجة حرة ، ومملوكة ، وذمية ، بالغ وغير بالغ ، إذا كان يُجامع مثلها .

ولو أصابها فى دبرها فبلغ ما شاء منها لم تحل تلك الإصابة ؛ لأنها ليست موضع العسيلة التى دل رسول الله ﷺ على أنها تحلها . ولو أفضاها زوجها حلت بالإفضاء ؛ لأن الإفضاء لا يكون إلا ببلوغ ما يحلها ومجاوزته . وهكذا الذمية تكون عند المسلم ، فيطلقها ثلاثاً فينكحها الذمى ، فبلغ هذا منها . وكذلك لو كانت الزوجة مغلوبة على عقلها ، أو الزوج مغلوباً على عقله ، أو هما معاً ، فجامعها ، أحلها ذلك الزوج . ولو نكحها الذمى نكاحاً صحيحاً فأصابها ، كان يحلها (٤) من جماعه للمسلم ما يحلها (٥) من جماع زوج مسلم لو نال ذلك منها ؛ لأنه زوج . وأن / رسول الله ﷺ رجم يهوديين زنيا (٦) ، وإنما يرحم المحصنين ، ولا يحلها إلا زوج صحيح النكاح .

(١) فى (ج) : « يُحل المرأة » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٢) فى (ص) « استدخلت » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) .

(٣) « هذا » : ساقطة من (ب ، ص) ، وأثبتناها من (ج) .

(٤ - ٥) فى (ج) : « يُحل » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٦) سبق تخريجه فى رقم : [ ١٩٦٢ ] فى باب ما أحدث النين نقضوا العهد من كتاب الجزية .

وأصل معرفة هذا أن ينظر إلى كل زوج إذا انعقد نكاحه لا يفسخ بفساد عقد ، وإن انفسخ بعد لمعنى فأصابها فهو يحلها ، وإن كان أصل نكاحه<sup>(١)</sup> غير ثابت عند العقد فلا تحلها إصابته ؛ لأنه غير زوج . فإذا نكحها مملوك فعتقت ، فاختارت فراقه وقد أصابها أحلها ؛ لأن عقده كان ثابتاً . وكذلك الأمة ينكحها الحر ثم يملكها . والحررة ينكحها العبد فتملكه ، فينفسخ النكاح في الحالين ، وتحلها إصابته قبل الفسخ . وكذلك الأجم ، والأبرص ، والمجنون ، ينكح المرأة فيصيبها ، وتحلها إصابته ، ولو اختارت فسخه إذا كانت الإصابة قبل الفسخ ، ولو أصابها أحد هؤلاء قبل اختيارها لفسخ نكاحه ، أحلتها الإصابة ؛ لأنها كانت وهى زوجة . وكذلك الزوجان ، يصيبها الزوج ، ثم يرتد أحدهما بعد الإصابة ، تحلها تلك الإصابة ؛ لأنه كان زوجاً<sup>(٢)</sup> ، ولو كانت الإصابة بعد ردة أحدهما ، أو ردتها معاً ، لم تحلها . ولو رجع المرتد منهما إلى الإسلام بعد<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الإصابة كانت والمرأة موقوفة على العدة محرمة في حالها تلك بكل حال عليه<sup>(٤)</sup> .

ولو أصاب المرأة زوجها وهى مُحرمة ، أو صائمة أو حائض ، أو هو مُحرّم<sup>(٥)</sup> ، أو صائم ، كان مسيئاً وأحلها ذلك لزوجها الذى طلقها ثلاثاً ؛ لأنه لا يحرم عليه من المرأة فى هذه الحال<sup>(٦)</sup> إلا الجماع للعلة التى فيه أو فيها ، ويقع عليها ظهاره ، وإيلاؤه ، وطلاقه وبينهما وبينه ما بين الزوجين / ويحل له يراها حاسراً ، وليس هكذا الزوجان يرتد أحدهما . وإذا نكح الحررة الأمة وهو لا يجد طويلاً لحررة ويخاف العنت ، فأصابها ، أحلها ذلك . ولو نكحها وهو يجد طويلاً ، أو لا يجد طويلاً ، ولا يخاف العنت ، لم تحلها إصابته .

وإذا نكح الرجل نكاحاً فاسداً بأى وجه ما كان<sup>(٧)</sup> ، فأصاب<sup>(٨)</sup> ، لم يحلها ذلك لزوجها . وذلك أن ينكحها متعة ، أو مُحرمة ، أو ينكحها نكاح شغار ، أو ينكحها بغير ولى ، أو أى نكاح فسّخه فى عقده ، لم يحلها الجماع فيه ؛ لأنه ليس بزواج ، ولا يقع عليها طلاقه ،

(١) فى (ج) : « نكاحها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) فى (ب) : « زوجها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) فى (ج) : « يعتد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « عليه » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

(٥) فى (ص) : « أو محرم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٦) فى (ج) : « الحالة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) فى (ب) : « بأى وجه كان » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٨) فى (ج) : « فأصابها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

ولا ما بين الزوجين . والعبد في هذا مثل الحر ، إلا أن العبد (١) إذا طلق اثنتين فقد أتى على جميع طلاقه ، وهما له كالثلاث للحر . وسواء طلق الحر ثلاثاً في مقام ، أو متفرقة ؛ لأنه قد جاء على جميع طلاقه . وكذلك العبد في الاثنتين ، وطلاق الحر لزوجته أمة ، وحره وكتابية ثلاث ، وطلاق العبد لزوجته اثنتان ، الطلاق للرجال والعدة على النساء .

ولو طلق رجل امرأة لم يدخل بها واحدة ، ثم أتبعها طلاقاً لم يقع عليها إلا الأولى ، وإن نكحت بعده زوجاً وأصابها من نكاحها فهي عنده على ما بقي من الطلاق .

### [ ٢٧ ] ما يهدم (٢) الزوج من الطلاق وغيره

قال الشافعي رحمه الله : قال الله عز وجل في المطلقة الثالثة (٣) : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ [ البقرة : ٢٣٠ ] ، فجعل حكم المطلقة ثلاثاً محرمة بكل حال على مطلقها ثلاثاً ، إلا بأن يصيبها زوج غير مطلقها . فإذا طلقت المرأة ثلاثاً فأصابها زوج غير مطلقها سقط حكم الطلاق الأول ، وكان لزوجها الذي طلقها ثلاثاً إذا طلقها زوجها الذي أصابها ، أو مات عنها أن ينكحها ، فإذا نكحها كان طلاقه إياها مبتدأ كهو حين ابتداء نكاحها قبل يطلقها ، لا يحرم عليه نكاحه حتى يطلقها ثلاثاً ، فإذا فعل عادت حراماً عليه بكل وجه حتى يصيبها زوج غيره . ثم هكذا ابتداء ، كلما (٤) أتى على طلاقها ثلاثاً حرمت عليه ، حتى يصيبها زوج غيره ، ثم حلت له بعد إصابة زوج غيره ، وسقط طلاق الثلاث ، وكانت عنده لا تحرم عليه حتى يطلقها ثلاثاً . وإذا هدم الزوج طلاق الثلاث كله ، فذلك إن كان ألى منها في ملك ثم طلقها ثلاثاً سقط الإيلاء حتى لا يكون له به طلاق أبداً إذا تناكحها ، وإذا أصابها الزوج / الذي ألى منها في ملك نكاح بعد زوج كفر كفارة يمين ، وإن لم يصيبها لم يوقف وقف الإيلاء .

### [ ٢٨ ] ما يهدم الزوج من الطلاق وما لا يهدم

قال الشافعي رحمته الله : وإن طلقها الزوج واحدة أو اثنتين ، فنكحها زوج غيره وأصابها ، ثم بانث منه ، فنكحها الزوج الأول بعده ، كانت عنده على ما بقي من طلاقها

(١) في (ج) : « الحر » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ب) : « ما يهدمه » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) في (ص) : « الثلاث » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٤) في (ج) : « أبداً حتى كلما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

كهي قبل يصيبها زوج غيره ، يهدم الزوج المصيبها بعده (١) الثلاث ، ولا يهدم الواحدة والثنتين .

فإن قال قائل : فقد قال غيرك : إذا هدم الثلاث هدم الواحدة والثنتين ، فكيف لم تقل به ؟ قيل : إن شاء الله تعالى - استدلالاً موجوداً في حكم الله عز وجل . فإن (٢) قال : وأين ؟ قيل : قال الله عز وجل (٣) : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، وقال : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ / بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾

١/١٥٦  
ج

[ البقرة: ٢٣٠ ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : دل حكم الله عز وجل على الفرق بين المطلقة واحدة واثنين ، والمطلقة ثلاثاً . وذلك أنه أبان أن المرأة يحل لمطلقتها رجعتها في (٤) واحدة واثنين ، فإذا طلقت ثلاثاً حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، فلما لم يكن لزواج غيره حكم يحلها لمطلقتها واحدة واثنين إلا (٥) لأنها حلال إذا طلقت واحدة أو اثنتين (٦) قبل الزوج ، كان معنى نكاحه وتركه النكاح سواء . ولما كانت المطلقة ثلاثاً (٧) حراماً على مطلقها الثلاث حتى تنكح زوجاً غيره ، فكانت إنما تحل في حكم الله تبارك وتعالى اسمه بنكاحه ، كان له حكم بين : أنها محرمة حتى ينكحها هذا الزوج الآخر ، فلم يجوز أن يقاس ما له حكم بما لا حكم له ، وكان أصل (٨) الأمر : أن المحرم إنما يحل للمرء بفعل نفسه ، كما يحرم عليه الحلال بفعل نفسه ، فلما حلت المطلقة ثلاثاً بزواج غيره بعد مفارقتها نساء أهل الدنيا في هذا الحكم ، لم يجوز (٩) أن يكون الزوج في غير الثلاث في هذا المعنى ، وكان في معنى أنه لا يحل نكاحه للزوج المطلق واحدة واثنين ، ولا يحرم (١٠) شيئاً ؛ لأن المرأة لم تحرم فتحل به ، وكان هو غير الزوج ، ولا يحل له شيء بفعل غيره ، ولا يكون لغيره حكم في حكمه ، إلا حيث جعله (١١) الله عز وجل ، والموضع الذي جعله الله جل وعلا مخالفاً لهذا ، فلا يجوز أن يقاس عليه خلافه .

(١) في (ص) : « بعد » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) في (ب) : « من » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٥-٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) « ثلاثاً » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٨) في (ج) : « الاصل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٩) في (ج) : « إنما يجوز » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(١٠) في (ج) : « ولم يحرم » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(١١) في (ج) : « جعل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

فإن قال: فهل قال هذا أحد غيرك؟ قيل: نعم.

[٢٥٨٦] أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار أنهم سمعوا أبا هريرة يقول: سألت عمر بن الخطاب عن رجل من أهل البحرين طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين، ثم انقضت عدتها، فتزوجها رجل غيره ثم طلقها أو مات عنها ثم تزوجها زوجها الأول؟ قال: هي عنده على ما بقي.

قال الشافعي رحمه الله عليه: وإذا طلقت المرأة ثلاثاً فنكحت زوجاً، فادعت أنه أصابها، وأنكر الزوج، أحلها ذلك الزوج لزوجها المطلقة ثلاثاً، ولم تأخذ من الذي أنكر إصابتها إلا نصفاً؛ تُصدَّق على ما تحمل به، ولا تصدق على ما تأخذ من مال زوجها. وهكذا لو لم يعلم الزوج الذي يطلقها ثلاثاً أنها نكحت، فذكرت أنها نكحت نكاحاً صحيحاً وأصيبت، حلت له إذا جاءت عليها مدة يمكن فيها انقضاء عدتها منه، ومن الزوج الذي ذكرت أنه أصابها. ولو كذَّبها في هذا كله، ثم صدَّقها، كان له نكاحها، والورع ألا يفعل إذا وقع في نفسه أنها كاذبة، حتى يجد ما يدل على صدقها.

ولو أن رجلاً شك في طلاق امرأته، فلم يدر أطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً، فنكحت زوجاً غيره، فأصابها، ثم طلقها. فنكحها (١) الزوج الأول ثم طلقها واحدة أو اثنتين. فقالت: قد أتى على جميع طلاقى؛ لأنه لم يطلقني إلا واحدة أو اثنتين قبل (٢) نكاحي الزوج الآخر الذي نكحتني بعد فراقك، أو قاله بعض أهلها ولم نقله، وأقر الزوج بأنه لم يدر أطلقها قبل نكاحها الزوج الآخر واحدة أو اثنتين (٣) أو ثلاثاً، قيل له:

(١) « فنكحها » : ساقطة من (ج)، وأثبتناه من (ب، ص).

(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج)، وأثبتناه من (ب، ص).

[٢٥٨٦] \* سنن سعيد بن منصور: (١/٣٩٨) كتاب الطلاق - باب الرجل يطلق المرأة تطليقة أو تطليقتين، ثم ترجع إليه بعد زوج على كم تكون عنده - عن سفيان به. (رقم ١٥٢٥).

وعن هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن عمر نحوه مختصراً. (رقم ١٥٢٦).

\* مصنف عبد الرزاق: (٦/٣٥١-٣٥٢) كتاب الطلاق - باب النكاح جديد والطلاق جديد. عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب وعبيد الله وغيرهما، عن أبي هريرة، عن عمر نحوه. (رقم ١١١٤٩).

وعن مالك وابن عيينة، عن الزهري قال: سمعت ابن المسيب وحميد، وعبيد الله، وسليمان عن أبي هريرة نحوه. (رقم ١١١٥٠).

وعن ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن عمر مثله. (رقم ١١١٥١). وعن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، عن عمر نحوه. (رقم ١١١٥٢).

وعن ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة عن عمر نحوه. وفيه أن أبا هريرة، وعلى، وأبي بن كعب يقولون بقول عمر. (رقم ١١١٥٣).

هي عندك على ما بقي من/الطلاق ، فإن استيقن أنه طلقها قبل نكاحها الزوج واحدة، فطلقها في هذا (١) الملك واحدة أو اثنتين ، بنى على الطلاق الأول ، فإذا استكملت ثلاثاً بالطلاق الذى قبل الزوج والطلاق الذى بعده ، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، وأجعلها تعتد فى الطلاق الأول ما يستيقن وتطرح ما يشك فيه / ولو قال بعد ما قال أشك فى ثلاث : أنا أستيقن أنى طلقته قبل الزوج ثلاثاً ، أحلف على ذلك وكان القول قوله .

### [ ٢٩ ] من يقع عليه الطلاق من النساء

قال الله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ﴾ [الاحزاب: ٤٩] ، وقال : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق : ١] ، وقال عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] ، وقال : ﴿ الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢] ، وقال : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ [النساء : ١٢] ، وقال عز وجل : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ ﴾ [النساء : ١٢] . مع ما ذكر به الأزواج ، ولم أعلم مخالفاً فى أن أحكام الله جل اسمه فى الطلاق والظهار والإيلاء لا تقع إلا على زوجة ثابتة النكاح يحل للزوج جماعها ، وما يحل للزوج من امراته، إلا أنه مُحَرَّمُ الجماع فى الإحرام والمحيض وما أشبه ذلك حتى ينقضى ، ولا يحرم أن ينظر منها إلى ما لا ينظر إليه غيره . ولم أعلم مخالفاً فى أن الميراث بين الزوجين لا يكون إلا فى نكاح صحيح ، وأن يكون دينا للزوجين غير مختلفين ، ويكونا حرين ، فكل نكاح كان ثابتاً وقع فيه الطلاق ، وكل من وقع عليه الطلاق من الأزواج وقع عليه الظهار والإيلاء ، وكيفما كان الزوجان حرين أو عيدين ، أو أحدهما حر والآخر عبد ، أو مكاتب ، أو مُدَبَّرٌ ، أو لم تكمل فيه الحرية ، ويحل لأى زوج وزوجة ، ويقع الميراث بين كل حرين من الأزواج مجتمعى الدين ، فكل اسم نكاح كان فاسداً لم يقع فيه شيء من هذا، لا طلاق ولا غيره؛ لأن هذين ليسا من الأزواج .

وجميع (٢) ما قلنا أن نكاحه مفسوخ من : نكاح الرجل المرأة بغير ولى ولا سلطان،

(١) فى (ص) : « ذلك » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) فى (ص) : « وذلك جميع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

أو أن ينكحها ولى بغير رضاها رضيت بعد أو لم ترض فالعقد فاسد لا نكاح بينهما . وكذلك لو (١) كان هو المُرَّوج ولم ترض لم يكن زوجاً بذلك النكاح وإن رضى ، وكذلك المرأة لم تبلغ يُزَوِّجُها غير أبيها ، والصبي لم يبلغ يزوجه غير أبيه ، وكذلك نكاح المتعة ، وما كان في معناه ونكاح المُحْرَم ، وكذلك الرجل ينكح أخت امرأته وأختها عنده ، أو خامسة ، والعبد لم تكمل فيه الحرية ينكح ثالثة ، والحر يجد الطول فينكح أمة ، والحر والعبد ينكحان أمة كتابية . وما كان في هذا المعنى مما يفسخ (٢) نكاحه ، وما كان أصل نكاحه ثابتاً فهر يفرق بمعنيين :

أحدهما : هكذا لا يخالفه وذلك الرجل الحر لا يجد طولاً فينكح أمة ثم يملكها ، فإذا تم له ملكها فسد النكاح ولم يقع عليها شيء مما يقع على الأزواج من طلاق ولا غيره ، وذلك أن الله عز وجل يقول : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ ﴾ [ المؤمنون ] فلم يحل الجماع إلا بنكاح ، أو ملك ، وحكم أن يقع في النكاح ما وصفنا من طلاق يُحْرَمُ به الحلال من النكاح وغيره . وحكم في الملك بأن يقع من المالك فيه العتق فيحرم به الوطء بالملك (٣) ، وفرق بين إحلالهما وتحريمهما ، فلم يجز أن يوطأ الفرج إلا بأحدهما دون الآخر أن تكون امرأته وهو يملكها (٤) ، فلما ملك امرأته فحالت عن النكاح إلى الملك انفسخ النكاح .

قال الربيع : يريد بأحدهما دون الآخر : أنه لا يجوز أن تكون امرأته / وهو يملكها أو بعضها ، حتى يكون ملك وحده (٥) بكماله ، أو التزويج وحده بكماله .

قال الشافعي رضي الله عنه : وكذلك إذا ملك (٦) منها شقياً وإن قل ؛ لأنها قد (٧) خرجت من أن تكون زوجته (٨) ، لو قذفها ولم تحل له بالملك حتى يستكمل ملكها ، وهكذا المرأة

(١) في (ج) : « إن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) في (ج) : « مما لا يفسخ » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ج) : « في الملك » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « أن تكون امرأته وهو يملكها » : سقط من (ب ، ج) ، وأثبتناه من (ص) .

(٥) في (ج) : « أو حده » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) في (ج) : « ملكت » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) « قد » : ساقطة من (ب ، ج) ، وأثبتناها من (ص) .

(٨) في (ج ، ص) : « زوجة » ، وما أثبتناه من (ب) .

تملك زوجها. ولا يختلف الملك بين الزوجين بأى وجه ما كان الملك / ميراثاً ، أو هبة ، أو صدقة ، أو غير ذلك ، وكذلك (١) البيع إذا تم كله . وتام الميراث أن يموت المورث ؛ قبضه الوارث أو لم يقبضه ، قبله أو لم يقبله ؛ لأنه ليس له رده . وتام الهبة أو الصدقة أن يقبلها الموهوب له والمصدق (٢) عليه ويقبضها ، وتام الوصية أن يقبلها الموصى له وإن لم يقبضها ، وتام البيع ألا يكون فيه شرط حتى (٣) يتفرقا عن مقامهما الذى تبايعا فيه (٤) ، وما لم يتم البيع والصدقة والهبة .

فلو أن رجلاً وهبت له امرأته ، أو اشتراها ، أو تُصدّقُ بها عليه ، فلم يقبض الموهوب له ، ولا المصدق (٥) عليه ، ولم يفارق البيعان (٦) مقامهما الذى تبايعا فيه ، ولم يخير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختار البيع ، لم يكن له أن يظاً امرأته بالنكاح ؛ لأن له فيها سبياً (٧) بملك ، حتى يرد الملك فتكون زوجته بحالها ، أو يتم الملك فينفسخ النكاح فيكون له الوطاء بالملك . وإذا طلقها فى حال الوقف ، أو تظاهر ، أو آلى منها ، وقف ذلك . فإن رد الملك وقع عليها الطلاق والإيلاء ، وما يقع بين الزوجين ، وإن لم يتم ملكه فيها بالعقد الأول من الصدقة أو الهبة أو البيع سقط ذلك كله عنه ؛ لأننا علمنا حين تم البيع أنها غير زوجة حين أوقع ذلك عليها . فإذا عتقت الأمة عند العبد فلها الخيار ، فإن أوقع عليها الطلاق بعد العتق قبل الخيار فالطلاق موقوف ، فإن ثبتت عنده وقع ، وإن فسخت النكاح سقط .

والوجه الثانى : أن يكون الزوجان شركين وثنيين ، فيسلم الزوج أو الزوجة ، فيكون النكاح موقوفاً على العدة ، فإن أسلم المتخلف عن الإسلام منهما كان النكاح ثابتاً ، وإن لم يسلم حتى تمضى العدة كان النكاح مفسوخاً . وما أوقع الزوج فى هذه

(١) فى (ب) : « وهكنا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) فى (ج) : « ويتصدق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) فى (ج) : « شرط رد حتى » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) « فيه » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

(٥) فى (ج) : « ولا المتصدق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) فى (ج ، ص) : « البيع من » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٧) فى (ب) : « شبيها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) وإن كانت الكلمة غير منصوبة فى (ج) .

الحال على امرأته من طلاق ، أو ما يقع بين الزوجين فهو موقوف . فإن ثبت النكاح بإسلام المتخلف منهما وقع ، وإن انفسخ النكاح بأن لم يسلم<sup>(١)</sup> المتخلف عن الإسلام منهما سقط . وكل نكاح أبداً يفسد من حادث من واحد من الزوجين ، أو حادث في واحد منهما ليس بطلاق من الزوج ، فهو فسخ بلا طلاق .

### [ ٣٠ ] الخلاف فيما يحرم بالزنا

قال الشافعي رحمه الله : أما الرجل يزني بامرأة أبيه أو امرأة ابنه فلا تحرم واحدة منهما على زوجها بمعضية الآخر فيها ، ومن حرمها على زوجها بهذا أشبه أن يكون خالف حكم الله عز وجل ؛ لأن الله جل ثناؤه جعل التحريم بالطلاق إلى الأزواج ، فجعل هذا إلى غير الزوج أن يحرم عليه امرأته ، أو إلى المرأة نفسها أن تحرم نفسها على زوجها . وكذلك الزوج يزني بأم امرأته أو بنتها لا تحرم عليه امرأته ، ومن حرم عليه أشبه أن يدخل عليه<sup>(٢)</sup> أن يخالف حكم الله عز وجل في أن الله حرمها على زوجها بطلاقه إياها ، فزنى زوجها بأما فلم يكن الزنا طلاقاً لها ، ولا فعلاً يكون به في حكم الله<sup>(٣)</sup> جل ثناؤه ، ولا في سنة رسول الله<sup>(٤)</sup> ﷺ / تحريماً لها ، وكان فعلاً - كما وصفت - وقع على غيرها فحرمت به ، فقال<sup>(٥)</sup> قولاً مخالفاً للكتاب محالاً بأن يكون فعل الزوج وقع على غيرها فحرمت به<sup>(٦)</sup> امرأته عليه .

وذكر الله عز وجل ما من<sup>(٧)</sup> على العباد فقال : ﴿ فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾ [ الفرقان : ٥٤ ] فحرم بالنسب الأمهات والأخوات والعمات والخالات ومن سَمَى ، وحرم بالصهر ما نكح الآباء ، وأمهات النساء ، وبنات المدخول بهن منهن ، فكان تحريمه بأنه جعله للمحرمات على من حرم عليه حقاً ليس لغيرهن عليهن ، وكان ذلك مناً منه بما رضى من حاله .

(١) في (ص) : « بأن يسلم » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) في (ج) : « على » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ص) : « يكون به حكم الله » وفي (ب) « يكون في حكم الله » ، وما أثبتناه من (ج) .

(٤) في (ج) : « نبيه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) « به » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

وكان من حُرْمَنَ عليه لهن مَحْرَمًا يخلو بهن ، ويسافر ، ويرى منهن ما لا يرى غير المَحْرَم ، وإنما كان التحريم لهن رحمة لهن ولهن حُرْمَن (١) عليه ، ومنا عليهن وعليهم ، لا عقوبة لواحد منهما . ولا تكون العقوبة فيما رضى ومن حرم بالزنا الذى وعد الله عليه النار . وحداً عليه فاعله ، وقرنه مع الشرك به وقتل النفس التى حرم الله ؛ أحال الله العقوبة (٢) إلى أن جعلها موضع رحمة .

فمن دخل عليه خلاف الكتاب فيما وصفت ، وفى أن الله جل وعز حين حكم الأحكام بين الزوجين من اللعان والظهار والإيلاء والطلاق والميراث ، كان عندنا وعنده على النكاح الصحيح . فإذا زعمنا أن الذى أراد الله عز وجل بأحكامه فى النكاح ما / صح وحل ، فكيف جاز له أن يحرم بالزنا وهو حرام غير نكاح ولا شبهة ؟

### [ ٣١ ] من لا يقع طلاقه من الأزواج

قال الشافعى رحمه الله تعالى : يقع طلاق من لزمه فرض الصلاة والحدود ، وذلك كل بالغ من الرجال غير مغلوب على عقله ؛ لأنه إنما خوطب بالفرائض من بلغ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴾ الآية (٣) [ النور: ٥٩ ] ولقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَبْتَلُوا يَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [ النساء: ٦ ] ؛ ولأن رسول الله ﷺ أجاز ابن عمر فى القتال ابن خمس عشرة ورده ابن أربع عشرة (٤) .

ومن غلب على عقله بفطرة خلقة أو حادث عليه (٥) لم يكن سبباً لاجتلابها على نفسه بمعصية ، لم يلزمه الطلاق ، ولا الصلاة ، ولا الحدود وذلك مثل : المعتوه ،

(١) فى (جـ) : « حرم » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) فى (ب) : « أحال العقوبة » ، وفى (جـ) : « أحل العقوبة » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٣) « الآية » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (جـ ، ص) .

(٤) سبق برقم [ ١٨٧٢ ] فى باب عطاء النساء والذرية ، فى كتاب قسم الغنيمة والفيء . وهو متفق عليه .

(٥) فى (ب) : « علة » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .

والمجنون، والموسوس والمبرسم (١)، وكل ذى مرض يغلب على عقله ما كان (٢) مغلوباً على عقله. فإذا ثاب إليه عقله فطلق في حاله تلك، أو أتى حداً أقيم عليه، ولزمته الفرائض (٣)، وكذلك المجنون يُجَنّ وَيُفِيق. فإذا طلق في حال جنونه لم يلزمه. وإذا طلق في حل إفاقة لزمه، وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال: طلقت في حال جنوني (٤)، أو مرض غالب على عقلي، فإن قامت (٥) له بيينة على مرض غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه، وأحلف ما طلق وهو يعقل.

وإن قالت امرأته: قد كان في يوم كذا في أول النهار مغلوباً على عقله، وشهد الشاهدان على الطلاق فأثبتا (٦) أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق؛ لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويفيق، وفي الساعة ويفيق. وإن لم يثبت شاهداً (٧) الطلاق أنه كان يعقل حين طلق، أو شهد الشاهدان (٨) على الطلاق، وعرف أنه قد كان في ذلك اليوم مغلوباً على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل، والقول قوله. وإن شهدا (٩) عليه بالطلاق، ولم يثبتا أيعقل أم لا؟ وقال هو: كنت مغلوباً على عقلي، فهو على أنه يعقل حتى يعلم بيينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت يصيبه ما يُذْهِبُ عقله، أو يكثر (١٠). أن يعتريه ما يُذْهِبُ عقله (١١) في اليوم والأيام فيقبل قوله؛ لأن له سبباً يدل على صدقه.

### [ ٣٢ ] طلاق السكران

قال الشافعي رحمه الله: ومن شرب خمرأ أو نبيذاً فأسكره فطلق، لزمه الطلاق والحدود كلها والفرائض، ولا تسقط المعصية بشرب الخمر، والمعصية بالسكر من النبيذ عنه فرضاً ولا طلاقاً.

- (١) المعتوه: هو المغلوب على عقله، ويعنى الذى نقص عقله أو فقد أو دهن، والمبرسم: من أصيب بالبرسام وهو علة يهذى فيه. والهليان: هو التكلم بغير معقول.
- (٢) فى (ج): «عقله لا ماكان»، وما أثبتاه من (ب، ص).
- (٣) فى (ص): «ولزمه منه الفرائض»، وما أثبتاه من (ب، ج).
- (٤) فى (ص): «طلقت فى حال جنونه»، وفى (ج): «طلقتك فى حال جنونى»، وما أثبتاه من (ب).
- (٥) فى (ج): «أقامت»، وما أثبتاه من (ب، ص).
- (٦) فى (ج): «فأثبتنا»، وما أثبتاه من (ب، ص).
- (٧) فى (ج، ص): «شاهداً»، وما أثبتاه من (ب).
- (٨) فى (ج): «شاهدان»، وما أثبتاه من (ب، ص).
- (٩) فى (ج): «وإن شهد»، وما أثبتاه من (ب، ص).
- (١٠ - ١١) ما بين الرقمين سقط من (ج)، وأثبتاه من (ب، ص).

فإن قال قائل : فهذا مغلوب على عقله ، والمريض (١) والمجنون مغلوب على عقله (٢)؟ قيل : المريض مأجور ومكفر عنه بالمرض ، مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله ، وهذا أثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم ، فكيف يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب؟ والصلاة مرفوعة عمن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران . وكذلك الفرائض من حج أو صوم (٣) أو غير ذلك .

ومن شرب بئجاً ، أو حريفاً (٤) ، أو مرقداً (٥) ليتعالج به من مرض فأذهب عقله ، فطلق ، لم يلزمه الطلاق من قبل أن ليس في شيء من هذا أن تضربهم على شربه في كتاب ولا سنة ولا إجماع ، فإذا كان هكذا كان جائزاً أن يؤخذ الشيء منه للمنفعة لا لقتل النفس ، ولا إذهاب العقل . فإن جاء منه قتل نفس ، أو إذهاب (٦) عقل ، كان كالمريض يمرض من طعام وغيره ، وأجدد ألا يَأْتَمُّ صاحبه بأنه لم يُرَدِّ واحداً منهما ، كما يكون جائزاً له بَطُّ الجرح ، وفتح العرق (٧) ، والحجامة ، وقطع العضو رجاء المنفعة ، وقد يكون من بعض ذلك سبب التلف ، ولكن الأغلب السلامة ، وأن ليس يراد ذلك به لذهاب (٨) العقل ولا للتلذذ (٩) بالمعصية .

### [ ٣٣ ] طلاق المريض

قال الشافعي رحمه الله : مَلَّكَ اللَّهُ عز وجل الأزواج الطلاق ، فمن طلق من الأزواج وهو بالغ غير مغلوب على عقله جاز طلاقه ؛ لأنه تحريم لامرأته بعد إذ (١٠) كانت حلالاً له ، فسواء كان صحيحاً حين يطلق ، أو مريضاً ، فالطلاق واقع . فإن طلق رجل امرأته / ثلاثاً ، أو تطلقه لم يبق له عليها من الطلاق غيرها ، أو لاعنها وهو مريض ، فحكمه في وقوع ذلك على الزوجة وتحريمها عليه حكم الصحيح . وكذلك إن طلقها

١/٤١٤  
ص

(١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ب) : « صيام » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٤) الحريفة : الشيء الذي يلذع اللسان . (المصباح) ، والبنج : نباتات طبية مخدرة .

(٥) المرقد : دواء يُرَقَدُ شاربِه . (اللسان) .

(٦) في (ص) : « أو ذهاب » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٧) في (ج) : « بط الجروح وفتح العروق » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) ، وبط الجرح : شقه .

(٨) في (ب) : « ذلك لذهاب » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٩) في (ج) : « ولا التلذذ » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(١٠) في (ب) : « إن » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

واحدة ولم يدخل بها . وكذلك كل فرقة وقعت بينهما ليس للزوج عليها فيها رجعة بعد الطلاق .

فإن لم يصح الزوج حتى مات فقد اختلف في ذلك أصحابنا :

فمنهم من قال: لا ترثه وذهب إلى أن حكم الطلاق إذا كان في الصحة والمريض سواء ، فإن الطلاق يقع على الزوجة ، وإن الزوج لا يرث المرأة لو ماتت ، فكذلك لا ترثه ؛ لأن الله تعالى ذكره إنما ورث الزوجة من الزوج والزوج من الزوجة ما كانا زوجين ، وهذان ليسا بزوجين ، ولا يملك رجعتها ، فتكون في معاني الأزواج فترث وتورث ، وذهب إلى أن على الزوجة أن تعتد من الوفاة أربعة أشهر وعشراً ، وهذه لا تعتد من الوفاة ، وإلى أن الزوجة إذا كانت وارثة إن مات زوجها كانت مورثة إن ماتت قبله ، وهذه لا يرثها الزوج . وذهب إلى أن الزوجة تُغسَلُ الزوج ويُغسَلُها ، وهذه لا تغسله ولا يغسلها ، وإلى أنه ينكح أختها وأربعاً سواها ، وكل هذا يبين أن ليست زوجة . ومن قال هذا فليست عليه مسألة صح الزوج بعد الطلاق أو لم يصح ، أو نكحت الزوجة أو لم تنكح ، ولم يورثها منه إذا لم يكن له عليها رجعة ولا هو منها ، ولو طلقها ساعة يموت أو قال: أنت طالق قبل موتى بطرفة عين، أو بيوم ثلاثاً ، لم ترث في هذا القول بحال .

[ ٢٥٨٧ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا ابن أبي رواد ومسلم بن خالد ، عن ابن جريج قال: أخبرني ابن أبي مليكة: أنه سأل ابن الزبير عن الرجل يطلق المرأة (١) فبیتها ثم يموت وهي في عدتها ، فقال عبد الله بن الزبير: طلق عبد الرحمن بن عوف تَمَاضِرُ بنت الأصْبَغِ الكَلْبِيَّةِ فبیتها ، ثم مات عنها وهي في عدتها ، فورثها عثمان ، قال ابن الزبير : وأما أنا فلا أرى أن ترث (٢) مبتوتة .

[ ٢٥٨٨ ] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: وكان أعلمهم بذلك ، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض فورثها عثمان منه بعد انقضاء عدتها . قال الشافعي رحمه الله : فذهب بعض أصحابنا إلى أن يورث المرأة وإن لم يكن

(١) في (ج) : « امرأته » ، وما أثبتناه من (ب) ، (ص) .

(٢) في (ص) : « تورث » ، وما أثبتناه من (ب) ، (ج) .

للزوج عليها رجعة إذا طلقها الزوج وهو مريض ، وإن انقضت عدتها قبل موته . وقال بعضهم : وإن نكحت زوجاً غيره . وقال غيرهم : ترثه ما امتنعت من الأزواج . وقال بعضهم : ترثه ما كانت في العدة ، فإذا انقضت العدة لم ترثه . وهذا مما (١) أستخير الله عز وجل فيه .

قال الربيع : وقد استخار الله فيه فقال : لا ترث المبتوتة .

قال الشافعي رحمه الله : غير أني أيا قلت : فإني أقول : لا ترث المرأة زوجها إذا طلقها مريضاً طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ، فانقضت عدتها ونكحت ؛ لأن حديث ابن الزبير متصل ، وهو يقول : ورثها عثمان في العدة . وحديث ابن شهاب منقطع وأيهما قلت ، فإن صح بعد الطلاق ساعة ثم مات لم ترثه ، وإن طلقها قبل أن ينسها فأيهما قلت ، فلها نصف ما سمي لها إن كان سمي لها شيئاً ، ولها المتعة إن لم يكن سمي لها شيئاً ، ولا عدة عليها من طلاق ولا وفاة ، ولا ترثه ؛ لأنها لا عدة عليها . وأيهما قلت : فلو طلقها وقد أصابها وهي مملوكة أو كافرة ، وهو مسلم ، طلاقاً لا يملك فيه (٢) الرجعة ، ثم أسلمت هذه وعتقت هذه ، ثم مات مكانه لم ترثاه ؛ لأنه (٣) طلقها ولا معنى لفراره من ميراثها . ولو مات في حاله تلك لم ترثاه ، ولو كان طلاقه يملك فيه الرجعة ، ثم عتقت هذه وأسلمت هذه ، ثم مات وهما في العدة ، ورثناه . وإن مضت العدة لم ترثاه ؛ لأن الطلاق كان وهما غير وارثين لو مات وهما في حالهما تلك ، وإن كانتا (٤) من الأزواج .

وإذا طلق الرجل امرأته وهو مريض طلاقاً يملك فيه الرجعة ثم مات بعد انقضاء عدتها ، لم ترث في قول من ذهب إلى قول ابن الزبير ؛ لأن من ذهب إليه نظر إليه حين يموت : فإن / كانت من الأزواج أو في معاني الأزواج من المطلقات اللاتي عليهن الرجعة وهن في عدتهن / ورثنا . وكذلك إن ماتت ورثنا الزوج . وإن لم يكن عليها عدة لم يورثها ؛ لأنها خارجة من الأزواج ومعانيهن . وفي قول من ذهب إلى القول الآخر : ترثه ما لم تنقض عدتها ، وإن طلقها طلاقاً صحيحاً لا يملك فيه الرجعة ، ثم صح ، ثم مرض ، فمات لم ترثه وإن كانت في العدة ؛ لأنه قد صح (٥) ، فلو ابتداء طلاقها في ذلك الوقت لم ترثه ، وإن كان يملك الرجعة فمات في العدة ورثته .

٤١٤/ب  
ص  
١/١٥٩  
ج

- (١) في (ج) : « وهذا ما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
(٢) في « : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتناها من (ب) .  
(٣) في (ج) : « لأنها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
(٤) في (ج ، ص) : « كانت » ، وما أثبتناه من (ب) .  
(٥) في (ص) : « لأنه صح » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

والمرض الذي يمنع صاحبه فيه من الهبة وإتلاف ماله إلا في الثلث إن مات ، ويورث منه من يورث إذا طلق مريضاً كل مرض مخوف مثل : الحمى الصالب ، والبطن ، وذات الجنب ، والخاصرة ، وما أشبهه مما يُضمَنُه (١) على الفراش ولا يتناول . فأما ما أضمَنَه مثله وتناول مثل : السل ، والفالج ، إذا لم يكن به وجع غيرهما ، أو يكون بالمفلوج منه سورة ابتدائه في الحال التي يكون مخوفاً فيها ، فإذا تناول فإنه لا يكاد يكون مخوفاً . فأما إذا كانت (٢) حمى الربع برجل فالأغلب منها أنها غير مخوفة ، وأنها إلى السلامة . فإذا (٣) لم تُضمَنَه حتى يلزم الفراش من ضمَّن فهو كالصحيح ، وإذا أضمَنَه كان كالمرضى .

وإذا ألى رجل من امرأته وهو صحيح فمضت الأربعة الأشهر وهو مريض ، فمات قبل يوقف ، فهي زوجته . وإن وقف ففاء بلسانه وهو لا يقدر على الجماع فهي زوجته . وإن طلق والطلاق يملك الرجعة ، فإن مات وهي في العدة ورثته ، وإن ماتت ورثها . وإن مات وقد انقضت العدة لم يرثها ولم ترثه . ولو قذفها وهو مريض أو صحيح ، فلم يلاعنها حتى مرض ثم مات ، كانت زوجته (٤) . وكذلك لو اتعن فلم يكمل اللعان حتى مات كانت زوجته (٥) ترثه ، ولو أكمل اللعان وقعت الفرقة ولم ترثه . وإن كان مريضاً حين وقعت الفرقة في واحد من القولين ، وذلك : أن اللعان حكمٌ حكم الله به ، يحده السلطان إن لم يلتعن ، وأن الفرقة لزمته بالسنة أحب أو كره ، وأنهما لا يجتمعان بحال أبداً . فحالهما إذا وقع اللعان غير حال الأزواج ، فلا ترثه ولا يرثها إذا التعن هو .

ولو تظاهر منها صحيحاً أو مريضاً فسواء هي زوجته ، ليس الظهار بطلاق إنما هي كاليمين يكفرها ، فإن لم يكفرها حتى مات أو ماتت توارثا . وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض : إن دخلت دار فلان ، أو خرجت من منزلي ، أو فعلت كذا ؛ لأمر نهاها عنه أن تفعله ولا تأثم بتركه ، فأنت طالق ثلاثاً أو طالق ، ولم يبق له عليها من الطلاق إلا واحدة ففعلت ذلك طلقت ، ثم مات لم ترثه في العدة بحال ؛ لأن الطلاق - وإن كان من كلامه كان بفعلها ، وقع (٦) . وكذلك (٧) لو قال لها : اختارى نفسك . أو إليك طلاقك ثلاثاً ، فطلقت نفسها ثلاثاً . وكذلك (٨) لو اختلعت منه . وكذلك لو قال لها : إن شئت فأنت طالق

(١) الضمَّن : الذى به ضمانه فى جسده ، من زمانة أو كسر ، أو بلاء ، والاسم : الضمَّن بفتح الميم ، والضمَّان والضمانة : الزمانة .

(٢) فى (ج) : « كان » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) فى (ج) : « فأما إذا » وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) فى (ج) : « كان يقع عليها » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧ - ٨) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

ثلاثاً فشاءت. وكل ما كان من هذا كان يتم بها ، وهى تجد منه بدأً ، فطلقت منه طلاقاً لا يملك فيه الرجعة لم ترثه ولم يرثها عندى فى قياس جميع الأقاويل . وكذلك لو سألته أن يطلقها ثلاثاً ، فطلقها ثلاثاً ، لم ترثه .

١/١٥٩  
ج

ولو سألته أن يطلقها واحدة فطلقها ثلاثاً ، ورثته فى / العدة فى قول من يورث امرأة المريض إذا طلقها . ولكنه لو قال لها وهو مريض : أنت طالق إن صليت المكتوبة ، أو تطهرت للصلاة ، أو صمت شهر رمضان ، أو كلمت أباك أو أمك ، أو قعدت ، أو قمت ، ومثل هذا مما تكون عاصية بتركه ، أو يكون لابد لها من فعله ، ففعلته وهو مريض ، ثم مات ، ورثته فى العدة فى قول من ذهب إلى تورثها إذا طلقها مريضاً . وهكذا لو حلف صحيحاً على شيء لا يفعله هو ففعله مريضاً ، ورثت فى هذا القول .

فأما قول ابن الزبير فيقطع هذا كله ، وأصله: أن ينظر إلى حالها يوم يموت، فإن كانت زوجة أو ما (١) فى معناها (٢) من طلاق يملك فيه الزوج الرجعة ، وكانت لو ماتت فى تلك الحال ورثها ورثتها (٣) منه وإن لم يكن يرثها لو ماتت فى تلك / الحال لم تكن زوجة ولا فى طلاق يملك فيه الرجعة لم نورثها فى أى حالة كان القول والطلاق ، مريضاً كان أو صحيحاً .

١/٤١٤  
ص

ولو قال لها وهو مريض: أنت طالق ثلاثاً إن صمت اليوم تطوعاً ، أو خرجت إلى منزل أبيك ، فصامت تطوعاً أو خرجت إلى منزل أبيها ، لم ترثه ؛ من قبيل أنه قد كان لها من هذا بُدٌّ ، وكانت غير آئمة بتركها منزل أبيها ذلك اليوم .

وكل ما قيل مما وصفت: أنها ترثه فى العدة فى قول من يورثها إذا كان القول فى المرض ، ووقع الطلاق فى المرض، فقاله فى المرض . ثم صح ، ثم وقع ، لم ترثه إذا كان الطلاق لا يملك الرجعة ، وكل ما قال فى الصحة مما يقع فى المرض فوق الطلاق به فى المرض ، وكان طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ، لم ترثه . مثل أن يقول: أنت طالق غداً ، أو إذا جاء هلال كذا ، أو إذا جاءت سنة كذا ، أو إذا قدم فلان، وما أشبه هذا فوق به الطلاق البائن وهو مريض لم ترث ؛ لأن القول كان فى الصحة .

قال الشافعى رحمته الله: ولو قال لها : إذا مرضت فانت طالق ثلاثاً ، فمرض ، فمات قبل يصح ورثت فى قول من يورثها إذا كان الطلاق فى المرض ؛ لأنه عمد أن أوقع

(١) « ما » : ساقطة من ( ب ) ، وأثبتناها من ( ج ، ص ) .

(٢) فى ( ج ، ص ) : « معناه » ، وما أثبتناه من ( ب ) .

(٣) فى ( ب ) : « ورثها ورثتها منه » ، وما أثبتناه من ( ج ، ص ) .

الطلاق في المرض ، وإذا مرض الرجل فأقر أنه قد كان طلق امرأته في الصحة ثلاثاً وقع الطلاق بإقراره ساعة تكلم ، واستقبلت العدة من ذلك اليوم ، ولا ترثه عندي بحال .  
وإذا قال الرجل لامرأته وهو مريض : أنت طالق ثلاثاً إذا صححت ، فصح ، ثم مرض فمات لم ترثه ؛ لأنه أوقع الطلاق في وقت لو ابتدأه فيه لم ترثه .

وإذا قال الرجل لامرأته صحيحاً : أنت طالق ثلاثاً قبل أن أقتل بشهر ، أو قبل أن أموت بشهر ، أو قبل أن أموت من الحمى ، أو سمي مرضاً من الأمراض ، فمات من غير ذلك المرض لم يقع الطلاق وورثته<sup>(١)</sup> . وكذلك لو مات من ذلك المرض قبل الشهر ؛ لأن الطلاق لم يقع ولا يقع إلا بأن يموت من ذلك المرض ، ويكون قبل موته بشهر فيجتمع الأمران ، ولها الميراث في الأقاويل . وإن مضى شهر من يوم قال تلك المقالة ، ثم مات من ذلك المرض بعينه لم يقع الطلاق ، ولا يقع الطلاق حتى يعيش بعد القول أكثر من شهر بوقت من الأوقات يقع / فيه الطلاق ، فيكون لقوله موضع . فأما إذا<sup>(٢)</sup> كان موته مع الشهر سواء فلا موضع لقوله ، وترث ، ولم يقع عليها طلاق .

١/١٦٠  
ج

وإذا قال : أنت طالق قبل موتي بشهرين أو ثلاثة أشهر أو أكثر ، ثم عاش أقل مما سمي ، ثم مات ، فإن الطلاق لا يقع عليها . ولها الميراث . وإن عاش من حين تكلم بالطلاق إلى أن مات أكثر مما سمي بطريقة عين ، أو أكثر ، وقع الطلاق عليها في ذلك الوقت ، وذلك قبل موته بما سمي ، ولا ترث إذا كان ذلك القول ، وهو صحيح .

ولو طلقها ثلاثاً وهو مريض ، ثم ارتدت عن الإسلام ، ثم عادت إليه ، ثم مات ، ولم يصح لم ترثه ؛ لأنها أخرجت نفسها من الميراث . ولو كان هو المرتد ثم عاد إلى الإسلام فمات من مرضه لم ترثه عندي ، وترثه في قول غيري ؛ لأنه قار من الميراث .

ولو كانت زوجته أمة فقال لها وهو صحيح : أنت طالق ثلاثاً إذا عتقت ، فعتقت وهو مريض ، ثم مات وهي في العدة ، لم ترثه . وإن كان قاله لها وهو مريض لم ترثه في قول ابن الزبير ، وترث في القول الآخر .

قال الشافعي رحمه الله : ولو قال لها وهي أمة : أنت طالق ثلاثاً غداً وهو مريض ، وقال لها سيدها : أنت حرة اليوم بعد قوله لم ترثه ؛ لأنه قاله وهي<sup>(٣)</sup> غير وارث ،

(١) في (ج ، ص) : « وورثت » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٢) في (ج) : « فأما إن » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) في (ج) : « وهو » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

وكذلك إن كانت مشركة وهو مسلم. ولو قال لها سيدها والزوج مريض : أنت حرة غداً. وقال الزوج : أنت طالق ثلاثاً بعد غد ، ولم يعلم عتق السيد لم ترثه ، وإن مات من مرضه . وإن كان يعلم عتق السيد لم ترثه / فى قول ابن الزبير ، وترثه فى قول الآخر لأنه قاراً من الميراث .

٤١٥/ب  
ص

وإن كانت تحت المسلم مملوكة وكافرة فمات ، والمملوكة حرة ، والكافرة مسلمة ، فقالت : هذه عتقت قبل أن يموت ، وقال ذلك الذى أعتقها ، وقالت هذه : أسلمت قبل أن يموت ، وقال الورثة : مات وأنت مملوكة ، وللأخرى : مات وأنت كافرة ، فالقول قول الورثة ، وعليها البينة .

قال أبو محمد : فيه قول آخر : إن القول قول التى (١) قالت : لم أكن مملوكة ؛ لأن أصل الناس الحرية . وعلى التى قالت : لم أكن نصرانية ، البينة .

وإذا قال الورثة لامرأة الرجل : كنت كافرة حين مات ثم أسلمت ، أو مملوكة حين مات ثم عتقت (٢) ، ولم يعلم أنها كافرة ولا مملوكة وقالت : لم أكن كافرة ولا مملوكة فالقول قولها ، وعلى الورثة البينة .

### [ ٣٤ ] طلاق المولى عليه (٣) والعبد

قال الشافعى رحمة الله عليه : ويجوز طلاق المولى عليه البالغ ، ولا يجوز عتقه لأم ولده ولا غيرها . فإن قال قائل : فكيف يجوز طلاقه ؟ قيل : لأن الصلاة والحدود عليه واجبة ، فإذا كان ممن يقع عليه التحريم حدٌ على إتيان المحرم من الزنا والقذف والقتل (٤) ، وكان كغير المولى عليه فى أن عليه فرضاً ، وحراماً ، وحلالاً ، فالطلاق تحريم يلزمه كما يلزم غيره . فإن قيل : فقد يتلف به مالاً ؟ قيل : ليس له من مال امرأته شيء فيتلفه بطلاقها ، إنما هو أن يحرم عليه منها شيء كان مباحاً له . فإن قيل : فقد يرثها؟ قيل : لا يرثها حتى تموت ولم تمت حين طلقها . فإن قيل : فيحتاج إلى نكاح / غيرها . قيل : فذلك ليس بإتلاف شيء فيها إنما هو شيء يلزمه لغيرها إن أراد النكاح .

١٦٠/ب  
ج

(١) فى (ص) : « الذى » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) فى (ج) : « حتى مات ثم عتق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) أى للمجور عليه .

(٤) فى (ج) : « والقذف فى القتل » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

قال الشافعي رحمته الله : فإن قيل : فلم لا يجوز عتقه أم ولده ، وإنما هي له مباحة إباحة فرج ؟ قيل : ما له فيها أكثر من الفرغ .

قال الربيع : يريد أن له فيها أكثر من الفرغ : ألا ترى أنه يقول : إذا قتلت آخذ قيمتها ، وإذا جنى عليها آخذ الأرش ، فيأخذ قيمتها ويجنى عليها فيأخذ أرش الجناية عليها ، وتكسب المال فيكون له ، (١) ويوهب لها ، وتجذ الكنز فيكون له ، ويكون له (٢) خدمتها والمنافع فيها كلها ، وأكثر ما يمنع منها بيعها ، فأما سوى ذلك فهي له أمة يزوجهها وهي كارهة ويخدمها .

قال : ويجوز طلاق السكران من الشراب المسكر وعتقه ، ويلزمه ما صنع ، ولا يجوز طلاق المغلوب على عقله من غير السكر ، ويجوز طلاق العبد بغير إذن سيده ، والحجة فيه كالحجة في المحجور وأكثر .

فإن قال قائل : فهل خالفكم في هذا أحد من أهل الحجاز ؟ قيل : نعم ، قد قال بعض من مضى منهم : لا يجوز طلاق السكران ، وكأنه ذهب إلى أنه مغلوب على عقله . وقال بعض من مضى : إنه ليس للعبد طلاق ، والطلاق بيد السيد .

فإن قال : فهل من حجة على من قال : لا يجوز طلاق العبد ؟ قيل : ما وصفنا من أن (٣) الله عز وجل قال في المطلقات ثلاثاً : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [ البقرة : ٢٣٠ ] ، وقال في المطلقات واحدة : ﴿ وَبُعُوثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ [ البقرة : ٢٢٨ ] ، فكان العبد ممن عليه حرام ، وله حلال ، فحرامه (٤) بالطلاق ، ولم يكن السيد ممن حلت له امرأة فيكون له تحريمها .

فإن قال قائل : فهل غير هذا ؟ قيل : هذا هو الذي عليه اعتمدنا ، وهو قول الأكثر من لقينا .

فإن قال : فهل ترفعه (٥) إلى أحد من السلف ؟ قيل : نعم .

(١ - ٢) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب) ، ص .

(٣) « أن » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب) ، ص .

(٤) في (ج) ، ص : « فحرمه » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٥) في (ب) ، ص : « ترفعه » ، وما أثبتناه من (ج) .

[٢٥٨٩] أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان .

[٢٥٩٠] قال مالك : حدثني نافع : أن ابن عمر كان يقول: من أذن لعبده أن ينكح فالطلاق بيد العبد، ليس بيد غيره من طلاقه شيء .

[٢٥٩١] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا مالك قال: حدثني عبد ربه بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث : أن نَفِيعاً مكاتباً لأم سلمة استفتى زيد بن ثابت فقال: إنني طلقت امرأة لى حرة تطليقتين ، / فقال زيد : حرمت عليك .

١٦٦/ب  
ص

[٢٥٩٢] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا مالك قال: حدثني أبو الزناد ، عن سليمان بن يسار : أن نفيعا مكاتباً لأم سلمة زوج النبي ﷺ أو عبداً كانت تحته امرأة حرة ، فطلقها اثنتين ، ثم أراد أن يراجعها فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك ، فذهب إليه فلقبه عند الدرَجِ أخذاً بيد زيد بن ثابت فسألها فابتدراه جميعاً فقالا : حرمت عليك ، حرمت عليك .

[٢٥٩٣] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا مالك قال: وحدثني ابن شهاب ، عن ابن المسيب : أن نفيعا مكاتباً لأم سلمة زوج النبي ﷺ طلق امرأته حرة تطليقتين ، فاستفتى

[٢٥٨٩] \* ط : ( ٢ / ٥٧٤ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ١٨ ) باب ما جاء في طلاق العبد . ( رقم ٥٠ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٢٣٨ ) ما يتعلق بالعبيد والإماء - باب طلاق الحرة - عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال: أيهما رق نقص الطلاق برقه ، والعدة بالمرأة ، يقول : إذا كانت الأمة تحت الحر فطلقها فطلاقها ثنتان ، وعدتها حيضتان ، وإن كانت حرة تحت عبد فطلاقها ثنتان وعدتها ثلاث حيض . ( رقم ١٢٩٥٩ )

[٢٥٩٠] \* ط : ( ٢ / ٥٧٥ ) في الكتاب والباب السابقين . ( رقم ٥١ ) ، وفيه زيادة : « فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته فلا جناح عليه » .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٢٤٠ ) ما يتعلق بالعبيد والإماء - باب طلاق العبد بإذن سيده - عن مالك به . ( رقم ١٢٩٦٨ ) .

[٢٥٩٣ - ٢٥٩١] \* ط : ( ٢ / ٥٧٤ ) ( ٢٩ ) كتاب الطلاق - ( ١٨ ) باب ما جاء في طلاق العبد . ( أرقام ٤٧ - ٤٩ ) .

\* مصنف عبد الرزاق : ( ٧ / ٢٣٤ - ٢٣٦ ) ما يتعلق بالعبيد والإماء - باب طلاق الحرة - عن معمر ، عن الزمري ، عن ابن المسيب قال: قضى عثمان في مكاتب طلق امرأته تطليقتين وهي حرة ، فقضى له : لا تحمل حتى تنكح زوجاً غيره . ( رقم ١٢٩٤٤ ) . وعن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت قالوا: الطلاق للرجال ، والعدة للنساء . ذكره أبو سلمة عن نفيح مكاتب أم سلمة . ( رقم ١٢٩٤٦ ) .

وعن معمر عن أيوب عن سليمان بن يسار به . ( رقم ١٢٩٤٧ ) .

وعن الثوري ، عن أبي الزناد به - كما هنا . ( رقم ١٢٩٤٩ ) .

\* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٣٥٦ ) كتاب الطلاق - باب الطلاق بالرجال والعدة بالنساء - عن سفيان ، عن أيوب ، عن سليمان بن يسار نحوه . ( رقم ١٣٢٨ ) .

عثمان بن عفان فقال له عثمان بن عفان : حرمت / عليك .

فإن قال قائل : فهل لكم (١) حجة على من قال : لا يجوز طلاق السكران؟ قيل : نعم ، ما وصفنا من أن عليه الفرائض وعليه حرام . فإن قال : ليس عليه حرام في حاله تلك لزمه أن يقول : ولا صلاة ولا قود في قتل ولا جراح ولا غيره ، كما يكون المغلوب على عقله بغير السكر ، ولا يجوز إذا حرم الله عز وجل بالكلام إلا يكون داخلاً في حكم الله عز وعلا أن الطلاق يحرم عليه ، ولا يخرج من حكم الله تبارك وتعالى إلا بدلالة كتاب أو سنة أو إجماع ، وليس فيه واحد من هذا . وأكثر من لقيت من المفتين على أن طلاقه يجوز .

[ ٢٥٩٤ ] وقال رسول الله ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفْقِحَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ » والسكران ليس واحداً من هؤلاء ولا في معناه . والمرضى الذاهبو العقول في معنى المجنون؛ لأنهم غير آتمين بالمرض، والسكران آثم بالسكر .

### [ ٣٥ ] من يلزمه الطلاق من الأزواج

قال الشافعي رحمته الله : وكل امرأة طلقها زوج بالغ ، صبية أو معتومة ، أو حرة بالغ ، أو أمة ، أو مشركة ، لزمهن الطلاق؛ لأن الطلاق تحريم من الأزواج على أنفسهن . فإذا عتقت الأمة وقد زوجت عبداً وهي صبية ، فاختارت وهي صبية الفراق ، أو ملك الرجل امرأته وهي صبية نفسها ، أو خيرها فاختارت الفراق ، فليس ذلك لها ؛ لأنه لا أمر لها في نفسها . وكذلك المعتومة . فإذا أفاقت المعتومة ، أو بلغت الصبية ، فلها الخيار في المقام معه ، أو فراقه .

(١) في (ص) : « فهل لك » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

[٢٥٩٤] \* د : ( ٤ / ٥٥٨ - ٥٦١ ) ( ٣٢ ) كتاب الحدود - ( ١٦ ) باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً -

من طرق عدة ، عن علي رحمته الله . ( رقم ٤٣٩٩ - ٤٤٠٣ ) .

وعن عائشة . رقم ( ٤٣٩٨ ) .

\* ت : ( ٤ / ٣٢ ) ( ١٥ ) كتاب الحدود - ( ١ ) باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد - من طريق همام ،

عن قتادة ، عن الحسن البصري عن علي . ( رقم ١٤٢٣ ) عن عائشة . وقال : حديث حسن غريب .

\* المستدرک : ( ٢ / ٥٩ ) ( ١٩ ) كتاب البيوع - من طريق حماد بن سلمة ، عن حماد ، عن إبراهيم

عن الأسود عن عائشة وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه

الذهبي .

\* ابن حبان - الإحسان : ( ١ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ) ( ٥ ) كتاب الإيمان - ( ٢ ) باب التكليف - من طريق

حماد بن سلمة به . ( رقم ١٤٢ ) .

ومن طريق جرير بن حازم عن سليمان بن مهران ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس ، عن علي ،

وفيه قصة . ( رقم ١٤٣ ) .

قال : وإن عتقت قبل تبلغ أو بعد ما بلغت ، فلم تختبر ، فلا خيار لها . وإذا اختارت المرأة فراق زوجها فهو فسخ بلا طلاق ، وكذلك امرأة العين ، وامرأة الأجدم والابصر ، تختار فراقه ، فذلك كله فسخ بلا طلاق ؛ لأن الطلاق يملك فيه الرجعة .

### [ ٣٦ ] الطلاق الذى يملك (١) فيه الرجعة

قال الشافعى رحمته الله : قال الله جل وعز : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] ، وقال : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ الآية [ البقرة : ٢٢٨ ] .

قال الشافعى رحمة الله عليه : فكان بيناً فى كتاب الله عز وجل : أن كل طلاق حسب على مطلقة فيه عدد طلاق إلا الثلاث ، فصاحبه يملك فيه الرجعة . وكان ذلك (٢) بيناً فى حديث رُكَّانة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) . وإلا الطلاق الذى يؤخذ عليه المال ؛ لأن الله عز وجل أذن به وسماه فدية . فقال : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [ البقرة : ٢٢٩ ] ، فكان بيناً فى كتاب الله عز وجل إذ أحل (٤) له أخذ المال ، أنه إذا ملك مالا عوضاً من شىء لم يجز أن يكون له على ما ملك به المال سبيل ، والمال عوض من بضع المرأة ، فلو كان له عليها فيه رجعة (٥) كان ملك مالها ولم تملك نفسها دونه .

قال : واسم الفدية أن تفدى نفسها بأن تقطع ملكه الذى له به الرجعة / عليها ، ولو ملك الرجعة لم تكن مالكة لنفسها ، ولا واقعاً عليها اسم فدية ، بل كان مالها مأخوذاً وهى بحالها قبل أخذه ، والإحكام فيما / أخذ عليه المال بأن يملكه من أعطى المال .

ب/١٦١

ج

ب/٤١٦

ص

قال : وبهذا قلنا : طلاق الإيلاء وطلاق الخيار ، والتملك ، كلها إلى الزوج فيه الرجعة ما لم يأت على جميع الطلاق .

قال الشافعى رحمة الله عليه : وبهذا قلنا : إن كل عقد فسخناه شاء الزوج (٦) فسخه

(١) فى (ب) : « تملك » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) فى (ج) : « وذلك » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) سبق حديث رُكَّانة برقم [ ٢٣٥٠ ] فى باب الفرقة بين الأزواج بالطلاق والفسخ .

(٤) فى (ص) : « أنه إذا أحل » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٥) فى (ص) : « رجعية » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٦) فى (ج) : « سأل الزوج » ، وفى (ص) : « ثبت للزوج » ، وما أثبتناه من (ب) .

أو أين ، لم يكن (١) طلاقاً وكان فسخاً بلا طلاق . وذلك أنا لو جعلناه طلاقاً جعلنا الزوج يملك فيه الرجعة ، وإنما ذكر الله عز وجل الطلاق من قبل الرجال فقال : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة: ٢٣١] ، وقال عز وجل : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ ﴾ (٢) أو تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] .

قال : وكان معقولاً عن الله عز وجل في كل هذا أنه الطلاق الذي من قبل الزوج . فاما (٣) الفسخ فليس من قبل الزوج (٤) ، وذلك مثل أن ينكح نكاحاً فاسداً فلا يكون زوجاً فيطلق ، ومثل إسلام أحد الزوجين أو ردة أحدهما ، فلا يحل لمسلم أن يكون تحتة وثنية ، ولا لمسلمة أن يكون زوجها كافراً ، ومثل الأمة تعتق فيكون الخيار إليها بلا مشيئة زوجها . ومثل الخيار إلى المرأة (٥) إذا كان زوجها عتياً ، أو خصياً مجبوراً ، وما خيرناها فيه (٦) مما يلزمه فيه الفرقة وإن كره (٧) ، فإنما ذلك كله فسخ للعقدة ، لا إيقاع طلاق بعدها . ومثل المرأة تملك زوجها أو يملكها ، فيفسخ النكاح .

قال الشافعي رحمته الله : ومثل الرجل يُعْرَضُ بالمرأة فيكون له الخيار (٨) ، فيختار فراقها فذلك فسخ بلا طلاق . ولو ذهب ذاهب إلى أن يكون طلاقاً ، لزمه أن يجعل للمرأة نصف المهر الذي فرض لها إذا لم يمسه (٩) ؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول : ﴿ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فِيمَنْفَمَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] .

### [ ٣٧ ] ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع (١٠)

قال الشافعي رحمته الله : ذكر الله تبارك وتعالى الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء : الطلاق ، والفراق ، والسراح . فقال عز وجل : ﴿ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق: ١] ، وقال جل ثناؤه : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [الطلاق: ٢] ،

(١) في (ص) : « فسخه وإن لم يكن » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) « فإمسك بمعروف » : سقط من (ج ، ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٣ - ٤) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) في (ج) : « الأمة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) في (ج) : « وما خيرناها فيه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٧) في (ص) : « وإن كره » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٨) « فيكون له الخيار » : سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٩) في (ج ، ص) : « يمسه » ، وما أثبتناه من (ب) .

(١٠) في (ص) : « وما يقع » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

وقال تبارك اسمه لنبيه ﷺ في أزواجه: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ ﴾ (١)  
الآية [ الاحزاب : ٢٨ ] .

قال الشافعي رحمة الله عليه : فمن خاطب امرأته فأفرد لها اسماً من هذه الأسماء فقال: أنت طالق ، أو قد طلقتك ، أو قد فارقتك ، أو قد سرحتك ، لزمه الطلاق ، ولم يَنْوَهُ (٢) في الحكم ونونيته فيما بينه وبين الله عز وجل ، ويسعه إن لم يرد بشيء منه طلاقاً أن يمسخها ، ولا يسعها أن تقيم معه ؛ لأنها لا تعرف من صدقه ما يعرف من صدق نفسه . وسواء فيما يلزم من الطلاق ولا يلزم ، تكلم به الزوج عند غضب ، أو مسألة طلاق أو رضى ، وغير مسألة طلاق ، ولا تصنع الأسباب شيئاً ، إنما تصنعه الالفاظ ؛ لأن السبب قد يكون ويحدث الكلام على غير السبب ، ولا يكون مبتدأ الكلام الذى له حكم فيقع ، فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنعه بما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ما له حكم إذا قيل . ولو وصل كلامه / فقال: قد فارقتك إلى المسجد ، أو إلى السوق ، أو إلى حاجة أو قد سرحتك إلى أهلك ، أو إلى المسجد ، أو قد أطلقتك (٣) من عقالك ، أو ما أشبه هذا لم يلزمه طلاق ، ولو مات لم يكن طلاقاً . وكذلك لو خرس ، أو ذهب عقله لم يكن طلاقاً ، ولا يكون طلاقاً إلا بأن يقول : أردت طلاقاً .

١/١٦٢  
ج

وإن سألت امرأته أن يسأل سئلاً ، وإن سألت أن يحلف أحلف ، فإن حلف ما أراد طلاقاً لم يكن طلاقاً . وإن نكل قيل : إن حلفت طلقت وإلا فليس بطلاق .

قال : وما تكلم به مما يشبه الطلاق سوى هؤلاء الكلمات فليس بطلاق حتى يقول : كان مخرج كلامى به على أنى نويت به طلاقاً ، وذلك مثل قوله لامرأته : أنت خلية ، أو خلوت منى ، أو خلوت منك أو أنت بريئة أو برئت منى ، أو برئت منك ، أو أنت بائن / أو بنت منى (٤) ، أو بنت منك ، أو اذهبى ، أو اعزبى ، أو تقننى ، أو اخرجى ، أو لا حاجة لى فىك ، أو شأنك بمنزل أهلك ، أو الزمى الطريق خارجة ، أو قد ودعتك ، أو قد ودعتنى ، أو اعتدى ، أو ما أشبه هذا (٥) مما يشبه الطلاق فهو فيه كله غير مطلق ، حتى يقول : أردت بمخرج الكلام منى الطلاق ، فيكون طلاقاً بإرادة الطلاق مع الكلام الذى يشبه الطلاق .

١/٤١٧  
ص

- (١) « تعالين » : ساقطة من (جـ) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .  
(٢) فى (ب) : « ولم ينو » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .  
(٣) فى (ب) : « طلقتك » ، وما أثبتناه من (جـ ، ص) .  
(٤) « أو بنت منى » : سقط من (جـ) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .  
(٥) فى (ص) : « أو ما أشبه ذلك هذا » ، وما أثبتناه من (ب ، جـ) .

قال الشافعي رحمه الله عليه : ولو قال لها : أنت خَلِيَّةٌ أو بعض هذا . أو قال : قلته ولا أنوى طلاقاً ، ثم أنا الآن أنوى طلاقاً ، لم يكن طلاقاً حتى يبتدئه ونيته الطلاق ، فيقع حيثنذ به الطلاق .

قال : ولو قال لها : أنت طالق واحدة بائن كانت واحدة تملك الرجعة<sup>(١)</sup> ؛ لأن الله عز وجل حكم في الواحدة والثنتين : بأن الزوج يملك الرجعة<sup>(٢)</sup> بعدهما في العدة .

ولو تكلم باسم من أسماء الطلاق ، وقرن به اسماً من هذه الأسماء التي تشبه الطلاق ، أو شدد الطلاق بشيء معه ، وقع الطلاق بإظهار أحد أسمائه ، ووقف في الزيادة معه على نيته ؛ فإن أراد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة على ما أراد؛ وإن لم يرد بها زيادة في عدد الطلاق كانت الزيادة كما لم تكن على الابتداء إذا لم يرد بها طلاقاً . وإن أراد بها حيثنذ تشديد طلاق لم يكن تشديداً ، وكان كالطلاق وحده بلا تشديد ، وذلك مثل أن يقول : أنت طالق البتَّة ، أو أنت طالق وبتَّة ، أو أنت طالق وخَلِيَّةٌ ، أو أنت طالق ورائن ، أو أنت طالق واعتدِّي ، أو أنت طالق ولا حاجة لي فيك ، أو أنت طالق والزمي أهلك ، أو أنت طالق وتقنعي ، فيسأل عن نيته في الزيادة ؛ فإن أراد بها زيادة في عدد طلاق فهي زيادة ، وهي ما أراد من الزيادة في عدد الطلاق ، وإن لم يرد بها زيادة لم تكن زيادة . وإن قال : لم أرد بالطلاق ولا بالزيادة معه طلاقاً ، لم يدين في الطلاق في الحكم ، ودين في الزيادة معه .

وإن قال : أنت طالق واحدة شديدة ، أو واحدة غليظة ، أو واحدة ثقيلة ، أو واحدة طويلة ، أو ما أشبه هذا كانت واحدة يملك فيها الرجعة .

ولا يكون طلاق بائن إلا ما أخذ عليه المال ؛ لأن المال ثمن / فلا يجوز أن يملك المال ويملك البضع الذي أخذ عليه المال .

ب/١٦٢  
ج

### [ ٣٨ ] الحجة في البتَّة<sup>(٣)</sup> وما أشبهها

[ ٢٥٩٥ ] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا عمي محمد بن علي بن شافع ، عن عبد الله

ابن علي بن السائب ، عن نافع بن عَجَّير بن عبد يزيد<sup>(٤)</sup> ، أن رُكَّانة بن عبد يزيد<sup>(٥)</sup> طلق

(١) في (ص) : « بالرجعة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) في (ص) : « يملك فيه الرجعة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٣) البت : القطع .

(٤) في (ج) : « زيد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) في (ج) : « بن عبد الله » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

امراته سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ ، ثم أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنى طلقت امرأتى سُهَيْمَةَ الْبَتَّةَ ، والله ما أردت إلا واحدة ، فقال رسول الله ﷺ لركانة : « والله ما أردت إلا واحدة ؟ » فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله ﷺ فطلقها الثانية فى زمان عمر رضي الله عنه والثالثة فى زمان عثمان رضي الله عنه .

[ ٢٥٩٦ ] قال الشافعى رحمه الله : أخبرنا ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن عباد بن جعفر ، عن المطلب بن حنطب : أنه طلق امرأته البتة ، ثم أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر ذلك له ، فقال له عمر (١) : ما حملك على ذلك ؟ فقال : قد قلته ، فتلا عمر رضي الله عنه : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّبًا ﴾ [ النساء ] . ما حملك على ذلك ؟ قال : قد قلته ، فقال عمر : أمسك (٢) عليك امرأتك ، فإن الواحدة تبت .

[ ٢٥٩٧ ] قال الشافعى (٣) : أخبرنا سفيان (٤) بن عيينة ، عن عمرو ، عن عبد الله ابن أبى سلمة (٥) (٦) ، عن سليمان بن يسار : أن عمر بن الخطاب قال للتوأمة مثل الذى قال للمطلب .

[ ٢٥٩٨ ] قال الشافعى رضي الله عنه : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج : أنه قال لعطاء : البتة ؟ فقال : يُدِين ، فإن كان أراد ثلاثاً فثلاث ، وإن كان أراد واحدة فواحدة .

[ ٢٥٩٩ ] قال الشافعى رحمه الله عليه : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أن شريحاً دعاه بعض أمرائهم فسأله عن رجل قال لامراته : أنت / طالق البتة ، فاستعفاه شريح فأبى أن يعفيه ، فقال : أما الطلاق فسنة ، وأما البتة فبدعة . فأما السنة والطلاق فأمضوه ، وأما البدعة والبتة فقلدوه إياه ودينوه فيها (٧) .

ب/٤١٧  
ص

- (١) فى (ج) : « فقال عمر » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٢) فى (ج) : « قال : أمسك » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .
- (٣) « قال الشافعى » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب ، ج) .
- (٤ - ٦) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .
- (٥) « عن عبد الله بن أبى سلمة » : سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ب) .
- (٧) دينوه فيها : ملكوه أمره ، أى تركوه وما أراد .

- [ ٢٥٩٦ ] سبق برقم [ ٢٣٥١ ] فى باب حبس المرأة لميراثها .
- [ ٢٥٩٧ ] سبق برقم [ ٢٣٥٢ ] فى باب حبس المرأة لميراثها .
- [ ٢٥٩٨ ] سبق برقم [ ٢٣٥٤ ] فى باب حبس المرأة لميراثها .
- [ ٢٥٩٩ ] سبق برقم [ ٢٣٥٥ ] فى باب حبس المرأة لميراثها .

[ ٢٦٠٠ ] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، أنه قال لعطاء : الرجل يقول لامرأته : أنت خَلِيَّةٌ أو خَلَوْتُ مني ، أو أنت بَرِيَّةٌ أو برئت مني ، أو يقول : أنت بائنة أو قد بنت مني . قال : سواء . قال عطاء : وأما قوله : أنت طالق فسنة لا يُدين في ذلك هو الطلاق . قال ابن جريج : قال عطاء : أما (١) قوله : أنت بَرِيَّةٌ أو بائنة ، فذلك ما أحدثوا ، سئل : فإن كان أراد الطلاق ، فهو الطلاق وإلا فلا .

[ ٢٦٠١ ] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن عمرو ابن دينار : أنه قال في قوله : أنت بَرِيَّةٌ ، أو أنت بائنة ، أو أنت خَلِيَّةٌ (٢) ، أو برئت مني ، أو بنت مني ، قال : يُدين .

[ ٢٦٠٢ ] قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أنه قال : إن أراد الطلاق فهو الطلاق ، كقوله : أنت على حرام .

[ ٢٦٠٣ ] قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن سفیان الثوري ، عن حماد ، قال : سألت إبراهيم عن الرجل يقول لامرأته : أنت على حرام . قال : إن نوى طلاقاً فهو طلاق ، وإلا فهو (٣) يمين .

- (١) « أما » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب) ، ج .  
 (٢) في (ج) ، ص : « أو خلية » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٣) في (ج) ، ص : « فهي » ، وما أثبتناه من (ب) .

[ ٢٦٠٠ ] سبق برقم [ ٢٣٥٦ ] في باب حبس المرأة لميراثها .  
 [ ٢٦٠١ ] سبق برقم [ ٢٣٥٧ ] في باب حبس المرأة لميراثها .  
 [ ٢٦٠٢ ] سبق برقم [ ٢٣٥٨ ] في باب حبس المرأة لميراثها .  
 [ ٢٦٠٣ ] \* سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ٤٣٥ ) كتاب الطلاق - باب البتة والبرية والحلية والحرام - عن جرير ، عن مغيرة ، عن حماد ، عن إبراهيم قال : إن نوى طلاقاً وإلا فليس بشيء . ( رقم ١٦٩١ ) .  
 وعن هشيم ، عن حجاج ، عن حماد ، عن إبراهيم أنه قال : هي يمين إلا أن ينوى أمراته . ( رقم ١٦٨٧ ) .

\* مصنف ابن أبي شيبة : ( ٤ / ٩٧ ) كتاب الطلاق - ما قالوا فيه إذا قال : كل حل على فهو حرام - عن أبي خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن حماد ، عن إبراهيم قال : إذا قال : كل حل على حرام ، إن نوى طلاقاً فهي تطليقة ، وهو أملك بها ، وإن لم ينو طلاقاً فهي يمين يكفرها . ( رقم ١٨٢٠٦ ) .  
 \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٤٠١ ) كتاب الطلاق - باب الحرام - عن معمر ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : إن كان نوى واحدة فهي واحدة ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث . ( رقم ١١٣٦٩ ) .  
 وعن الثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : كان أصحابنا يقولون في الحرام : نيتة ، إن نوى ثلاثاً فثلاث ، وإن نوى واحدة فواحدة بائنة ، وهي أملك بنفسها ، وإن شاء خطبها في « الحرام » . ( رقم ١١٣٧٠ ) . [ أي إذا قال : « أنت على حرام » فنوى واحدة ، فيمكنه أن يخطبها بعد ذلك ] .

قال الشافعي رحمته : والبتة تشديد طلاق (١) ، ومحتملة لأن تكون زيادة في عدة طلاق (٢) ، وقد جعلها رسول الله ﷺ إذ لم يرد ركائنه إلا واحدة واحدة ، يملك فيه (٣) الرجعة . ففيه دلائل ، منها : أن تشديد الطلاق لا يجعله بائناً ، وأن ما احتل / الزيادة في عدد الطلاق مما سوى (٤) اسم الطلاق لا يكون طلاقاً إلا بإرادة المتكلم به ، وأنه إذا أراد الطلاق كان طلاقاً ، ولو كان أراد (٥) به زيادة في عدد الطلاق (٦) ولم يكن طلاقاً لم يحلفه رسول الله ﷺ ما أراد إلا واحدة .

وإذا كان إذا (٧) نوى زيادة في عدد الطلاق بما يشبه الطلاق وقع بإرادته . فإن أراد فيما يشبه الطلاق أن يطلق واحدة فواحدة ، وإن أراد اثنتين فاثنتين ، وإن أراد ثلاثاً فثلاثاً . فإذا وقعت ثلاث بإرادته الطلاق مع ما يشبه الطلاق ، واثنتان ، وواحدة ، كان إذا تكلم باسم الطلاق الذي يقع به طلاق بنية طلاق ، أو غير نية ، أولى أن يقع . فإن قال : أنت طالق ينوي اثنتين أو ثلاثاً فهن (٨) ما نوى ، مع الواحدة من الزيادة ، ولا أعلم شيئاً مما سوى ما سمي الله عز وجل به الطلاق أشبه في الظاهر بأن يكون طلاقاً ثلاثاً من البتة . فإذا كان (٩) إذا تكلم بها مع الطلاق لم يكن طلاقاً إلا بإرادته ، كان ما هو أضعف منها في الظاهر من الكلام أولى ألا يكون طلاقاً إلا بإرادته الطلاق .

ولو قال رجل لامرأته : اختارى ، أو امرك بيدك ، أو قال : مَلِّكْتُكَ امرك ، أو امرك إليك ، فطلقت نفسها ، فقال : ما أردت بشيء من هذا طلاقاً ، لم يكن طلاقاً . وسواء قال ذلك في المجلس أو بعده لا يكون طلاقاً إلا بأن يقر أنه أراد بتخليها وتخييرها طلاقاً .

قال : وهكذا لو قالت له : خالعتي . فقال : قد خالعتك ، أو خلعتك ، أو قد فعلت ، لم يكن طلاقاً إلا بإرادته الطلاق ، ولم يأخذ مما أعطته شيئاً إلا أن يريد به (١٠) طلاقاً . وذلك أن طلاق البتة يحتمل الإبتات الذي ليس بعده شيء ، ويحتمل تطليقة واحدة ؛ لأنه

- (١) في (ب) : « الطلاق » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .
- (٢) في (ب) : « عدد الطلاق » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .
- (٣) « فيه » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .
- (٤) في (ص) : « الطلاق لا مما سمي » ، وفي (ج) : « الطلاق ما سوى » ، وما أثبتناه من (ب) .
- (٥) في (ب) : « ولو كان إذا أراد » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .
- (٦) في (ص) : « طلاق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .
- (٧) « إذا » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ج ، ص) .
- (٨) في (ص) : « اثنتين وثلاثاً فهن » ، وفي (ب) : « اثنتين أو ثلاثاً فهو » ، وما أثبتناه من (ج) .
- (٩) في (ص) : « فإذا قال » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .
- (١٠) « به » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

يقع عليها أنها مبيّنة منه حتى يرتجعها (١)، والحلية والبرية والبائن منه (٢) يحتمل : خلية مما يعينى ، وبرية مما يعينى ، وبائن من النساء ومنى بالمودة . واختارى : اختارى شيئاً غير الطلاق من مال ، أو ضرب ، أو مقام على حسنٍ أو قبيح ، وأمرك بيدك : أنك تملكين أمرك فى مالك وغيره ، وكذلك أمرك إليك ، وكذلك ملكتك أمرك .

ولو قال لامرأته : أنت طالق تطليقة شديدة أو غليظة ، أو ما أشبه هذا من تشديد الطلاق ، أو تطليقة بائن ، كان كل هذا تطليقة تملك الرجعة . وإذا طلق الرجل امرأته فى نفسه ولم يحرك / به لسانه لم يكن طلاقاً ، وكل ما لم يحرك به لسانه فهو من حديث النفس الموضوع عن بنى آدم . وهكذا إن طلق ثلاثاً بلسانه واستثنى فى نفسه ، لزمه طلاق ثلاث ، ولم يكن له استثناء (٣)؛ لأن الاستثناء حديث نفس لا حكم له فى الدنيا .

وإن كلم امرأته بما لا يشبه الطلاق ، وقال : أردت به الطلاق ، لم يكن طلاقاً . وإنما تعمل النية مع ما يشبه ما نويته به ، وذلك أن يقول لها : بارك الله فىك ، أو اسقيني أو أطعميني ، أو زوديني ، أو ما أشبه هذا ، ولكنه لو قال لها : أفلحى (٤) ، أو اذهبى ، أو اعزبى ، أو اشربى (٥) يريد به طلاقاً كان طلاقاً . وكل هذا يقال للخارج والمفارق . يقال له : أفلح ، كما / يقال له : اذهب ، ويقال له : اعزب ، اذهب (٦) ، بعدا ، ويقال للرجل يكلم ما يكره (٧) أو يضرب : اشرب ، وكذلك : ذق ، أو اطعم . قال الله عز وجل وهو يذكر بعض من عدب : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٤٩) [الدخان] .

ولو قال لها : اذهبى وتزوجى ، أو تزوجى من شئت ، لم يكن طلاقاً حتى يقول : أردت به الطلاق . وهكذا إن قال : اذهبى فاعتدى .

وإذا (٨) قال الرجل لامرأته : أنت على حرام لم يقع به طلاق حتى يريد الطلاق . فإذا أراد به الطلاق فهو طلاق ، وهو ما أراد من عدد الطلاق . وإن أراد

(١) فى (ب) : « مبيّنة حتى يرتجع » ، وفى (ج) : « مبيّنة منه حتى يرجعها » ، وما أثبتاه من (ص) .

(٢) « منه » : ساقطة من (ج ، ص) ، وأثبتاهما من (ب) .

(٣) فى (ج) : « ولم يكن استثنى » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٤) فى (ص) : « انكحى » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) . وأفلحى : فُوزى بأمرك ، قد ملكت نفسك .

(٥) فى (ج) : « أو استبرى » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .

(٦) « اذهب » : ساقطة من (ص) ، وأثبتاهما من (ب ، ج) .

(٧) فى (ص) : « تكلم بما يكره » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) .

(٨) فى (ب) : « ولو » ، وما أثبتاه من (ج ، ص) .

طلاقاً (١) ولم يرد عدداً من الطلاق ، فهي واحدة يملك الرجعة . وإن قال : أردت تحريمها بلا طلاق لم تكن حراماً ، وكانت عليه كفارة يمين ، (٢) ويصيبها إن شاء قبل أن يكفر . وإنما قلنا : عليه كفارة يمين (٣) إذا أراد تحريمها ، ولم يرد طلاقاً (٤) ، أن النبي ﷺ حرم جاريته ، فأمر بكفارة يمين واللّه أعلم . قال الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿ الآية [التحريم] . فلما لم يرد الزوج بتحريم امرأته طلاقاً ، كان أوقع التحريم على فرج مباح له لم يحرم بتحريمه ، فلزمته كفارة فيه ؛ كما لزمته (٥) من حرّم أمته كفارة فيها ، ولم تحرّم عليه بتحريمه ؛ لأنهما معاً تحريم لفرجين لم يقع بواحد منهما طلاق .

ولو قال : كل ما أملك على حرام - يعني : امرأته وجواريه وماله - كفر عن المرأة والجوارى كفارة إذا لم يرد طلاق المرأة . ولو قال : ما لى على حرام لا يريد امرأته ولا جواريه ، لم يكن عليه كفارة ، ولم يحرم عليه ماله .

### [ ٣٩ ] باب الشك واليقين في الطلاق

قال الشافعى رحمه الله : وإذا قال الرجل : أنا أشك أطلّقتُ امرأتى ، أم لا ؟ قيل له : الورع أن تطلقها ، فإن كنت تعلم أنك إن (٦) كنت قد طلقت لم تجاوز واحدة . قلنا (٧) : قد طلقت واحدة ، فاعتدّت منك بإقرارك بالطلاق ، وإن أردت رجعتها فى العدة فانت أملك بها ، وهى معك بائنتين . وإذا طلقتها بائنتين ، وقد أوقعت أولاً الثالثة حرمت عليك حتى يحلها لك زوج ، فتكون معك هكذا . وإن كنت تشك فى الطلاق فلا تدري (٨) ، أثلاثاً طلقت ، أو واحدة ، فالورع أنك تقر بأنك طلقتها ثلاثاً ، والاحتياط لك

(١) فى (ج) : « طلاقه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢-٣) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) فى (ب) : « طلاقها » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٥) فى (ب) : « كما لزم » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٦) « إن » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ج) .

(٧) فى (ج ، ص) : « قلت » ، وما أثبتناه من (ب) .

(٨) فى (ب) : « فلم تدري » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

أن توقعها . فإن كانت (١) وقعت لم تضرك الثلاث . وإن لم تكن وقعت أوقتها بثلاث لتحل لك بعد زوج يصيبها ، ولا يلزمك في الحكم من هذا شيء ؛ لأنها كانت حلالاً لك فلا تحرم عليك إلا بيقين تحريم ، فإن شك في تحريم فلا تحرم عليك .

[ ٢٦٠٤ ] وقد قال رسول الله ﷺ : «إن الشيطان يأتي أحدكم فينفض بين أليتيه ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» .

قال الشافعي رحمه الله : هذا كان على يقين الوضوء وشك في انتقاضه ، فأمره رسول الله ﷺ أن يثبت على يقين الوضوء ، ولا ينصرف / من الصلاة بالشك حتى يستيقن بانتقاض الوضوء بأن يسمع من نفسه صوتاً ، أو يجد ريحاً ، وهو في معنى الذي يكون على يقين النكاح ويشك في تحريم الطلاق ولا يخالفه . وإن سألت يمينه أحلف ما طلقها ، فإن حلف فهي امرأته ، وإن نكل وحلفت طلقت عليه ، وإن نكلت فهي امرأته بحالها ، وإن ماتت فسأل ذلك ورثتها ليمينه ميراثها فذلك لهم ، ويقومون في ذلك مقامها .

قال الشافعي رحمه الله : / وإن كان هو الميت فسأل ورثته أن تمنع ميراثها منه بقوله فليس لهم ذلك ، وإن سألوا يمينها وقالوا: إنه طلقها ثلاثاً وهو صحيح ، أحلفت ما علمت ذلك ، فإن حلفت ورثت ، وإن نكلت حلفوا لقد طلقها ثلاثاً ولم ترث .

ولو استيقن بطلاق واحدة وشك في الزيادة لزمته واحدة باليقين ، وكان فيما شك فيه من الزيادة كهو فيما (٢) شك فيه أولاً من تطليقة أو ثلاث .

قال: ولو شك في طلاق فأقام معها فأصابها ، وماتت وأخذ ميراثها ، ثم استيقن أنه كان طلقها في الوقت الذي نسب إلى نفسه فيه (٣) الشك في طلاقها ، أو قامت عليه بينة ،

(١) في (ص) : « كنت » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٢) في (ج) : « مما » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) فيه : « ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

[٢٦٠٤] \* مخ : (١ / ٦٦) (٤) كتاب الوضوء - (٤) باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن - عن علي ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وعن عباد بن تميم ، عن عمه أنه شكاً إلى رسول الله ﷺ الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ، فقال: « لا ينقل - أو لا ينصرف - حتى يجد صوتاً ، أو يجد ريحاً » . (رقم ١٣٧) . وطره في (١٧٧ ، ٢٠٥٦) .

\* م : (١ / ٢٧٦) (٣) كتاب الحيض - (٢٦) باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلى بطهارته - عن طريق سفيان بن عيينة به . (رقم ٩٨ / ٣٦١) .  
وعم عباد بن تميم هو عبد الله بن زيد ، كما جاء في بعض الروايات .

أخذ منه مهر مثلها بالإصابة ، ورد جميع ما أخذ من ميراثها . ولو كان هو الشاك في طلاقها ثلاثاً ، أو مات وقد أصابها بعد شكه ، وأخذت ميراثه ، ثم أقرت أنها قد علمت أنه كان قد طلقها (١) في تلك الحال ثلاثاً ، ردت الميراث ، ولم تصدق على أن لها مهرأ بالإصابة . ولو ادعت الجهالة بأن الإصابة كانت تحرم عليها ، أو ادعت غصبه إياها عليه ، أو لم تدع من ذلك شيئاً تُصدِّق على ما عليها ، أحلفناه ، ولا تصدق على ما تأخذ من مال غيرها . ولو أقر لها الورثة بما ذكَّرتُ كان لها مهر مثلها ، وترد ما أخذت من ميراثه .

ولو شك في عتق رقيقه كان هكذا لا يُعتقون إلا بيقينه بعتقهم ، وإن أرادوا أحلفناه لهم ، فإن حلف فهم رقيقه ، وإن نكل فحلفوا عتقوا . وإن حلف بعضهم ونكل بعض ، عتق من حلف منهم ، ورقاً من لم يحلف . وإن كان فيهم صغير أو معتوه كان رقيقاً بحاله ، ولا نحلفه إلا لمن أراد يمينه منهم . ولو استيقن أنه حنث في صحته بأحد أمرين : طلاق أو عتاق ، وقفناه عن نسائه ورقيقه حتى يبين أيهم أراد ، ونحلفه (٢) للذي زعم أنه لم يرد باليمين . وإن مات قبل أن يحلف أقرع بينهم ، فإن وقعت القرعة على الرقيق عتقوا من رأس المال ، وإن وقعت على النساء لم نطلقهن بالقرعة ، ولم نعتق الرقيق ، وورثه النساء ؛ لأن الأصل أنهن أزواج حتى يستيقن بأنه طلقهن ولم يُستيقن ، والورع أن يدعن ميراثه ، وإن كان ذلك وهو مريض فسواء كله ؛ لأن الرقيق يعتقون من الثلث .

قال : وإذا قال لامرأتين له : إحدكما طالق ثلاثاً ، ولنسوة / له : إحدانك طالق ، أو اثنتان منكن طالقان (٣) ، منع منهن كلهن ، وأخذ بنفقتهن حتى يقول : التي (٤) أردت هذه ، والله ما أردت هاتين . فإن أراد البواقي أن يحلف لهن أحلف بدعواهن عليه ، وإن لم يردنه لم أحلفه لهن ؛ لأنه قد أبان أن طلاقه لم يقع عليهن ، وأنه وقع على غيرهن . ولو كانتا اثنتين فقال لإحداهما : لم أعن هذه بالطلاق كان ذلك إقراراً منه بأنه طلق الأخرى إذا كان مقرأً بطلاق إحداهما ، فإن كان منكراً لم يلزمه طلاق إحداهما بعينها إلا بإقرار يحدثه بطلاقها . ولو قال : ليست (٥) هذه التي أوقعت عليها الطلاق التي أردت (٦) ، أوقعنا الطلاق عليها ، أو لم نوقعه حتى قال : أخطأت ، وهذه التي زعمت أني لم أردتها بالطلاق

- (١) في (ص) : « أن كان طلقها » ، وفي (ج) : « أن كان قد طلقها » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٢) في (ج ، ص) : « أنهم أرادوا يحلفه » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٣) في (ج) : « طالقان » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .  
 (٤) في (ص) : « الذي » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .  
 (٥) في (ج ، ص) : « ليس » ، وما أثبتناه من (ب) .  
 (٦) « أردت » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

التي أردتها به ، طلقنا معاً بإقراره به ، وهكذا إذا كان فى أكثر من اثنتين من النساء .

وإذا قال الرجل لامرأتين له : إحدكما طالق ، وقال : والله ما أدرى أيتهما عني ، وقف عنهما واختير له أن يطلقهما ، ولم نجبره على ذلك حتى يبين أيتهما أراد بالطلاق .

فإن قال قائل : أولى أن أوقع الطلاق على إحداهما ؟ قيل له : إن فعلت الزمناك ما أوقعت الآن ولم نخرجك من الطلاق الأول ، بأنا (١) على يقين من أنه أوقع على إحداهما ؟ ولا نخرجك منه إلا بأن تزعم أن تخرجه على واحدة بعينها دون الأخرى ، وإن قلته فأردت الأخرى أحلفناك لها ، فإن لم يقل : أردت واحدة بعينها ولم يحلف حتى ماتت إحداهما وقفنا له ميراثه منها ، فإن زعم أن التى طلق الحية ورثناه من الميتة (٢) ، وإن أراد ورثتها أحلفناه لهم ما طلقها ، وجعلنا له ميراثه منها إذا كنا لا نعرف أيتهما طلق إلا بقوله ؛ فسواء ماتت إحداهما وبقيت الأخرى ، أو ماتتا معاً أو لم يموتا . وهكذا لو ماتت / إحداهما قبل الأخرى ، أو ماتتا جميعاً معاً ، أو لم يعرف أيتهما (٣) ماتت قبل ، وقفنا له من كل واحدة منهما ميراث زوج . فإذا قال لإحداهما : هى التى طلقت ثلاثاً ، رددنا على أهلها ما وقفنا لزوجها ، وأحلفناه لورثة الأخرى إن شاؤوا ، فجعلنا له ميراثه منها . وإن كان فى ورثتها صغار ولم يرد الكبار يمينه لم نعطه ميراثها إلا بيمين ، وهكذا إن كان فيهم غائب .

ولو كان الطلاق فى هذا كله يملك (٤) الرجعة فماتتا فى العدة، ورثهما . أو مات ورثناه ؛ لأنهما معاً فى معانى الأزواج فى الميراث ، وأكبر أمرهما . ولو كانت المسألة بحالها وكان هو الميت قبلهما والطلاق ثلاثاً، وقفنا لهما ميراث امرأة حتى يصطلحا ؛ لانا (٥) لو قسمناه بينهما أيقنا أنا قد منعنا الزوجة نصف حقها وأعطينا غير الزوجة نصف حق الزوجة . وإذا وقفناه فإنما عرفناه لإحداهما . فلما لم يبين لايهما هو وقفناه حتى نجد على الزوج بيعة فناخذ (٦) بها ، أو تصادقاً منهما ، فيلزمهما أن يصطلحا ، فتكون إحداهما قد عفت بعض حقها أو تركت ما ليس لها ، فلا يكون لنا فى صلحهما حكم الزمناهما كارهين ، ولا إحداهما .

(١) فى (ب) : « فإننا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٢) فى (ج) : « ورثناه منها من الميتة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٣) فى (ص) : « أيهما » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٤) فى (ج) : « يمنع » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) فى (ج) : « لانه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) فى (ب) : « فناخذ » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

ولو ماتت إحداهما / قبله ، ثم مات قبل أن يُبين ، ثم ماتت الأخرى بعده ، سئل الورثة فإن قالوا : إن طلاقه قد وقع على الميتة ورثته الحية بلا يمين على واحد (١) منهم ؛ لأنهم يقرون أن فى ماله حقاً للحية ، ولا حق له فى ميراث الميتة . وهكذا (٢) إذا كان الورثة كباراً رُشدًا يكون أمرهم فى أموالهم جائزاً ، وإن كان فيهم صغير جاز فى حق الكبار الرُشد إقرارهم ، ووقف للزوج الميت حصّة الصغار . ومن كان كبيراً غير رشيد من ميراث زوج حتى يبلغوا الرُشد والحُلُم والمحيض ، ووقف للزوجة الحية بعدُ حصتها من ميراث امرأة (٣) حتى يبلغوا .

ولو كان الورثة كباراً فقالوا: التى طلق ثلاثاً هى المرأة الحية بعده ، ففيها قولان:

أحدهما: أنهم يقومون مقام الميت ، فيحلفون على البت أن فلانة الحية بعدُ (٤) التى طلق ثلاثاً ، ولا يكون لها ميراث منه ، ويأخذون له ميراثه من الميتة قبله ، كما يكون له الحق بشاهد ، فيحلفون أن (٥) حقه لَحَقٌ ، ويقومون مقامه فى اليمين ، واليمين على البت ؛ لأنهم قد يعلمون ذلك بخبره ، وخبر من يصدقون غيره . وإن كان فيهم صغار وقف حق (٦) الصغار من ميراث الأب من الميتة قبله حتى يحلفوا ، فيأخذوه أو ينكلوا فيبطل ، أو يموتوا فيقوم ورثتهم مكانهم . كما يكون فيما وصفنا من يمين وشاهد ، ويوقف قدر حقهم من ميراث أبيهم للمرأة الحية بعده ليقروا لها ، فيأخذوه ويبطل حقهم من الأخرى ، (٧) ويحلفوا فيأخذوا حقهم من الأخرى (٨) ، ويبطل حقها الذى وقِفَ .

والقول الثانى : أن يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله ، وللميتة بعده ميراث امرأة منه حتى تقوم بيته ، أو يصطلىح ورثته وورثتها .

قال الشافعى رحمته الله : ولو رأى امرأة من نسائه مُطَلَّعة (٩) . فقال: أنت طالق ثلاثاً (١٠) ، وقد أثبت أنها من نسائه ولا يدرى أيتها هى؟ فقالت كل واحدة منهن: أنا هى ، أو جحدت

(١) فى (ج) : « على أحد » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٢) فى (ب) : « وهذا » ، وما أثبتناه من (ج ، ص) .

(٣) فى (ج) : « المرأة » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٤) فى (ج) : « بعده » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٥) فى (ج) : « فيحلفون أنه » ، وما أثبتناه من (ب ، ص) .

(٦) فى (ص) : « لحق » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(٧-٨) ما بين الرقمين سقط من (ج) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(٩) فى (ص) : « مطلقة » ، وما أثبتناه من (ب ، ج) .

(١٠) « ثلاثاً » : ساقطة من (ج) ، وأثبتناها من (ب ، ص) .

كل واحدة منهن أن تكون هي ، أو ادعت ذلك واحدة منهن أو اثنتان وجحد البواقي فسواء ، ولا يقع الطلاق على واحدة منهن<sup>(١)</sup> إلا أن يقول: هي هذه ، فإذا قال لواحدة منهن<sup>(٢)</sup>: هي هذه ، وقع عليها الطلاق . ومن سأل منهن أن يحلف لها ما طلقها أحلف ، ومن لم تسأل لم يحلف؛ لأنه أوقع الطلاق على واحدة، ولم نعلمه طلق اثنتين .

ولو أقر لواحدة ثم قال : أخطأت هي هذه الأخرى ، لزمه الطلاق للأولى التي أقر لها . وهكذا لو صنع هذا فيهن كلهن لزمه الطلاق لهن كلهن . ولو قال: هي هذه ، أو هذه ، أو هذه ، بل هذه ، لزمه طلاق التي قال : بل هذه ، وطلاق إحدى الاثنتين اللتين قال: هي هذه ، أو هذه . ولو قال: هي هذه بل هذه، طلقت الأولى ووقع على الثانية التي قال : بل هذه .

ولو قال: إحدانك طالق ، ثم قال في واحدة : هي هذه، ثم قال: والله ما أدري ، أهي هي أو غيرها، طلقت الأولى بالإقرار ، ووقف عن البواقي ، ولم يكن كالذي قال على الابتداء: ما أدري أطلقت أولاً ، هذا مطلق بيقين ، ثم أقر لواحدة فألزمنا له<sup>(٣)</sup> الإقرار ، ثم أخبرنا أنه لا / يدري : أصدق في إقراره فحل له منهن غيرها ، أو لم يصدق فتكون واحدة منهن محرمة عليه ، ويكون في البواقي كهو في / الابتداء ما كان مقيماً على الشك . فإذا قال: قد استيقنت أن الذي قلت أولاً هي التي طلقت كما قلت ، فالقول قوله ، وأيتهن أرادت أن أحلفه لها أحلفته .

ولو قال: هي هذه ، ثم قال : ما أدري أهي هي أم لا ؟ ثم مات قبل يتبين ، لم ترثه التي قال : هي هذه إن كان لا يملك رجعتها ، وورثه الثلاث معاً ، ولا يمنع ميراثه بالشك في<sup>(٤)</sup> طلاقهن ولا طلاق واحدة منهن .

ولو قال على الابتداء: ما أدري أطلقت نسائي ، أم واحدة منهن ، أم لا ؟ ثم مات ، ورثته معاً ولا يمنع ميراثه بالشك في طلاقهن .

(١ - ٢) ما بين الرميمن سقط من (ج) ، وأثبتاه من (ب ، ص) .

(٣) في (ص) : « لها » ، وما أثبتاه من (ب ، ج) .

(٤) في (ج) : « من » ، وما أثبتاه من (ب ، ص) .